

دُرَرُ الْأَصُولِ

للعلامة المختار ابن بونا الجكني الشنقيطي
رحمه الله تعالى
(ت 1220هـ)

مع شرحه للناظم

تحقيق

الدكتور/ محمد سيدي محمد مولي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله

وصحابته أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد،،،
فإن علم أصول الفقه من أجل العلوم قدراً، وأعظمها نفعاً وأشرفها مكانة
فبواسطته تعرف الأحكام الشرعية ويتمكن الفقيه من إدراك معاني
النصوص على الكمال، وهو علم جمع بين الأدلة السمعية والأدلة العقلية
واستفاد من كل العلوم المختلفة كعلم اللغة والحديث والمنطق والكلام أما
الفقه فهو الطريق إليه والهادي المرشد الدال عليه.
وقد ألف فيه العلماء مؤلفات كثيرة منها ما هو مطول ومنها ما هو مختصر،
ومن أهم الكتب المختصرة نظم "درر الأصول" للعلامة المختار ابن بونا
الجنبي الشنقيطي (ت 1220هـ).

فهو نظم جميل مشتمل على أهم مسائل أصول الفقه بشكل مقتضب فقد
تضمن أكثر من ثلاثين عنواناً غطت جل مبادئ هذا الفن وذلك بأسلوب
جذاب سهل ميسر وضعه مؤلفه مختصراً ليكون في متناول جمهور طلاب
العلم يقول:

10- وَإِذْ رَأَيْتَ مَيْلَ أَهْلِ الْعَصْرِ
لِلْاِخْتِصَارِ سَيِّمًا فِي الشِّعْرِ

11- نَظَّمْتُ لِلْإِخْوَانِ فِي هَذَا الرَّجْزِ
مِنْ ذَلِكَ مَا فِيهِ سَدَادٌ مِنْ عَوَزٍ
ومعروف أن المؤلفات الموجهة للعامة والتي بإمكان الجميع الاستفادة منها لها
مزية على غيرها، قال الإمام شرف الدين النووي في كتابه "تهذيب الأسماء
واللغات" ... فإن خير المصنفات ما سهلت منفعتها وتمكن منها كل أحد⁽¹⁾.

ولما كانت هذه المنظومة بهذه الأهمية الكبيرة رغبت في تحقيقها تحقيقاً
علمياً لكي يسهّل على طلاب العلم الانتفاع بها.

ومما يزيد من أهمية العناية بها مكانة مؤلفها فهو شخصية علمية بارزة
لها منزلة متميزة ببلاد شنقيط وقد عرف بغزارة العلم وجودة التأليف،
والمعروف أن مما تتفاضل به الكتب مكانة مؤلفها ورسوخه في العلم
واشتهاره وثقة الناس به.

وقد قسمت هذا العمل إلى جزأين:

* الجزء الأول:

(1) تهذيب الأسماء واللغات للنووي ص: 5.

_ لمحة عن مؤلف الكتاب المختار ابن بونا _ وعن الكتاب "درر الأصول"
وعقدت لذلك فصلين وذلك فيما يلي:
الفصل الأول: حياة المؤلف ويشتمل على المباحث التالية:
المبحث الأول: اسمه ونشأته وطلبه للعلم ومشايخه.
المبحث الثاني: بعض صفاته.
المبحث الثالث: مدرسته وبعض ملامح منهجه
الفكري.

المبحث الرابع: مؤلفاته العلمية.
المبحث الخامس: طلابه الذين تخرجوا من مدرسته.
المبحث السادس: خلافه مع بعض معاصريه.
المبحث السابع: وفاته وأقوال العلماء فيه.
الفصل الثاني: في الكتاب ويشتمل على المباحث التالية:
المبحث الأول: اسم الكتاب ونسبته إلى المؤلف.
المبحث الثاني: موضوعات الكتاب.
المبحث الثالث: مصادر المؤلف فيه.
المبحث الرابع: وصف المخطوطات.
المبحث الخامس: منهجي في التحقيق

* الجزء الثاني: النص محققاً

ثم بعد التحقيق وضعتُ فهرس علمية مفصلة آخر الكتاب تلقى ظلالاً
على موضوعاته وأبحاثه، وفي نهاية هذه المقدمة أنبه على مسألتين:

المسألة الأولى:

هي أنني حاولت أن أعطي صورة مصغرة عن جوانب حياة ابن بونا
العلمية المختلفة دون التوسع في ذلك ودون التعرض لمناقشة تلك الجوانب،
وبهذا تبقى الحاجة ماسة إلى دراسة مستقلة شاملة عن هذه الشخصية
الكبيرة التي تصدرت نهضة علمية كبيرة، واستمر تأثيرها أزمنة طويلة ولا
يعرف عنها الدارسون والباحثون إلا القليل، ويكفي أن خير الدين الزركلي
في الأعلام لم يترجم له، والذين ترجموا له تناولوا ترجمته باقتضاب شديد،
مثل: صاحب هدية العارفين، ومعجم المؤلفين، وغيرهما.

المسألة الثانية:

هي أنه كانت لديَّ رغبة أكيدة في أن تشمل مقدمة هذا التحقيق دراسة
عن عصر المؤلف ابن بونا وحالة بلاد شنقيط العلمية والسياسية

والاجتماعية، ولكنني تركت ذلك لأن المقام لا يسمح به فاكتفيت بهذا القدر ، وما لا يدرك كله لا يترك جله.
والله الموفق للصواب وإليه المرجع والمآب، {ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار}.

كتبه الدكتور/ محمد سيدي محمد مولاي

باحث بالموسوعة الفقهية

وعضو هيئة الفتوى بوزارة الأوقاف بالكويت

رمضان ١٤٣٥ هـ

ترجمة المؤلف المختار بونا (1)

الفصل الأول

المبحث الأول

اسمه:

هو المختار بن محمد سعيد المعروف بـ"بونا" بن المستحي من الله بن اعل بن زَلْمَاطُ الْجَكْنِيِّ نسبة إلى قبيلة تجكانت المعروفة بالعلم والأدب.

نشأته وطلبه للعلم ومشائخه:

لا توجد معلومات كافية عن الفترة الأولى من حياته فلا نكاد نعلم عن ميلاده ونشأته وشيوخه إلا النزر اليسير.

ولهذا لا يعرف تاريخ مولده بالتحديد ، وأرجح التقديرات أنه ولد حوالي 1080 هـ في بلدة تقع جنوب مدينة "أبي تلميت" من بلاد شنقيط إحدى مقاطعات الجمهورية الإسلامية الموريتانية الحالية.

أما مرحلة أخذه للعلم فلا يعرف عنها ما هو دقيق، فقد ذكر أحمد بن الأمين في كتابه الوسيط: أنه نشأ في بيت أبيه ولم يهتم بالقراءة إلا بعد أن كبر.

ومن شيوخه الذين أخذ عنهم العلم:

- حبيب بن محمد حبيب بن المختار الجكني.

- محمد حبيب الله المجلسي (1).

- المختار بن أحمد بن شافع الجكني، وهو الذي ظهر نبوغه عنده وهناك جرت له قصة الفتح المشهورة (2). ومن الذين أخذ عنهم بمشورة من شيخه السابق: (المختار) شيخ ديماني متبحر في العلوم لم تحدد لنا الروايات

(1) انظر ترجمة المؤلف في الكتب التالية: الوسيط في تراجم أدباء شنقيط:ص277-279، فتح الشكور للبارتيلي: ص141،37، معجم المؤلفين رضا كحالة:ج12/ص210، هدية العارفين لإسماعيل باشا:ج6/423، مكانة أصول الفقه في الثقافة المحظورية:ص174-180.

(1) المجلسي: نسبة إلى "إمدلش" قبيلة شنقيطية مشتهرة بالعلم والفضل ومعناها مجاليس العلم.

(2) حاصل تلك القصة الشعبية أن المختار بن بونا نام نومة طويلة لأكثر من يوم في خيمة وحده ثم استيقظ وقد وعى من العلوم الكثير أو أصبح يعيها بسرعة - الوسيط ص 278.

اسمه، والشيوخ المدرسون في بني ديمان كثيرون⁽³⁾ ولما أنهى دراسته على هذا الشيخ الديماني⁽⁴⁾ كر راجعاً إلى أهله وصحبه أربعون من طلاب شيخه رغبة في تلقي العلوم منه.

المبحث الثاني

بعض صفاته:

من الثابت أن العلامة المختار بن بونا كان يتسم بكثير من الصفات الحميدة التي أهلته لأن يتبوأ مكانته التي نالها:
فمنها: حسن الصحبة والكرم: فقد كان حسن الصحبة والمعاملة للطلبة جواداً بما يملك، ومنها الشجاعة وقوة الشخصية، فقد كان شجاعاً قوي الشخصية ويظهر ذلك في مواقفه الجريئة ومعاركه الفكرية التي خاضها مع خصومه، كما يظهر في قصته مع بني يحيى بن عثمان الذين أخذوا إبله وحصلت بينه وبينهم مخاصمات انتهت بانتصاره عليهم عملياً وبتلك المناسبة أنشأ قصيدته الشهيرة:

حَدَّثَ حُدَاةُ بَنِي يَحْيَى ابْنَ عَثْمَانَ

إِبْلِي... إلخ

ويقول فيها:

خَلِيَ الرِّجَالُ رَجَالاً لَا سِلَاحَ لَهُمْ خَلِيَ النِّسَاءَ نِسَاءً لَسْنَ نِسْوَانَا
وهي قصيدة جميلة تمثل قمة الفخر والاعتداد بالنفس والشجاعة ومن أشهر أبياتها قوله:

وَنَحْنُ رَكْبٌ مِنَ الْأَشْرَافِ مُنْتَضِمٌ أَجَلُ ذَا الْعَصْرِ قَدْرًا دُونَ أَدْنَانَا
قَدْ اتَّخَذْنَا ظُهُورَ الْعَيْسِ مَدْرَسَةً بِهَا نُبَيِّنُ دِينَ اللَّهِ تَبْيَانًا⁽¹⁾

ومنها الحلم: فقد كان ابن بونا حليماً متسع الصدر لا تزعه الرياح، وقد حاول خصومه بكل وسيلة أن يثيروه لكنهم لم ينجحوا في ذلك⁽²⁾.

ومنها الذكاء: فقد كان ثاقب الذهن جيد النظر نجيباً. كما كان مجداً في تحصيل العلم مكباً على تحريره ولا يمل من التدريس الليل ولا النهار.

(3) الوسيط ص 279.

(4) الديماني نسبة إلى أبناء ديمان، وهي قبيلة شنقيطية مشتهرة بالعلم والفضل.

(1) هذه القصيدة تقارب مائة بيت وقد حققها أحد طلاب كلية الآداب بجامعة نواكشوط – موريتانيا.

(2) الوسيط ص 279.

كما كان منفتحاً بذولاً للإنصاف سريع الرجوع إلى الحق محبوباً لدى الناس⁽³⁾ وكان يقول كلما وجد من حوله أنصاره وطلابه: لا بد أن أسافر إلى حيث أجد من يناقشني وأناقشه، وهذه بعض الصفات التي أهلتها لأن يكون أستاذاً قطره في عصره بلا منازع.

المبحث الثالث

مدرسته وبعض ملامح منهجه الفكري:

إن أهم ناحية يمكن أن نسلط الضوء من خلالها على حياة العلامة ابن بونا هي مدرسته الكبيرة الشهيرة المتميزة التي ازدهم عليها الطلاب من كل النواحي، وقد وصفها أحد تلامذته وهو (حرمة ابن عبدالجليل) وصفاً بارعاً حيث يقول:

كنا مع البُونِيِّ فِي عَرَصَاتِهَا هَالَاتٍ (1) بَدْرٌ لَمْ يَشْبُهْهَا غَيْهَبٌ (2)
فِيهَا تَجَمَّعَ سَبِيؤِيهِ (3) وَيُؤَسَّفُ وَالْكَاتِبِيُّ وَالْأَشْعَرِيُّ (4) وَأَشْهَبٌ (5)

ولكن المقام لا يسمح بالتعرض لهذه المدرسة بشكل تفصيلي بحيث يشمل ذلك الحديث عن منهجها وطريقة التدريس بها وغير ذلك لهذا نكتفي بهذه الأبيات التي تصف تنوع المعارف بها وبعض مجالات تخصصها لكي نصل إلى العنصر الثاني من هذا المبحث وهو:

بعض ملامح منهجه الفكري:

اتفقت المصادر التي تحدثت عن ابن بونا على أنه كان رائداً للمدرسة العقلية اللغوية الكلامية في بلاد شنقيط في زمنه لذلك لا يستغرب أن تكون له مواقف بارزة واتجاه منهجي في مسيرته العلمية التربوية. وهنا نسلط

(3) فتح الشكور ص 141 ومكانة أصول الفقه في المحاضر الموريتانية 175.

(1) الهالة دائرة القمر، فابن بونا قمر وطلابه نجوم تحيط به.

(2) الغيهب الظلمة الشديدة.

(3) سيبويه عمرو بن عثمان إمام النحاة وأول من بسط علم النحو مؤلف الكتاب في النحو الذي لم يصنف مثله ت 180هـ.

(4) الأشعري أبو الحسن يرجع نسبه إلى أبي موسى الأشعري وينسب إليه مذهب الأشعرية في علم الكلام ت 324هـ.

(5) أشهب: أبو عمر أشهب بن عبدالعزيز المصري انتهت إليه رئاسة العلم بعد موت ابن القاسم كان من تلاميذ مالك ومن مشاهير المذهب المالكي ت 204هـ.

الضوء على بعض آرائه ومواقفه الفكرية. فمما يتميز به: إنكاره الشديد على أهل البدع. فقد شغل كثيراً من وقته في الرد على ما يراه بدعة في الدين وفي هذا المعنى يقول:

الْخَيْرُ كُلُّهُ فِي الْإِتِّبَاعِ وَالشَّرُّ كُلُّهُ فِي الْإِبْتِدَاعِ
ويقول: وَقَطَعْنَا بِمَا بِهِ الْوَلِيُّ ۖ أَخْبَرَ كُفْرَ عَكْسِهِ النَّبِيُّ (1)
ثم حدد معنى الولاية شرعاً مبيناً أن الولي هو المؤمن التقي قال:
والأولياء المؤمنون الأتقيا فالعلماء العاملون أوليا

يشير إلى قوله تعالى: ﴿لَا إِنْ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ [يونس: 62 – 63] أي من تولاه الله تعالى وتولى حفظه وحياطته ورضي عنه فلا يخاف يوم القيامة ولا يحزن (1).

ولقد تطرق ابن بونا لهذا الموضوع الذي يعتبر من الأمور الواضحة التي لا تخفى وذلك بسبب التباس المفاهيم على العوام وربما على بعض الخواص.

فهو بهذا يحاول قطع الطريق أمام فريقين من الناس قومٌ يزعمون أن الولي يفعل ما يريد وأنه معصومٌ من الخطأ متجاهلين النصوص الشرعية الصريحة في هذا الموضوع، وقومٌ آخرون يزعمون أن الولاية شيء خارج عن اتباع الشريعة في الظاهر والباطن وأنها لا تتحقق إلا في من ظهرت على أيديهم الخوارق واتصفوا ببعض الصفات التي لم ترد في كتاب الله ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم. وكان ابن بونا يدعو إلى الاعتدال في كل الأمور ويرى أن العالم هو المتوسط في كل شيء يقول:

وَلَا تَكُنْ فِي الْإِتِّبَاعِ مُفْرِطًا وَلَا مُفْرِطًا وَلَكِنْ أَقْسَطًا
وَالْعَالَمُ الَّذِي فِي الْأَشْيَاءِ يُقْسِطُ وَالْجَاهِلُ الْمَفْرِطُ وَالْمُفْرِطُ

وكان ابن بونا من أكثر علماء شنقيط اشتغالاً بعلم المنطق، وحاول أن يحسم الخلاف الموجود بين أهل العلم في جواز تعلمه والاشتغال به – وذلك لصالح الجواز فيرى أن المنطق الخالص من شوائب الشبه الفلسفية ليس فيه إلا النفع الخالص الذي لا يخالطه ضرر البتة. قال في نظمه للمنطق:

(1) صوبه أحد أهل العلم بقوله: وَقَطَعْنَا بِمَا بِهِ النَّبِيُّ أَخْبَرَ حَتْمَ عَكْسِهِ الْوَلِيُّ

(1) القُرطبي ج 8 ص 357 ط دار إحياء التراث العربي بيروت.

فَإِنْ تَقَلَّ حَرَمَهُ النَّوَاوِي وَابْنُ الصَّلَاحِ وَالسُّيُوطِيُّ الرَّأوِي
وَخَصَّ بِالْمَقَالَةِ الصَّحِيحَةَ جَوَازَهُ لِكَامِلِ الْقَرِيحَةِ
قَلَّتْ نَرَى الْأَقْوَالَ ذِي الْمُخَالَفَةِ مَحَلَّهَا مَا صَنَّفَ الْفَلَّاسِفَهُ
أَمَّا الَّذِي صَنَّفَهُ مَنْ أَسَلَمَا لَا بُدَّ أَنْ يُعَلِّمَ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ

يشير إلى أن تعلم المنطق لرد الشبه فرض كفاية:

وَمَا بِهِ الرَّدُّ عَلَى أَهْلِ الشُّبْهِ فَرَضُ كِفَايَةٍ فَتَلِكِ الْمَرْتَبَةُ
ولا يستبعد العلامة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي الجكني في كتابه
"آداب البحث والمناظرة" هذا القول حين يقول: وقيل: إن القدر الذي يلزم
لإبطال شبه خصوم الحق فرض كفاية وليس ببعيد(1).

أما من الناحية الفقهية فإن ابن بونا، يمثل الفقهاء المتمسكين بالمذهب
وبالفروع شأنه في ذلك شأن الكثيرين من معاصريه ويقول في هذا المعنى:
وَعَالَمُ الْوَقْتِ إِذَا هُوَ اسْتَدَلَّ بِالذِّكْرِ وَالْحَدِيثِ ضَلَّ وَأَضَلَّ(1)

وموقفه هذا متفق مع موقف كبار أصحابه. فالشيخ سيدي عبدالله (ت

1233هـ) وهو من كبار تلامذته يقول في مراقي السعود:

مَنْ لَمْ يَكُنْ مُجْتَهِدًا فَالْعَمَلُ مِنْهُ بِمَعْنَى النَّصِّ مِمَّا يُحْظَلُّ(2)

ويقول في موضع آخر:

(1) آداب البحث والمناظرة القسم الثاني ص 4 – نشر مطابع ابن تيمية بالقاهرة بدون تاريخ ونظم
المنطق لابن بونا (مخطوطة).

(1) صوبه أحد طلبة العلم المعاصرين وهو الشيخ سيدي محمد بن محمد المصطفى الملقب (سليم)
بقوله:-

وَعَالَمُ الْوَقْتِ إِذَا لَمْ يَسْتَدِلَّ بِالذِّكْرِ وَالْحَدِيثِ ضَلَّ وَأَضَلَّ

(2) وقد صوب العلامة عبدالله بن الإمام هذا البيت بقوله:

مَنْ لَمْ يَكُنْ مُجْتَهِدًا فَلْيَعْتَمِدْ فِي قَفْوِهِ النَّصَّ لِقَوْلِ مُجْتَهِدٍ
لِيَقْفُو النَّصَّ عَلَى بَصِيرَةٍ وَحُجَّةٍ ظَاهِرَةٍ مُبَيَّرَةٍ

وَالْمُجْمَعُ الْيَوْمَ عَلَيْهِ الْأَرْبَعَةُ وَقَفُّوا غَيْرَهَا الْجَمِيعُ مَنَعَهُ
حَتَّى يَجِيءَ الْفَاطِمِيُّ الْمَجْدِدُ دِينَ الْهُدَى لِأَنَّهُ مُجْتَهِدٌ (3)

وظل هذا الاتجاه يشكل أغلبية في الأوساط الفقهية الشنقيطية رداً من الزمن مع أنه لم تخلُ فترة من وجود علماء يذهبون إلى وجوب الأخذ للأحكام من الكتاب والسنة عند القدرة على ذلك ومع مراعاة الضوابط المعروفة، وهو الاتجاه الذي تتبناه الأجيال الصاعدة من طلاب العلم في الوقت الحاضر.

أما من ناحية المعتقد فاين بونا أشعري متمرس مشتغل بنشر المذهب الأشعري مدافعا عنه معتبرا إياه مذهب الحق وقد اعتمد في نظمه الوسيلة على المذهب الأشعري وعلى كتب السنوسي خاصة يقول في مقدمة "الوسيلة":

نَظْمًا حَوَى قَوَاعِدَ الشَّرِيفِ مُحَمَّدِ السَّنُوسِيِّ الظَّرِيفِ
لَخَّصْتُ فِيهِ مَا حَوَتْهُ الصُّغْرَى مَعَ ضَمْنِ وَسَطَاهُ وَضَمْنِ الْكُبْرَى

وهذا المذهب أيضاً هو الذي كان سائداً في الأوساط الشنقيطية مع وجود مدرسة سلفية في المعتقد يمثلها علماء ومدارس منتشرة في أنحاء البلاد ولها جذور عميقة في المجتمع.

مؤلفاته العلمية وبعض أشعاره (1):

لقد ألف العلامة المختار بن بونا مؤلفات جليلة أغلبها في علم اللغة العربية والمنطق وعلم الكلام والأصول. وهذه لائحة بمؤلفاته:

1- نظم جمع الجوامع المسمى مبلغ المأمول يبلغ: خمسمائة وألف بيت يقول فيه:

سميته بمبلغ المأمول على القواعد من الأصول

2- درر الأصول: وهو الذي نقوم الآن بتحقيقه.

3- وسيلة السعادة في التوحيد يقول في مقدمتها:

(3) مراقي السعود إلى مراقي السعود ص 401 وص 463.

(1) الوسيط ص 177 فتح الشكور ص 141، ومكانة أصول الفقه ص 176.

سَمَّيْتُهَا وَسِيْلَةً السَّعَادَةِ فِي نَشْرِ مَا تَضَمَّنَ الشَّهَادَةُ (1)

وقد شرحها العلامة الجليل: عبدالقادر بن محمد سالم المجلسي شرحاً سماه المباحث الجليلية "مخطوط" كما شرحها آخرون.

4- المطول في علم المنطق*.

5- المحقق في حل مشكلات المنطق (متوسط).

6- المختصر في المنطق*.

7- مقدمة نحوية منظومة.

8- القواعد الفقهية توجد منه نسخة مصورة في المعهد العالي.

9- نظم التلخيص في البيان.

10- الجامع بين التسهيل والخلصة المانع من الحشو والخصاصة، وهو من أنفع ما ألفه وهو نظمه المعروف بالاحمرار زاد فيه حوالي ألف وأربعمائة بيت على ألفية ابن مالك، مع بعض التعليقات المفيدة، والشواهد من كلام العرب ويوصف هذا الكتاب بأنه ثورة منهجية في دراسة النحو في بلاد شنقيط كلها وأصبح المقرر الوحيد في الدراسات النحوية المتوسطة والعليا في كافة المدارس. وقد طبع هذا الكتاب في القاهرة في بداية القرن الرابع عشر أي سنة (1313هـ) ومنذ ظهور هذا التأليف النافع وأهل العلم في بلاد شنقيط يتبارون في حفظه وكتابته والتعليق عليه، فقد بلغت شروحه والتعليق عليه حسب اطلاعنا اثنى عشر شرحاً لمجموعة من العلماء اللغويين البارزين منها:

- شرح سيدي محمد بن سيد أحمد بن الإمام أحمد (حبت) القلاوي (ت

1299 هـ) المسمى اختصار المواهب النحوية.

- شرح مولاي عبدالحفيظ ملك المغرب الأسبق المسمى: القول المختار

على الألفية والاحمرار.

- عقل الشوارد على شرح الشواهد للشيخ محمد بن الغزالي الشقروي

(ت 1362هـ).

(1) ويظهر أن ابن بونا ألف " الوسيلة " في وسط عمره إذ توجد نسخة منها كتبت بتاريخ 1168هـ أي قبل موته بـ 52 سنة.

* ذكرهما الشيخ محمد عبدالرحمن بن الشيخ محمد.

- اختصار أحمد بن حبت لشرح والده سيدي محمد بن حبت.
- العين الثرة فيما يخفي من الطرة محمد مولود بي أحمد فال (ت 1323هـ).

- روض الحرون في توجيه خلافات طرة ابن بونا عبدالودود من عبدالله الألفغي (ت 186هـ).

- شرح الاحمرار لمحمد فال بن احمد فال التندغي.

- شرح الشيخ أباه بن عبدالله العلوي.

- التنبيه للشيخ محمد عالي (مع) بن سيد محمد بن سعيد الألفغي (ت 1310هـ).

- شرح الاحمرار لمحمد محمود بن احمد بن الهادي الممتوني.

- شرح لمرابط بن أحمد زيدان الجكني للاحمرار (1335هـ).

- شرح محمد سالم بن الشين انتابي.

شعره:

ولابن بونا قصائد شعرية في كثير من أغراض الشعر منها رائيته المشهورة في أوساط قبيلته ينشدونها، ويروى أنه أنشأها في التضرع إلى الله تعالى بعد ما أصابه داء عضال ظن أنه ميت بسببه ومطلع هذه القصيدة:

لَكَ الْحَمْدُ يَا اللَّهُ يَا الْوَاحِدُ الْبَرُّ فَصَلِّ عَلَيَّ مِنْ جَاءِهِ الْفَتْحُ وَالنَّصْرُ
إِلَهِي كَشَفْتَ الضَّرَّ عَنْ عَبْدِكَ الَّذِي دَعَاكَ وَنَعِمَ الْعَبْدُ إِذْ مَسَّهُ الضَّرُّ

وهي قصيدة طويلة، وله ميمية أخرى تبلغ 79 بيتاً وأولها:

لَكَ الْحَمْدُ يَا اللَّهُ يَا بَارِيَّ النَّسَمِ فَصَلِّ عَلَيَّ الْمَبْعُوثِ لِلْعَرَبِ وَالْعَجَمِ

ولا أرى المقام يسمح بإيراد أكثر من هذا من شعره، لهذا أكتفي بهذا القدر.

المبحث الخامس

طلاب الذين تخرجوا من مدرسته:

إن محاولة حصر العلماء الذين تخرجوا من مدرسة ابن بونا من الصعوبة بمكان ذلك أن ابن بونا أحد العلماء الذين وقفوا أعمارهم لنشر العلوم النافعة ولم يتركوا هذه المهمة لا في حل ولا في ترحال حتى إنهم اتخذوا ظهور العيس مكاناً لنشر العلوم وتدريسها. كما أنه عاش عمراً مديداً فقد بلغ من العمر 140 سنة ولا هم له إلا نشر العلم ومناقشة العلماء. وبالإضافة إلى هذا فللطلاب انجذاب إليه ورغبة في طريقته التعليمية يقول صاحب الوسيط: ولما ظهر المختار ابن بونا وانتشر ذكره في ذلك الإقليم صارت الناس تَنْتَالُ إليه⁽¹⁾ من كل جهة وأرى الناس الطريقة النافعة في التعليم.

ومع هذا فسوف نحاول ذكر بعض من تخرج على يده من المشاهير⁽²⁾:
- أولاً: تفقه على يده مجدد العلوم في بلاد شنقيط سيدي عبدالله ابن الحاج إبراهيم العلوي صاحب التأليف النافعة في شتى العلوم (ت 1233هـ).
- ثانياً: محنض باب ابن عبيد الديماني (ت 1277هـ) مؤلف كتاب الميسر في الفقه وسلم الوصول إلى علم الأصول وغيرهما.
- ثالثاً: عبدالله بن الفقيه الطالب أحمد القلاوي (ت 1209) صاحب التأليف النافعة في شتى العلوم فقد أربت مؤلفاته على أربعين مؤلفاً.
- رابعاً: حُرمة ابن عبدالجليل العلوي (ت 1243هـ): وهو من أجل تلامذته وأكثرهم علماً بالعربية، وكانت له اليد الطولى في كل العلوم اللغوية والشرعية وكان وفيًا لشيخه محبا له معترفاً بفضلته وفيه يقول:

(1) في القاموس : تتائلوا إليه انصبوا.

(2) المواهب النحوية ص 2 والوسيط ص 278 والحديث ورجاله ص 56 وتطور منهج التفسير في موريتانيا ص 9.

فَأَنْتَ أَبُو عُدْرِ الْعَوَيْصِ الَّذِي بِنَا نَبَا كُلِّ فَهْمٍ دُونَهُ وَتَثَلَّمَا
 فَمَنْ سَهَّلَ التَّسْهِيلَ بَعْدَ صُعُوبَةٍ وَمَنْ لَخَّصَ التَّلْخِصَ دُرّاً مُنْظَمًا
 وَأَعْنَى عَنِ الشَّيْخِ السَّنُوسِيِّ مَنْطِقًا وَعِلْمَ كَلَامٍ مَنْ يُرِيدُ تَكَلَّمَ

- خامساً: عبدالله بن الفاضل المعروف ببلا بن مكبد الشقروني وهو من مشاهير علماء اللغة وله كتاب في معاني القرآن الكريم (ت 1273هـ).

- سادساً: محمد بن حبيب الله المعروف بـ "المجيدري بن (حَبَلِّ) اليعقوبي" (ت 1206 هـ) تقريباً وهو الذي جرت بينه معه المخاصمات الشهيرة.

- سابعاً: سيدي عبدالله بن الفاضل اليعقوبي (ت 1209 هـ) وهو الذي شذ من اليعقوبيين في مناصرتهم للمجيدري فقد ظل مناصراً لشيخه ورد على ابن عمه رداً عنيفاً.

- ثامناً: الشيخ فحفو واسمه عبدالرحمن بن المختار بن الحبيب الموسمي: وهو من أكثر طلابه ملازمة له وكان يحظى بمنزلة عظيمة عنده وهو صاحب نكتة مستلمحة، مع الجدية والاستقامة وتروى حكايات كثيرة دارت بينه وبين شيخه تدل على ارتفاع الكلفة بينهما والمحبة العميقة المتبادلة بينهما، وفي نهاية المطاف نال التلميذ من شيخه ترقية ثمينة وثناء عطرأ، وذلك في بيتين على سبيل المداعبة وهما:

حَلَقْتُ بِرَبِّ الرَّاقِصَاتِ إِلَى مِنِّي لَقَدْ فَاقَ هَذَا الْعَصْرَ كُلَّهُمْ فَحَفُو
 فَفَاقَهُمْ عِلْمًا وَنَحْوًا بِرَأْيَةٍ وَزَادَ عَلَى ذَا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَحْفُو⁽¹⁾

(1) يشير إلى أنه صاحب فكاهاة وأريحية، و(يحفو) كلمة عامية عند الشناقطة: يقولون للشخص الكئيب الجافي (خاف) ولعل ذلك مأخوذ مما جاء في كتب اللغة: حافى الرجل محافة ماراه ونازعه في الكلام أو من قولهم: حفاة من كل خير يحفوه حفاً منعه - لسان العرب مادة حفا - والأبيات من رواية أستاذنا باب بن زيدان - رحمه الله - وانظر الوسيط ص 278. والموسمي: نسبة إلى مسومة قبيلة مشتهرة بالعلم والفضل والصلاح.

المبحث السادس

خلافه مع بعض علماء عصره:

لقد وقعت معارك فكرية بين ابن بونا وبين بعض علماء عصره سببها بعض الخلافات في العقيدة والمنهج التربوي والفكري.

ومن أبرز هذه المعارك ما دار بينه وبين تلميذه المجيدي بن حَبَل اليعقوبي الذي شنع عليه شيخه ورماه بالبدعة فيقول المجيدي:

لَوْ كُنْتُ بِدْعِيًّا لَمَا كَانَ الصَّوَابُ عِنْدِي الْأَحَادِيثُ الصَّحَاحُ وَالْكِتَابُ

وقد انتصرت للمجيدي قبيلته مع أن اليعقوبيين قد تتلمذوا على ابن بونا فنصروا ابنهم على حساب شيخهم ولم يشذ من اليعقوبيين عن نصره المجيدي غير سيدي عبدالله بن الفاضل ت1209 هـ الذي ناصر شيخه بن بونا ورد على ابن عمه ردًا عنيفاً ومما خاطب به المختار اليعقوبيين قوله:

فَلَا تُكْرُونِي أَلْ يَعْقُوبَ وَادْكُرُوا لِيَالِي أَجْلُومًا عَلَى النَّاسِ أَظْلَمًا

وَحِينَ أَحَلِّي مِنْكُمْ كُلَّ عَاطِلٍ بَدْرِي وَأَسْقَى بَارِدِي كُلَّ أَهِيْمَا...إلخ

وهي قصيدة طويلة:

واستمر الصراع بين الفريقين حتى رماه بأحجيته الشهيرة يعمهم فيها

ويخص مولود ابن أحمد الجواد ت1243 هـ يقول في مطلعها:

أَحَاجِيكَ هَذَا النُّورَ قَلَّ مَا وَجُودُهُ بِقَلْبِ الَّذِي يَتَلَوُّ وَيَقْرَأُ بِالْفَمِّ

حتى يقول فيها:

عِنْدِي إِنْ حَاجِيَّتُهُ وَأَجِبْتُهُ وَلَمْ يَدْرِ عَنِي مَا أَقُولُ وَيَفْهَمُ

فَمَا ذَا عَسَى يَوْمًا يُنَاطِرُنِي بِهِ وَيُجْعَلُ أَهْلًا أَنْ يَكُونَ مُكَلِّمِي

وقد ألغز لهم هذا اللغز وقال لهم: إن أحببتموه كفرتم وإن سكتتم غلبتم وأطالوا الشقاق ثم استسمحوه بعد ذلك وقالوا له: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ أَثْرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا وَإِنْ كُنَّا لَخَاطِبِينَ﴾ فقال لهم: ﴿لَا تَتْرِبْ عَلَيْنَا الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ [يوسف: 91-92]⁽¹⁾.

أما ما دار بينه وبين الشيخ سيدي المختار الكنتي ت1226 هـ فهو أنه كان يشدد النكير على الشيخ سيدي المختار الكنتي وقد ألف هذا الأخير كتاباً سماه "جذوة الأنوار في الرد عن أولياء الرحمن". وهو كتاب يتضمن رداً على ما أنكره ابن بونا على الكنتي من القول بظاهرة السلب وللمختار في ذلك وقد بلغه أن الشيخ سيدي المختار قال أنه سيسلبه:

(1) الوسيط في تراجم أدياء شنقيط ص 279، والتفسير والمفسرون ص 45.

أَسَيِّدَنَا الْمُخْتَارَ لَا تَكُ مُفْرِطًا وَإِيَّاكَ وَ التَّفْرِيطَ وَاغْدِلْ وَأَقْسِطًا
 وَكَوْنُكَ ذَا مَالٍ وَجَاهٍ وَرُتْبَةٍ عَلَتْ فِي قُلُوبِ النَّاسِ لَمْ يَمْنَعْ الْخَطَا
 وَكَوْنِي لَمْ أَذْكَرْ، كَذِكْرِكَ لَمْ يَكُنْ لِيَمْنَعْنِي التَّوْفِيقَ مِنْ مَانِحِ الْعَطَا
 أَتَسَلِّبُنِي وَاللَّهِ مَا شَاءَ مُثَبِّتٌ إِذَا أَنْتَ فِي تَعْظِيمِ نَفْسِكَ مُفْرِطًا
 ثم بعد ذلك صارت بينهما مكاتبات وملاطفات(2).

المبحث السابع

وفاته وأقوال العلماء فيه:

لقد توفي ابن بونا على الأرجح سنة 1220 هـ وقيل 1230 هـ والأول
 أصح بعد أن عاش عمراً مديداً لا يقل عن 140 سنة وعلى هذا يكون تاريخ
 ميلاده هو 1080 هـ كما تقدم وكل الروايات تؤكد أنه من المعمرين وقد
 صدر الأستاذ محمد عبدالرحمن بن الشيخ محمد نظمه للمعمرين الشنقيطيين
 بالعلامة ابن بونا قال:

وَقَطَّرُ	نَالَهُ	مُعَمَّرُونَا	مِنْهُمْ	فَقِيدُ	النَّحْوِ	نَجَلُ	بُونَا
مُؤَلَّفُ	الْجَامِعِ	وَالْقَوَاعِدِ	وَمُبْلَغِ	الْمَأْمُولِ	وَالْعَقَائِدِ		
وَدُرِّرُ	الْأُصُولِ	وَالْمُحَقِّقِ	فِي	حَلِّ	مُشْكَلاتِ	عِلْمِ	الْمَنْطِقِ
وتحفة	الصِّغَارِ	والمَقْدَمَةِ	مِمَّا	مِنَ	النَّحْوِ	لَنَا	قَدْ قَدَّمَهُ
وموته	كَانَتْ	بِعَامِ	شُكْرٍ	إِذْ	عَابَ	نَجْمٍ	مِنْ
عَمَّرُ	تِسْعَةَ	وَأَرْبَعِينَ	وَمِائَةَ	وَرِزْقِ	الْبَيْتِيَا		(1)

قوله عام "شكر" أي 1220 هـ وقوله عمَّر تسعة وأربعين ومائة هذا أحد
 الأقوال والقول الصحيح أنه عمر مائة وأربعين فقط كما تقدم بيان ذلك.
 وقوله ورزق البيتينا إشارة إلى ما يُقالُ مِنْ أَنَّ ابْنَ بُونَا وُلِدَ لَهُ بَعْدَ أَنْ بَلَغَ
 مائة سنة، والله تعالى أعلم
 أما أقوال العلماء فيه فهي كثيرة فقد أثنى كثير من أهل العلم عليه
 وخصوه، بعبارات التبجيل والتقدير وَنَعَّوْهُ بِالنَّعْوَاتِ الْجَلِيلَةِ وَالْأَوْصَافِ
 الْجَمِيلَةِ.

(2) المرجع السابق ص 288.

(1) نظم المعمرين الشنقيطيين للشيخ محمد عبدالرحمن بن الشيخ محمد (مخطوطة).

وهذه نبذة يسيرة اخترناها من أقاويل أهل العلم الذين جاءو بعده.
أولاً: كلمة الفقيه الأديب مولاي عبدالحفيظ ابن مولاي الحسن ملك المغرب
الأسبق: ت 1356 هـ يقول في مقدمته لكتابه: " القول المختار على الألفية
والاحمرار .. وبعد فهذا شرح لطيف وضعته لنفسي وللقاصرين من أبناء
جنسي على ألفية ابن مالك وعلى الحمرة المنسوبة لسيدي المختار ابن بونا
العالم بكل الفنون من أعطى مفاتيح العلوم، واطلع على منطوقها والمفهوم،
الزاهد المتورع الناصح... (1).

ثانياً: يقول عنه أحمد بن الأمين صاحب " الوسيط في تراجم أدباء شنقيط "
تاج العلوم الذي طَوَّقَ بحلى علمه كل عاطل، ووردت هيئ الرجال زلاله
فصدر عنه كلهم وهو ناهل، ولا يوجد عالم بعده إلاوله عليه الفضل الجزيل،
بما استفاد من مصنفاة، وتلقى من مسنداة (2).

ثالثاً: يقول عنه العلامة سيدي محمد ابن حبت القلاوي الشنقيطي ت
1299 هـ في مقدمة كتابه: اختصار المواهب النحوية.. العلامة المختار
ولدبونا الجكني نسبة إلى قبيلة من الشناقطة يقال لها تجكانت منسوبة إلى
جاكر الأبر.. وهي أعظم قبيلة من الشناقطة وأكثرهم علماً وهو بين العلماء
كالدبريين نجوم السماء ما نيل في قطره نحو ولا أصول ولا بيان، ولا
توحيد ولا منطق يحويه الجنان، إلا منه باللسان أو البنان.
تَفَقَّه به سيدي عبدالله بن الحاج إبراهيم وحرمة بن عبدالجليل وبُلاً
الشقروي وغيرهم.

وكان سبباً لنشر العلم في تلك البلاد من الحواضر والبواد (1).
رابعاً: يقول عنه العلامة عبدالقادر بن محمد سالم المجلسي ت 1337 هـ
في مقدمة شرحه لوسيلة السعادة، المسمى: المباحث الجليلة:
الشيخ الجكني الأجل، والحبر الفهامة المحقق الأحفل، ومقلداً جيد
المتمات من سموط اللئالي المختار (2) ... إلخ.
خامساً: يقول عنه البارتي ت 1218 هـ في كتابه فتح الشكور.

(1) انظر ترجمة مولاي عبدالحفيظ في الأعلام للزركلي 277/3.

(2) الوسيط في تراجم أدباء شنقيط هـ 277.

(1) اختصار المواهب النحوية ص 2 ط حجرية فاس المغرب.

(2) المباحث الجليلة على شرح الوسيلة مخطوطة اللوحة رقم (2).

كان نحويّاً بيانياً منطقيّاً مدرساً لعلوم العربية والمعقول ثاقب الذهن جيد النظر، نجيباً ، بذولاً للإنصاف ، سريع الرجوع إلى الحق ، أديباً ، شاعراً ، محبوباً ، فائقاً في الشعر ، كثير الإنكار على البدع(1).
وأقوال أهل العلم فيه غير ما تقدم كثيرة لكننا اقتصرنا على هذا القدر مخافة التطويل.

(1) فتح الشكور للبارتيلي ص 140.

الفصل الثاني

في الكتاب ويشتمل على المباحث التالية

المبحث الأول

اسم الكتاب ونسبته لمؤلفته

اتفق كل من تعرض لهذا الكتاب بالذكر على أن اسمه: "درر الأصول".
والناظم يقول في النظم:

سَمَّيْتُهُ بِدَرِّرِ الْأَصُولِ مُرْتَبًا لَهُ عَلَى فُصُولِ
كما اتفق كل من تكلم عليه على أن مؤلفه هو العلامة المختار بن بونا
الجكني الشنقيطي.

- وممن قطع بنسبته له العلامة محمد يحيى بن الشيخ الحسين⁽¹⁾ رحمه
الله.

- والعلامة عثمان بن الشيخ أحمد أبي المعالي⁽²⁾ حفظه الله.

- والأستاذ الجليل محمد عبدالرحمن بن الشيخ محمد حفظه الله في نظمه
للمعمرين⁽¹⁾.

- وقد أصدرت إدارة التوجيه الإسلامي بوزارة الثقافة والتوجيه
الإسلامي وثيقة رسمية تثبت فيها نسبة الكتاب لمؤلفه.

- والنسخة التي عليها تعليق كتبها أحد أحفاد المؤلف وهي صادرة من
الفقيه محمد يحيى بن عبدالله بن الإمام حفظه الله وهو يقطع بنسبة الكتاب
لمؤلفه، وكل النسخ الأخرى تنسب الكتاب للعلامة المختار بن بونا، ولا
يُعلم أحدٌ ممن تعرض لهذا الكتاب نسبه لغيره، وهذا يكفي في ثبوت نسبته
له.

(1) مكانة أصول الفقه في المحاضر الموريتانية ص 177.

(2) الفكر الأصولي عند علماء شنقيط ص 148.

(1) نظم المعمرين الشنقيبيين مخطوط.

المبحث الثاني موضوعات الكتاب

- هذا النظم يبلغ ثمانية وعشرين وأربع مائة بيت من الرجز قسم إلى مقدمة وفصول وخاتمة.
- فالمقدمة تعرض فيها لحمد الله والصلاة والسلام على رسول الله وسبب تأليفه للكتاب وشملت 17 بيتاً
- الفصل الأول:** تعرض فيه لتعريف أصول الفقه مضافاً وموضوعه واستمداده ومادته والحكم الشرعي وأقسامه وتعريف الفقه وذلك في 20 بيتاً
- الفصل الثاني:** تعرض فيه للعلم وتقسيمه إلى ضروري ونظري والجهل وتقسيمه إلى بسيط ومركب وذلك في 15 بيتاً
- الفصل الثالث:** تعرض فيه للنظر والدليل والتصديق، وبعض أنواع الإسناد التصديقي كالظن، والشك والوهم 12 بيتاً
- الفصل الرابع:** تعرض فيه للاعتقاد وتقسيمه إلى صحيح وفساد وتعريف أصول الفقه من غير اعتبار المضاف والمضاف إليه 9 أبيات
- الفصل الخامس:** تعريف الكلام وانقسامه إلى طلب أو خبر وإلى حقيقة أو مجاز ثم ذكر أنواع الحقائق: الشرعية، العرفية، اللغوية، ثم تعرض للمجاز وعلائقه – وانقسام المجاز إلى جلي وخفي 17 بيتاً
- الفصل السادس:** تعرض فيه لمعاني الحروف وهو أطول هذه الفصول على الإطلاق، وفيه فوائد جلييلة وقد توسع فيه الناظم كثيراً وذلك في 65 بيتاً
- الفصل السابع:** تعرض فيه للأمر وما يقتضيه وما لا يقتضيه وبعض مباحثه 12 بيتاً
- الفصل الثامن:** فيمن يتناوله الخطاب ومن لا يتناوله 5 أبيات

- الفصل التاسع:** في تعريف النهى..... 3 أبيات
- الفصل العاشر:** في تعريف المفهوم وأنواع المفاهيم..... 6 أبيات
- الفصل الحادي عشر:** في تعريف العام وبعض مباحثه..... 13 بيتاً
- الفصل الثاني عشر:** في تعريف التخصيص وتقسيم المخصص إلى متصل أو منفصل..... 19 بيتاً
- الفصل الثالث عشر:** في تعريف المطلق والمقيد وحكميهما والكلام على حمل المطلق على المقيد..... 9 أبيات
- الفصل الرابع عشر:** في المبين والمجمل والظاهر والمؤول..... 11 بيتاً
- الفصل الخامس عشر:** في عصمة النبي صلى الله عليه وسلم ودلالة فعله وتقريره... 14 بيتاً
- الفصل السادس عشر:** في تأسيه صلى الله عليه وسلم بشرع من قبله..... 4 أبيات
- الفصل السابع عشر:** في تعريف النسخ وأحكامه..... 16 بيتاً
- الفصل الثامن عشر:** في التعارض والتراجيح..... 12 بيتاً
- الفصل التاسع عشر:** في الإجماع وأقسامه..... 16 بيتاً
- الفصل العشرون:** في تعريف الخبر وأقسامه..... 34 بيتاً
- الفصل الحادي والعشرون:** في كيفية الرواية ومراتبها..... 13 بيتاً
- الفصل الثاني والعشرون:** في تعريف القياس لغة وعرفاً وأقسامه وبعض مباحثه..... 17 بيتاً
- الفصل الثالث والعشرون:** في القوادح وهو أقصر هذه الفصول..... بيتان
- الفصل الرابع والعشرون:** في حكم الأشياء قبل ورود الشرع وبعده..... 4 أبيات
- الفصل الخامس والعشرون:** في الترجيح..... 16 بيتاً
- الفصل السادس والعشرون:** في تعريف الاجتهاد..... 9 أبيات
- الفصل السابع والعشرون:** في وقت الاجتهاد والتصويب..... 10 أبيات
- الفصل الثامن والعشرون:** في الاستفتاء والمفتي..... 9 أبيات
- الفصل التاسع والعشرون:** في أدلة مشروعية الأحكام..... 8 أبيات
- الفصل الثلاثون:** في تصرفات المكلفين في الأعيان..... 5 أبيات

خاتمة الكتاب..... 6 أبيات

فهذه المنظومة تضمنت مقدمة وثلاثين فصلاً وخاتمة، وهذه الفصول متفاوتة في حجمها بحسب الموضوعات التي تعرضت لها ، ومن بين هذه الفصول فصول قصيرة جداً ومتوسطة وهي تغطي مباحث أصول الفقه على طريقة المتكلمين ولكن بإيجاز شديد.

المبحث الثالث

مصادر المؤلف في هذا الكتاب

لم يتعرض الناظم لذكر المصادر التي اعتمد عليها في نظمه هذا ولم يفعل ما فعله تلميذه العلامة سيدي عبدالله بن الحاج إبراهيم فيما بعد في نظمه لمراقي السعود حيث ذكر بعض مصادره في منظومته إذ يقول:

أَنْهَيْتُ مَا جَمَعَهُ اجْتِهَادِي وَضَرَبِي الْأَغْوَارَ مَعَ الْأَنْجَادِ
مِمَّا أَفَادَنِيهِ دَرَسُ الْبِرَرِ مِمَّا أَنْطَوَّتْ عَلَيْهِ كُتُبُ الْمَهْرَةِ
كَالشَّرْحِ لِلتَّنْقِيحِ وَالتَّنْقِيحِ (1) وَالْجَمْعِ (2) وَالْآيَاتِ (3) وَالتَّلْوِيحِ (4)
مَطَالَعًا لِابْنِ حُلُولُو اللَّامِعَا (5) مَعَ حَوَاشِي تَعْجِبُ الْمُطَالَعَا (6).

قوله: ضربي: خوضي الأغوار جمع غور وهو ما انخفض من الأرض، الأنجاد: جمع نجد وهو ما ارتفع من الأرض. ومع ذلك فبإمكاننا أن نعرف بعض المراجع التي اعتمد عليها ومن أهم هذه المراجع:

- 1- كتاب جمع الجوامع لابن السبكي وشروحه، فقد أخذ كثيراً من هذا الكتاب وهذا ليس بمستغرب فعلاقة ابن بونا بجمع الجوامع وثيقة جداً فقد نظمه في خمسمائة وألف بيت وسمى هذا النظم مُبْلَغُ الْمَأْمُولِ، يقول:
سَمَّيْتُهُ بِمُبْلَغِ الْمَأْمُولِ عَلَى الْقَوَاعِدِ مِنَ الْأَصُولِ
- 2- المرجع الثاني: هو شرح تنقيح الفصول لشهاب الدين القرافي المالكي (ت 684هـ) فقد أخذ منه مسائل كثيرة وخاصة في باب العام والمفتي

(1) شرح تنقيح الفصول للقرافي.

(2) جمع الجوامع لابن السبكي.

(3) الآيات البيّنات حاشية ابن قاسم العبادي على المحلي على جمع الجوامع.

(4) التلويح لسعد الدين التفتازاني، شرح التنقيح لصدر الشريعة الحنفي.

(5) اللامعا أي الضياء اللامع شرح جمع الجوامع لابن حلولو.

(6) قوله مع حواشي تعجب المطالعا يقصد بهذه الحواشي:

أ - حاشية ابن أبي شريف.

ب - حاشية زكريا الأنصاري.

ج - حاشية ناصر الدين اللقاني.

د - حاشية شهاب الدين عميرة على المحلي انظر نشر البنود على مراقي السعود 353/2.

- والمستفتي وأدلة مشروعية الأحكام وتصرفات المكلفين في الأعيان وأماكن أخرى، وهذان المرجعان، هما أهم ما اعتمد عليه ابن بونا في نظمه.
- 3- المرجع الثالث: المستصفي للإمام الغزالي فقد استقى منه بعض المعلومات ويظهر ذلك في المقدمة التي تحدث فيها عن العلم وأهميته وانقسامه إلى عقلي ونقلي... إلخ.
- 4- أخذ من البرهان، لإمام الحرمين في أكثر من موضع.
- 5- أخذ من الرازي في المحصول وخاصة في المعارف العقلية. كما أخذ من غير هؤلاء.

المبحث الرابع

وصف النسخ

توجد نسخ متعددة من هذه المنظومة ومنها:

أ - نسخة بخط أحد أحفاد المؤلف وهو المختار ابن البوساتي ابن المختار بن بونا وتتميز هذه النسخة بأن معها شرحاً لطيفاً، وبأنها كاملة، وبأنها محفوظة عند أحفاد المؤلف.

تقع هذه النسخة في 34 صفحة، ومسطرتها 30 سطراً إلى 31 وعدد الكلمات في السطر من 10 كلمات إلى 12 كلمة هذا في الغالب توجد بعض الأخطاء بهذه النسخة ولكنها ليست فاحشة، ولم نجد نسخة أخرى من هذا النظم. معها شرح غير هذه النسخة، مع شدة البحث والتنقيب، وقد حصلت على صورة من هذه المخطوطة من ابن عم المؤلف الأستاذ الفقيه الفاضل الأصولي يحيى عبدالله بن الإمام حفظه الله.

ولما لهذه النسخة من أهمية جعلتها أصلاً ورمزت لها بـ(أ).

ب - نسخة العلامة عثمان بن الشيخ أحمد أبي المعالي وتقع هذه النسخة في 33 صفحة من القطع الصغير وعدد أبياتها 424 بيتاً، ورمزت لها بـ(ب) وقد حصلت على صورة من هذه المخطوطة من الشيخ عثمان نفسه.

ج - النسخة الثالثة: حصلت عليها من الإمارات العربية المتحدة بواسطة الأخ سليمان بن زيدان وفيها بعض الأخطاء وتنقصها بعض الآيات ورمزت لها بـ(ج) وتوجد نسخ أخرى:

ولكنني اكتفيت بالنسخ الثلاث المتقدمة لأن باقي النسخ لا توجد بها فروق معها حسب ما ثبت عندي فلا فائدة من تثبيتها.

المبحث الخامس

عملي في التحقيق

- لقد اتبعت في تحقيقي لهذه المنظومة طرق التحقيق المألوفة ولذلك قمت بعمل ما يلي:
- 1- قابلت بين النسخ الثلاث المتقدمة وأثبت الفروق بينها، فأثبت في الأصل ما رأيته صواباً، ووضعت النسخ الأخرى في الهامش، وما كان من باب الخطأ المحض تركته.
 - 2- ضبطت نص المنظومة بالشكل لتسهيل قراءته بشكل صحيح.
 - 3- رقمت أبيات المنظومة ترقيماً متسلسلاً حتى لا تختلط بالأبيات التي ترد للاستشهاد بها.
 - 4- رقمت الآيات القرآنية وجعلت أرقامها وأسماء السور داخل النص، لأمن اللبس.
 - 5- خرّجت الأحاديث النبوية الشريفة، ووضعت ذلك في الهامش.
 - 6- ترجمت للأعلام الواردة في الكتاب ترجمة موجزة.
 - 7- علقت على بعض المسائل العلمية تعليقات خفيفة في الغالب وربما علقت تعليقات طويلة شيئاً ما وذلك كله حسب الحاجة.
 - 8- المؤلف لم يعلق على المقدمة وقد رأيت من المفيد التعليق عليها فشرحتها شرحاً خفيفاً يبين المراد منها، وهو بمثابة تكملة لعمل المؤلف، ووضعت هذا الشرح في الهامش ليتبين الفرق بينه وبين شرح المؤلف لمنظومته.
 - 9- وضعت فهارس للموضوعات العلمية تلقى ظلالاً على بحوث الكتاب والمسائل الواردة فيه.
 - 10- وأخيراً وضعت قائمة بأسماء المراجع التي اعتمدت عليها في تحقيق هذا الكتاب.

(الجزء الثاني النص محققاً)

قال العلامة المختار بن بونا الجكني:

- 1 الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَا تُحْصَى آلاؤُهُ عَدًّا وَلَا تُسْتَقْصَى
- 2 وَمَا لَهَا قَصْرٌ عَلَى زَمَانٍ مُعَيَّنٍ وَلَا عَلَى مَكَانٍ
- 3 حَمْدًا يُؤَافِي كُلَّمَا تَزَايَدَا مِنْهَا وَيَسْتَنْزِلُ مَا تَصَاعَدَا
- 4 ثُمَّ عَلَى أَعْظَمِ هَاتِيكَ النَّعْمِ⁽¹⁾ مِنَ الَّذِي جَادَ بِهَا عَلَى الْأُمَّمِ
- 5 أَوْفَى صَلَاةٍ وَسَلَامٍ عِنْدَهُ وَالْآلِ وَالْأَصْحَابِ طُرًّا بَعْدَهُ

ابتدأ المؤلف بالحمد وهو الثناء بالجميل على الجميل – وأتى باللام لإفادة الاستحقاق لله وأكد ذلك بالوصف: الذي لا تحصى، أي تحسب، آلاؤه أي نعمه، وعدًا تمييز محول عن الفاعل أو المفعول أي لا يُحصى عدّها، أو لا يحصى أحدُ عدّها، ولا تستقصى: أي لا تبلغ

(1) في نسخة ج "من الذي جاء بها إلى الأمم".

غايته ولا نهايتها. ومن خصائص نعمه تعالى أنها لا تقتصر على زمان ولا مكان بل باقية ببقاء الدنيا، والبرزخ، والأخرى، فهي غير متناهية لعدم تناهي الحياة الأخروية.

حمداً: مصدر منصوب بفعله المحذوف أي أحمدُهُ تعالى حمداً، يوافي أي

يقابل كلما تزايد أي تجدد منها، ويتسبب في نزول ما ارتفع منها قال تعالى:

- 6- وَبَعْدُ فَالْعِلْمُ أَجَلٌ مَا انْتَسَبَ إِلَيْهِ ذُو اللَّبِّ وَخَيْرٌ مَا اكْتَسَبَ⁽¹⁾
- 7- فَمِنْهُ عَقْلِيٌّ لَهُ فُنُونٌ وَمِنْهُ نَقْلِيٌّ وَمَا يَكُونُ
- 8- مُرَكَّبًا مِنْ دَيْنِكَ النَّوْعَيْنِ وَحَازِرًا لِشَرَفِ الصَّنِيفَيْنِ
- 9- وَهُوَ أَصُولُ الْفِقْهِ إِذْ يُسْتَعْمَلُ فِيهِ كِلَا الْعِلْمَيْنِ فَهُوَ أَكْمَلُ⁽²⁾

﴿لَيْنٌ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: 7] - ثم ثنى بالصلاة والسلام على الرحمة

المهداة، أعظم تلك النعم محمد صلى الله عليه وسلم، أوفى بمعنى أتم، والصلاة من الله الرحمة المقرونة بالتعظيم، والأل: أقاربه المؤمنون من بني هاشم، أو هم وبنو المطلب، وطرا أي جميعاً حال ولا تأتي إلا منكرة منصوبة بعد ظرف في محل نصب مبني على الضم لانقطاعه عن الإضافة، أي بعدما تقدم فاعلم أيها الطالب أن العلم - وهو معرفة المعلوم على ما هو عليه - أجل أي أعظم ما انتسب إليه ذو العقل وخير ما اكتسبه.

وينقسم إلى عقلي وهو ذو فنون متعددة كالمنطق وعلوم البلاغة. وإلى نقلي كعلوم الشرع والنحو والصرف واللغة. وإلى مركب من العقلي والنقلي وهو أشرف الصنفين لاشتماله على محاسنهما.

والمقصود بالمركب منهما هو: علم أصول الفقه الآتي تعريفه.

(1) في نسخة (ب) ونعم المكتسب.

(2) هذه الأبيات معناها مقتبس من كلام الغزالي في مقدمة كتابه المستصفي ج 1 ص 3.

قال ابن جزى في تقريب الوصول، بعد أن ذكر أن العلوم ثلاثة أضرب: علم عقلي، وعلم نقلي، وعلم يأخذ من العقل والنقل بطرف، وهو علم أصول الفقه الذي امتزج فيه المعقول بالمنقول وإن أقبل على النظر في الدليل والمدلول، وإنه لنعم العون على فهم كتاب الله وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم، وناهيك من علم يرتقي الناظر فيه عن حضيض رتبة المقلدين إلى رفيع درجة المجتهدين، وأقل أحواله أن يعرف وجوه الترجيح فيفرق بين الراجح والمرجوح ويميز بين الصحيح والسقيم⁽¹⁾.

- 10- وَإِذْ رَأَيْتُ مَيْلَ أَهْلِ الْعَصْرِ لِلْاِخْتِصَارِ سَيِّمًا فِي الشَّعْرِ
11- نَظَّمْتُ لِلْإِخْوَانِ فِي هَذَا الرَّجْزِ مِنْ ذَاكَ مَا فِيهِ سَدَادٌ مِنْ عَوَزٍ
12- سَمَّيْتُهُ بِدَرَرِ الْأَصُولِ مُرْتَبًا لَهُ عَلَى فُصُولِ

ذكر أن الباعث على هذا النظم هو طلب بلسان الحال من أبناء زمانه إذ رأى ميلهم إلى المختصرات المنظومة، ثم ذكر أن لهم في هذا الرجز ما فيه سدادٌ وهو بالكسر ويفتح ما تسدُّ به الخلَّة، والعوز الفقر والحاجة.

والدرر اليواقيت، والفصول جمع فصل، وهو الحاجز بين شيئين وفي الاصطلاح، تمييز كل صنف وما يدخل تحته عن غيره من الأصناف وليس في هذا العنوان إطراء فقد وفق في حسن الاختصار مع الإحاطة وجودة الترتيب والتبويب.

- 13- مُعْتَرَفًا بِالْعَجْزِ وَالْقُصُورِ فِيمَا تَعَاظَيْتُ مِنْ الْأُمُورِ
14- وَسَائِلًا مِنْ مَلِكِ جَوَادٍ عَوْنًا وَإِلْهَامًا إِلَى الرَّشَادِ
15- وَأَنْ يَمُنَّ بِالْقَبُولِ مَنْأً مِنْهُ عَلَى آيَةِ حَالٍ كُنَّا
16- وَيُخْلِصَ النِّيَّةَ وَالْأَفْعَالَ وَيُصْلِحَ الْأَقْوَالَ وَالْأَحْوَالَ
17- بِجَاهِ خَيْرِ مُرْسَلٍ قَدْ أُرْسِلَ وَحَقِّ كُلِّ مَنْ بِهِ تَوْسَلَا

قوله معترفًا: حال من نظمته. والعجز عدم القدرة على إيجاد المطلوب، والقصور عدم بلوغ الغاية المطلوبة.

ثم سأل الملك الجواد العون والإلهام إلى الرشاد، والإعانة من الله تسهيل الوصول للغاية، والإلهام: إنارة الفهم والفكر ويفسر الأصوليون بأنه إيقاع

(1) تقريب الوصول لابن جزى - تحقيق الدكتور محمد المختار بن الشيخ محمد الأمين الشنقيطي ص 88 ط أولى.

شيء في القلب يثلج الصدر من غير استدلال يخص الله به من شاء من عباده، وهو ليس بحجة عند العلماء إلا عند بعض الصوفيين⁽¹⁾. قال في مراقي السعود:

وينبذ الإلهام بالعراء أعني به إلهام الأولياء
قال في الشرح: لعدم ثقة من ليس معصوماً بخواطره ، لأنه لا
يأمن دسيسة الشيطان فيها؛ قال الشاذلي: ضمنت لنا العصمة في الشريعة ولم
تضمن لنا في الخواطر، وكذا من رأى النبي صلى الله عليه وسلم في النوم
يأمره، وينهاه، لا يجوز اعتماده... الخ⁽²⁾ ثم سأل الله القبول المطلق والإخلاص
في النية والأفعال، وإصلاح الأقوال والأحوال.
والوسيلة الواسطة في حصول المرغوب، والوسيلة الحاجة قال الشاعر:
إن الرجال لهم إليك وسيلة إن يخطبوك تكحلي وتخضبي

(1) نثر الورود على مراقي السعود ص 576 والتعريفات للجرجاني ص 51 ط دار الكتاب العربي
أولى 1405 هـ.

(2) نشر البنود 268/2.

فصل في تعريف أصول الفقه مضافاً وموضوعه واستمداده (س)

- 18- الْأَصْلُ مَا يُبْنَى عَلَيْهِ الشَّانُ وَعُرْفًا الدَّلِيلُ وَالرُّجْحَانُ
 19- مَوْضُوعَةٌ الْأِدْلَةُ السَّمْعِيَّةُ مِنْ حَيْثَمَا تَسْتَنْبِطُ الشَّرْعِيَّةُ
 20- مِنْهَا وَفَائِدَتُهُ الْعِلْمُ بِهَا وَيَسْتَمِدُّ مِنْ عُلُومٍ فَعِيهَا
 21- ثَلَاثَةٌ أَوْلَاهَا الْكَلَامُ وَالْعَرَبِيَّةُ كَذَا الْأَحْكَامُ

(الأصل) أي للشيء محسوساً أو معقولاً (ما يبني عليه الشأن) كأصل الجدار أي أساسه وأصل الشجرة أي طرفها الثابت في الأرض (وعرفاً) أي اصطلاحاً (الدليل) كأصول الفقه أي أدلته (والرجحان) كالأصل براءة الذمة، والأصل بقاء ما كان على ما كان، والأصل عدم المجاز (2) (موضوعه) وموضوع كل علم ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية كبدن الإنسان لعلم الطب فعوارضه الذاتية الصحة والمرض (الأدلة السمعية، من حيثما تستنبط الشرعية، منها) لأنه يبحث فيه عن عوارضها الذاتية كقولهم الأمر للوجوب (3)، ويتمسك بالعام في حياته صلى الله عليه وسلم قبل البحث عن المخصص (4) (.. وفائدته العلم بها) أي الأحكام الشرعية التي معرفتها وسيلة لنيل سعادة الدارين ومسائله مطالبه الجزئية التي يطلب اتباعها فيه كمسائل الأمر والنهي وغيرها (ويستمد من علوم فعها، ثلاثة أولها الكلام) أي التوحيد كمعرفة الاعتقاد والدليل (والعربية) كمعاني الحروف و(كذا الأحكام) الشرعية كالوجوب والتحريم والندب والكره والجواز (1).

(1) الترجمة ساقطة من النسخة (أ).

(2) انظر شرح تنقيح الفصول ص 20 .

(3) مراقي السعود ص 58.

(4) أي اتفاقاً كما قاله أبو إسحاق الإسفرائيني انظر المحلي على جمع الجوامع 12/2.

(1) الإحكام في أصول الأحكام الأمدي 9/1.

- 22- وَهُوَ خِطَابُ اللَّهِ إِنْ تَعَلَّقَا بِفِعْلِ مَنْ كَلَّفَهُ لَا مُطْلَقًا
23- تَعَلَّقَ اقْتِضَاءٌ أَوْ تَخْيِيرٌ أَوْ وَضِعٌ لِهَٰذِينَ فَحَصِلَ مَا وَعَوَا
24- ثُمَّ هُوَ سَبْعَةٌ وَجُوبٌ نَدْبٌ إِبَاحَةٌ حَظْرٌ هَدَاكُ الرَّبِّ
25- كَرَاهَةٌ وَصِحَّةٌ فَسَادٌ وَعَدٌّ قَوْمٌ ثَامِنًا يُرَادُ
26- وَهُوَ لَدَيْهِمْ خِلَافُ الْأُولَى وَهَٰكَ تَعْرِيفُ الْجَمِيعِ يُتْلَى

(وهو) أي الحكم (خطاب الله إن تعلقا، بفعل من كلفه)⁽²⁾، من حيث أنه مكلف (لا مطلقاً) كخطاب الله المتعلق بذاته وصفاته وذات المكلف والجمادات، كمدلول: { لا إله إلا هو خالق كل شيء } [الأنعام: 102]، { والله ولقد خلقنكم } [الأعراف: 11]، { ويوم نسير الجبال } [الكهف: 47]، { خلقكم وما تعملون } [الصفافات: 96]، (تعلق اقتضاء) أو كراهة (أو تخيير) أي إباحة (أو) تكليف (وضع) كالشروط والسبب والمانع
فالشرط : ما يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته،
والسبب : ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته،
والمانع : ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته،
(لهذين) أي الاقتضاء والتخير، لأنهما لا تتوقفان عليه إذ لا تكليف إلا وله شرط أو سبب أو مانع.

فخطاب الوضع أعم منه لانفراده بأوقات الصلاة والحيض مثلاً، ومعنى خطاب الوضع أن الله تبارك وتعالى قال إذا وقع هذا في الوجود فاعلموا أنني حكمت بكذا، (فحصل ما وعوا).
(ثم هو) أي خطاب التكليف (سبعة): وجوب، وندب، وإباحة، وحظر، وكراهة، وصحة، وفساد، وزاد قوم خلاف الأولى وإليك بيان الجميع مفصلاً.

(2) ويتناول الفعل ما كان قلبياً كوجوب النية أو قولياً كتكبيرة الإحرام، مراقبي السعود ص 62.

- 27- فَالْوَاجِبُ الشَّرْعِيُّ يُجْزَى بِالثَّوَابِ
28- وَالْمُسْتَحَبُّ مَا بَفِعْلِهِ يُثَابُ
29- ثُمَّ الْمُبَاحُ مَا انْتَفَى الْعِقَابُ
30- ثُمَّ الْحَرَامُ مَنْ يَدْعُ مِمْتَلًا
31- وَتَارَكَ الْمَكْرُوهَ بِأَمْتَالٍ
- فَاعِلُهُ وَإِنْ يَدْعُ فَبِالْعِقَابِ
وَلَيْسَ فِي التَّرْكِ عَلَيْهِ مِنْ عِقَابٍ
فِعْلًا وَتَرَكَ عَنْهُ وَالثَّوَابُ (1)
يُثَبُّ وَمَنْ يَفْعَلُهُ عَمْدًا مِثْلًا (2)
يُثَبُّ وَمَنْ يَفْعَلُهُ لَا يُبَالِي

(فالواجب) أي الشيء من حيث وصفه بالوجوب، وليس هذا تعريفاً لحقيقته إذ لا يمكن تعريفه بكثرة أصناف الواجبات واختلاف حقائقها، وإنما المقصود بيان الوصف الذي اشتركت فيه حتى صح صدق الواجب عليه، وذلك ما ذكره من الثواب على الفعل والعقاب على الترك، وهو أمر لازم للوجوب وكذا يقال في بقية الأحكام (الشرعي يجزى بالثواب، فاعله) فضلاً لا وجوباً (وإن يدع) أي يترك (فبالعقاب) يجزى عدلاً ويكفي فيه وجوده واحد من العصاة أي ومعنى يجزى بالعقاب يرتب العقاب على تركه وحد القرافي (1) الواجب: ما ذم تاركه شرعاً (2)، والحرام ما ذم فاعله شرعاً، والمندوب ما رجع فعله على تركه شرعاً، والمكروه ما رجع تركه على فعله شرعاً من غير ذم، والمباح ما استوى طرفاه في نظر الشرع (والمستحب) من حيث وصفه بالندب (ما بفعله يثاب وليس في الترك عليه من عقاب، ثم المباح ما انتفى العقاب. فعلاً وتركاً عنه والثواب) أي على فعله وتركه فخرج الحرام والمكروه (ثم الحرام) من حيث وصفه بالحرمة (من يدع ممتلاً، يثب ومن يفعله عمداً مثلاً) به أي عوقب (وتارك المكروه بامتثال، يثب ومن يفعله لا يبالي) أي لا يعاقب.

(1) في نسخة (ج) ما انتفى الثواب، فعلاً وتركاً عنه والعقاب.

(2) في نسخة (ج) سئلاً.

(1) القرافي هو الإمام شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي مؤلف "الذخيرة" و"الفروق" و"شرح تنقيح الفصول" وغيرها (ت: 684هـ).

(2) شرح تنقيح الفصول ص 62، ط دار الفكر.

- 32- ثم الصحيح ما به يعتد شرعاً وينفذ ولا يرد
 33- والباطل الذي يرد إن حصل وليس يعتد به متى نزل
 34- وما اقتضى تركاً بغير جرم على العموم فهو عند القوم
 35- خلاف الأولى

(ثم الصحيح) من حيث وصفه بالصحة (ما به يعتد، شرعاً وينفذ ولا يرد) أي يتعلق به النفوذ وهو البلوغ إلى المقصود كحل الانتفاع في البيع والاستمتاع في النكاح (والباطل الذي يُردُّ) أي لا يتعلق به النفوذ بأن لم يستجمع ما يعتبر شرعاً عقداً كان أو عبادة (إن حصل. وليس يعتد به إذا نزل) أي الخطاب (وما اقتضى تركاً بغير جرم، على العموم فهو عند القوم خلاف الأولى) بأن استيفيد النهي من الأوامر إذ الأمر بالشيء نهى عن تركه⁽¹⁾ سواء كان متعلقه فعلاً كفطر مسافر لا يتضرر بالصوم أو تركاً كترك صلاة الضحى وإن اقتضاه على الخصوص فهو كراهة كالنهي في حديث: "إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين"⁽²⁾.

-
 36- لصدقه بالنحو و النجوم وما عداهما من العلوم
 37- فكل فقه فهو علم واجب وعكسه الكلي حتماً كاذب
 (ثم إن الفقه عُرْفاً من العلم أخص كنها) أي حقيقة (لصدقه بالنحو والنجوم، وما عداهما من العلوم، فكل فقه فهو علم واجب، وعكسه الكلي حتماً كاذب) وهو كل علم فقه⁽¹⁾.

(1) الأمر بالشيء المعين ووقته مُضَيِّقٌ نَهَى عن ضده هذا مذهب الجمهور من الأصوليين وقيل إنه ليس نهياً عن ضده وفي المسألة تفصيل - انظر: "إرشاد الفحول" ص 102 و"نثر الورود" ص 189 و"مراقي السعود" ص 157 و"حاشية البناي على جمع الجوامع" 172/1.
 (2) رواه البخاري (ح444) واللفظ له، ومسلم (ح714)، والترمذي (ح316)، و ابو داود الحديث(467) وابن ماجه (ح1012) بهذا اللفظ فلا يجلس
 (1) مراقي السعود ص 59.

فصل في تعريف العلم والجهل وتقسيمهما

- 38- الْعِلْمُ فِي رَأْيِ الْإِمَامِ فَانْتَبِهْ مَعْرِفَةُ الشَّيْءِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ
 39- مِثَالُهُ أَنْ تُدْرِكَ الْإِنْسَانَ بِأَنَّهُ حَيٌّ حَوَى بَيَانًا
 40- وَهُوَ ضَرُورِيٌّ بَلَا تَأْمُلِ يَحْصُلُ كَالْمُدْرِكِ بِالْحِسِّ الْجَلِيِّ
 41- مِنْ مَسْمَعٍ وَبَصَرٍ وَلَمْسٍ وَالشَّمِّ وَالدُّوقِ بِغَيْرِ لَبْسٍ
 42- أَوْ بِبَدِيهَةٍ سَلِيمِ الْعَقْلِ كَالْحُكْمِ أَنَّ الْجُزْءَ دُونَ الْكُلِّ

(العلم في رأى الإمام) أي إمام الحرمين⁽¹⁾ تابعاً للباقلاني⁽²⁾ (فانتبه معرفة الشيء على ما هو به) في الواقع⁽³⁾ كإدراك معنى الإنسان وإليه أشار (مثاله أن تدرك الإنسان، بأنه حي حوى بياناً) وهو تصور وكإدراك أن العالم حادث وهو تصديق⁽¹⁾ وقال الفخر الرازي⁽²⁾ العلم ضروري لا يحد، وقال أيضاً هو حكم الذهن الجازم المطابق لموجب وقيل نظرى وحده عسير لا يحصل إلا بنظر دقيق لخفائه وإنما يعرف بالتقسيم

(1) إمام الحرمين: هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف أبو المعالي الجويني لقب بإمام الحرمين لمجاورته بمكة أربع سنين، عالم أصولي متكلم، من مؤلفاته البرهان وغيره ت 478هـ.
 (2) أبو بكر الباقلاني: هو أبو بكر محمد بن الطيب البصري المالكي الأصولي الفقيه رأس المتكلمين انتهت إليه رئاسة المالكية بالعراق كان لقلمه وسيفه الأثر في تمزيق أباطيل الفاطميين، من شيوخه الأبهري وابن أبي زيد ومن تلاميذه أبو عمران الفاسي والقاضي أبو محمد ابن نصر وله مصنفات في أصول الفقه وعلم الكلام (ت 403هـ).

(3) انظر البرهان ج 99/1 فقد نقل عن القاضي أبي بكر حده للعلم هذا مع التعليل ولكنه ناقشه في ذلك قائلاً: ولست أرى ما قاله القاضي سديدا فكان الصواب أن يقول: كما نقله إمام الحرمين عن القاضي.. وتركت نقل كلام إمام الحرمين ومناقشته مخافة التطويل.

(1) التصور هو إدراك الذوات المفردة من غير حكم عليها كمعرفة معنى الجسم والحركة، أو هو حصول صورة الشيء في الذهن وأما التصديق فهو إسناد أمر إلى ذات بالنفى أو الإثبات كقولنا الجسم حادث، فالتصور مقدم والتصديق متأخر عنه قال في مراقي السعود:

(الإدراك من غير قضا تصور ومعه تصديق وذا مشتهر) انظر "نثر الورود" ص

71 و"تقريب الوصول" ص 93 والتعريفات ص 59 وشرح الأخضري للسلم ص 25.

(2) الرازي: هو الإمام فخر الدين الرازي محمد بن عمر مؤلف المحصول في علم الأصول لإمام المفسر ت 606 هـ.

والتمثيل، وقال ابن السبكي⁽³⁾: الرأي الإمساك عن تعريفه⁽⁴⁾ وعرفوه بحدود كثيرة تقرب من عشرين⁽⁵⁾ (وهو) أي العلم (ضروري) وهو الذي لم يقع عن نظر واستدلال بل يحصل بمجرد التفات النفس إليه فيضطر الإنسان إلى إدراكه (بلا تأمل يحصل كالمدرک بالحس الجلي) الحواس الخمسة (من مسمع وبصر ولمس والشم والذوق بغير لبس أو ببديهة) كالعلم بأن الواحد نصف الاثنين والتواتر كالعلم بوجود النبي صلى الله عليه وسلم وظهور المعجزة (سليم العقل كالحكم أن الجزء دون الكل).

- 43- وَنَظَرِيٌّ وَهُوَ مَا لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِالِاسْتِدْلَالِ حِينَ يَكْمُلُ
44- كَعَلِمْنَا بِأَنَّ كُلَّ الْعَالَمِ أَوْجَدَهُ الصَّانِعُ بَعْدَ الْعَدَمِ
45- لَوْ لَمْ يَكُنْ مُنْقَسِمًا لِذَيْنِ لَكَانَ كُنْهُ بِدُونِ مَيِّنٍ (1)
46- إِمَّا ضَرُورِيٌّ فَلَيْسَ يُجْهَلُ شَيْءٌ وَإِمَّا نَظْرِيًّا يُجْعَلُ
47- فَيَلْزَمُ الدَّورُ أَوْ التَّسْلُسُ وَيَنْتَفِي الْعِلْمُ فَلَيْسَ يَحْصُلُ
48- وَاللَّا زَمَانَ بَاطِلَانَ عَقْلًا فَيَبْطُلُ الْمَلْزُومُ أَيْضًا أَصْلًا

(ونظري إلخ لو لم يكن منقسما لذين) الضروري النظري لكان كله بغير مين، إما ضروري فليس يجهل شيء وإما نظرياً يجعل، فيلزم الدور أو التسلسل، لأنه يحتاج إلى علم يتوقف عليه معرفته فإن كان متناهيًا فدور وإلا فتسلسل وهما محالان⁽²⁾ (وينتفي العلم فليس يحصل، واللازمان) وهما

(3) ابن السبكي: عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي السبكي أبو نصر قاضي القضاة المؤرخ له مصنفات كثيرة منها جمع الجوامع (ت: 771هـ).

(4) المحلي على جمع الجوامع 258/1.

(5) انظر البرهان 97/1 فقد أورد بعض التعريفات ومناقشتها والمحصل 1/ص 6.

(1) في نسخة (أ) بغير.

(2) من المعروف أن الدور والتسلسل من المستحيلات العقلية.

فالدور: هو توقف الشيء على نفسه أي أن يكون هو نفسه علة لنفسه بواسطة أو بدون واسطة أما التسلسل فهو أن يستند وجود الممكن إلى علة مؤثرة فيه وتستند هذه العلة إلى علة مؤثرة فيها، وهي إلى علة ثالثة مؤثرة فيها، وهكذا تسلسلا مع العلل دون نهاية.
- انظر: ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة عبد الرحمن حبنكة الميداني ص 323، 326 ط دار القلم دمشق 1414 هـ وشرح الاخضري لسلمه ص 29.

الدور والتسلسل (باطلان عقلا، فينتفي الملزوم) وهو كون العلم كله نظرياً
أيضاً أصلاً.

49- والجهل⁽¹⁾ نَوْعَانِ بَسِيطٍ مَنفَرِدٍ وَهُوَ اِنْتِفَاءُ الْعِلْمِ بِالَّذِي قَصِدُ

50- ثانيهما مُرَكَّبٌ تَوَعَّلَا وَإِنْ تَرَدُّ تَعْرِيفُهُ مُمَثَّلًا⁽²⁾

51- فَهُوَ تَصَوُّرُ الْفَتَى شَيْئاً عَلَى خِلَافٍ مَا هُوَ بِهِ كَمَا خَلَا

52- كَالْفَلْسَفِيِّ حَيْثُ أُوجِبَ الْقَدَمُ لِلْعَالَمِ الْمُحَدَّثِ مِنْ بَعْدِ الْعَدَمِ

(والجهل نوعان بسيط منفرد، وهو انتفاء العلم بالذي قصد) من غير حكم
عليه بشيء فخرج ما لا يقصد كأسفل الأرض فلا يسمى انتفاء العلم به
جهلاً (ثانيهما مركب توغلا، وإن تردّ تعريفه ممثلاً) أي المركب (فهو
تصور الفتى شيئاً على خلاف ما هو به كما خلا، كالفلسفي حيث أوجب
القدم، للعالم المحدث من بعد العدم).

(1) حاشية البناني على المحلى على جمع الجوامع ج/261 وعرفه صاحب المراقي بقوله:

(والجهل جافي المذهب المحمود. هو انتفاء العلم بالمقصود) انظر مراقي السعود ص 89.

(2) في نسخة (ج) ممثلاً.

فصل في تعريف النظر والدليل

وما ليس بجازم⁽¹⁾ من التصديق

- 53- النَّظْرُ الْفِكْرُ الْمَوْصَلُ إِلَى مَا كَانَ مَطْلُوباً إِذَا مَا جُهَلَا
54- مِنْ عِلْمٍ أَوْ ظَنٍّ وَرَسْمُ الْفِكْرِ حَرَكَةُ النَّفْسِ بَدُونِ نُكْرِ
55- فِي طَلْبِ الْوَسْطِ لِلْمَطْلُوبِ مِنْهُ عَلَى الْمَبْدَأِ عَلَى اسْتَوْبِ
56- مَرْتَباً يُفْضَى إِلَى مَا يَقْصَدُ أَمَّا الدَّلِيلُ لُغَةً فَالْمُرْتَشِدُ

(النظر الفكر الموصول) إلى علم أو ظن، فخرج الفكر غير الموصول إلى ما ذكر كأكثر حديث النفس فلا يسمى نظراً (إلى ما كان مطلوباً إذا ما جهلاً، من علم أو ظن) ويسمى أمانة ويسمى دليلاً إن أوصل إلى علم (ورسم الفكر حركة النفس) في المعقولات فإن تحركت في المحسوسات فهو تخييل (بغير نكر في طلب الوسط للمطلوب) النتيجة (منه إلى المبدأ على أسلوب) طريق (مرتبا يفضي إلى ما يقصد) مثاله في الدليل القطعي إذا أردنا أن نتوصل إلى أن العالم له صانع وسطنا الحادث بين طرفي المطلوب وحكمنا بأن العالم حادث وكل حادث له صانع فينتج العالم له صانع، ومثاله في الظني وهو الأمارات، إذا أردنا أن نتوصل إلى أن النار لها دخان وسطنا المحرق بين طرفي المطلوب وحكمنا بأن النار شيء محرق وكل محرق له دخان فينتج النار لها دخان وهو المطلوب الخبري الظني

(أما الدليل) فله ثلاثة معان (لغة فالمرشد).

(1) الترجمة ساقطة من (ب) و(ج).

- 57- وَمَا بِهِ الْإِرْشَادَ وَالْمُرْشِدَ قَدْ يُقَالُ لِلنَّاصِبِ وَالذَّاكِرِ قَدْ(1)
58- كَمَا يُقَالُ فِي جَوَابِ السَّائِلِ عَنِ الدَّلِيلِ لَوْجُودِ الْفَاعِلِ
59- دَلِيلِهِ الصَّانِعِ أَوْ ذَا الْعَالَمِ بِالْفَتْحِ أَوْ تَقُولُ ذَاكَ الْعَالَمِ
60- بِالْكَسْرِ وَهُوَ عِنْدَهُمْ مَا يُمَكِّنُ تَوَصَّلُ النَّاطِرُ حِينَ يُمَعِنُ
61- بِالنَّظَرِ الصَّحِيحِ فِيهِ لِلْمَرَامِ الْخَبْرِيُّ ثُمَّ تَعْرِيفُ الْإِمَامِ

(وما به الإرشاد والمرشد قد، يقال للناصب) فله معنيان (والذاكر قد) وما به الإرشاد لما يرشد به (كما يقال في جواب السائل عن الدليل لوجود الفاعل، دليله الصانع) وهو المرشد (أو ذا العالم بالفتح أو تقول ذاك العالم) بالكسر وهو الناصب للدليل والذاكر له أي الدليل اصطلاحاً عند الأصوليين بالكسر وهو ما يرشد به (عندهم ما يمكن توصل الناظر) وإن لم يكن (حين يمعن بالنظر الصحيح) بأن ينظر فيه من الجهة التي من شأنها أن ينتقل الذهن بها إلى ذلك المطلوب المسمى وجه الدلالة احترازاً من الفاسد وهو الذي يكون من غير الجهة المذكورة فإنه لا يمكن التوصل به للمطلوب لانتفاء وجه الدلالة كما إذا نظر في العالم من حيث كونه بسيطاً أو في النار من حيث كونها مسخنة فإن البساطة والتسخين ليس من شأنهما أن ينتقل بهما إلى وجود الصانع والدخان إلا بواسطة اعتقاد أو ظن كمن اعتقد أو ظن أن العالم بسيط له صانع والنار مسخن وكل مسخن له دخان (فيه للمرام، الخبري) أي ما يخبر به بأن يكون كلاماً يصح السكوت عليه احترازاً من التصور وإنما يتوصل إليه بالحد (ثم تعريف الإمام):⁽¹⁾.

(1) مختصر ابن الحاجب 252/1 والأمدي 9/1.

(1) في النسختين (ب) و(ج) ثم تعريف المقام.

- 62- للظن تجويزُ الفتى أمرين مع رُجْحَانٍ وَاحِدٍ لَدَيْهِ إِنْ يَقَعُ (2)
63- فَالطَّرْفُ الرَّاجِحُ ظَنًّا يُسْمَى والطَّرْفُ الْمَرْجُوحُ يُدْعَى وَهُمَا (3)
64- وَالشَّكُّ تَجْوِيزُهُمَا عَلَى السَّوَاءِ عِنْدَ الْمُجَوِّرِ فَحَقَّقَ مَا اخْتَوَى (4)
- (الظن تجويز الفتى أمرين مع، رجحان واحد لديه إن يقع، فالطرف الراجح) من المجوزين (ظنا يسمى، والطرف المرجوح يُدعى وهما، والشك تجويزهُمَا على السواء، عند المجوز فحقق ما احتوى) فالتردد في قيام زيد ونفيه على السواء شك، ومع رجحان أحدهما ظن للطرف الراجح ووهم للمرجوح وهي من التصديق، وقيل إن الشك والوهم ليسا منه، إذ الشك التردد في الوقوع وعدمه والوهم ملاحظة المرجوح والتحقيق في الشك أنه إن نشأ عن تعارض الأدلة فهو حاكم بالتردد أو لعدم النظر فهو غير (1)، ولهذا الخلاف اختلف في الوقف هل يعد قولاً أولاً؟

(2) حاشية البناني 248/1 ومراقي السعود ص 87.

(3) في (ج) والطرف المرجوح وهما ينمى.

(4) في (ج) فحقق ما حوى.

(1) في الأصل كلمة غير واضحة.

فصل في تعريف الاعتقاد وتقسيمه وتعريف أصول الفقه

- 65- وَالْإِعْتِقَادُ جَازِمٌ التَّصَدِيقُ الْقَابِلُ الزَّوَالُ بِالتَّحْقِيقِ
66- وَهُوَ صَحِيحٌ إِنْ يَكُنْ قَدْ طَابَقَا وَفَاسِدٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُطَابِقًا
67- ثُمَّ أَصُولُ الْفِقْهِ بِاسْتِقْلَالٍ أَدْلَةٌ الْفِقْهِ عَلَى الْإِجْمَالِ
68- كَمَطْلُوقِ النَّهْيِ وَالْأَمْرِ وَكَذَا فِعْلُ النَّبِيِّ وَالْقِيَاسِ فَخُذًا
69- مِنْ حَيْثُ كَوْنَ النَّهْيِ لِلتَّحْرِيمِ وَالْأَمْرِ لِلتَّوَجُّوبِ بِالتَّعْمِيمِ

(والاعتقاد جازم التصديق، القابل الزوال) أي التغيير (بالتحقيق) بأن لم يستند لموجب طابق الواقع أولى، فخرج علم الله تبارك وتعالى فإنه لا يقبل الزوال، وخرج التصديق إن كان لموجب أي لأمر يقتضيه من حس ظاهر كالحكم بأن زيداً متحرك ممن شاهده متحركاً، أو حس باطن كالحكم بوجود الجوع والعطش أو غيرهما من الوجدانيات⁽¹⁾، أو عقل كالحكم بأن العالم حَادِثٌ أو عادة كالحكم بأن الجبل من حجر فيسمى علم الاعتقاد (وهو صحيح إن يكن قد طابقاً) الواقع كاعتقاد السني⁽²⁾ بأن العالم حادث (وفاسد إن لم يكن مطابقاً) كاعتقاد الفيلسوف أن العالم قديم (ثم) حد (أصول الفقه باستقلال) من غير اعتبار المضاف والمضاف إليه بل باعتبار اللقب، وجعلوا أصول الفقه لقباً لهذا العلم لإشعاره برفعة مسماه لإنبناء الفقه عليه (أدلة الفقه على) سبيل (الإجمال) احترازاً من التفصيلية وهي المعينة بنحو خاص، وقيل إن أصول الفقه هي معرفة الأدلة والأصولي العارف بها وبطريقة استفادتها وهي المرجحات والعارف بطرق مستفيدها أي صفاته وهو المجتهد وحده ابن الحاجب لقباً بأنه العلم بالقواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية. وحده مضافاً: الأصول: الأدلة، والفقه: العلم بالأحكام (كمطلق) الكلام على (النهي والأمر وكذا فعل النبي) صلى الله عليه وسلم (والقياس فخذاً، من حيث كون النهي للتحريم، والأمر للوجوب بالتعميم).

(1) انظر شرح السلم ص 38 وضوابط المعرفة 297.

(2) الأولى كاعتقاد المسلم، وانظر حاشية البناي على المحلي 244/1.

- 70- وَفَعَلَهُ صَلَّى عَلَيْهِ الْبَارِي مَعَ الْقِيَاسِ حُجَّةَ النَّظَارِ
71- أَمَّا عَلَى طَرِيقَةِ التَّفْصِيلِ فَلَيْسَ مِنْهُ عِنْدَ ذِي التَّحْصِيلِ
72- وَإِنَّمَا يُذَكَّرُ لِلتَّمْثِيلِ فِي كِتَابِهِمْ رِعَايَةَ التَّسْهِيلِ
73- نَحْوَ أَقِيمُوا وَاتَّقُوا لَا تَقْرُبُوا آتُوا الزَّكَاةَ وَذَرُوا وَاجْتَنِبُوا
(وفعله صلى عليه الباري، مع القياس) والإجماع والاستصحاب (حجة
النظار، أما على طريقة التفصيل، فليس) أي أصول الفقه (منه عند ذي
التحصيل، وإنما يذكر للتمثيل في كتبهم رعاية التسهيل، نحو أقيموا)
الصلاة (واتقوا لا تقربوا) الزنى و(آتوا الزكاة وذرُوا واجتنبوا) وصلاته
صلى الله عليه وسلم في الكعبة⁽¹⁾، والإجماع على أن لبنت الابن السدس مع
بنت الصلب إذا لم يكن عاصب⁽²⁾، وقياس الأرز على البر في الربا
واستصحاب الطهارة لمن شك في بقائها⁽³⁾.

(1) البخاري ومسلم.

(2) البخاري.

(3) بالنسبة لاستصحاب الطهارة لمن شك في بقائها، فجمهور العلماء على أن من تيقن الطهارة
وشك في الحدث لا يجب عليه الوضوء لأن اليقين لا يزول بالشك لقول رسول الله صلى الله
عليه وسلم، إذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً فأشكل عليه أخرج منه شيء أم لم يخرج فلا يخرج
من المسجد حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً – أخرجه مسلم 276/1.
أما المالكية فقد صرحوا بنقض الوضوء بشك في حدث بعد طهر علم. إلا أن يكون الشك
مستنكحاً، أي مداوماً له بأن يأتيه كل يوم ولو مرة واحدة – جواهر الإكليل 21/1.

فصل في تعريف الكلام وأقسامه

- 74- حَدُّ الْكَلَامِ مَا حَوَى إِسْنَادًا بِقَصْدِهِ لِلذَّاتِ قَدْ أَفَادَا
75- ثُمَّ أَقَلُّ مَا يُؤَلَّفُ الْكَلَامُ مِنْهُ عَلَى مَا قَالَهُ الشَّيْخُ الْإِمَامُ
76- اسْمَانِ نَحْوُ اللَّهِ حَسْبِي وَكَفَى وَاسْمٌ وَفِعْلٌ نَحْوُ نِعَمَ الْمُصْطَفَى
77- وَالْحَرْفُ مَعَ فِعْلٍ أَوْ اسْمٍ ذِكْرًا كَلِمٌ يَهْنُ يَا أَبَتِي وَأُنْكَرًا
78- لَمَّا حَوَى الْفِعْلُ مِنْ اسْمٍ مُضْمَرٍ وَنَابَ يَا عَنْ فِعْلِهِ الْمُقَدَّرِ

(حَدُّ الْكَلَامِ مَا حَوَى إِسْنَادًا) فَيَخْرُجُ مَا لَا إِسْنَادَ فِيهِ فَلَا يُسَمَّى كَلَامًا (بقصده للذات) فيخرج الهديان (قد أفادا) فيخرج ما لا فائدة فيه كالسماء فوقنا (ثم أقل ما يؤلف الكلام، منه على ما قاله الشيخ الإمام: اسمان نحو الله حسبي وكفى، واسم وفعل نحو نعم المصطفى والحرف مع فعل أو اسم ذكرا كلم يهن يا أبتي وأنكرا) (لما حوى الفعل من اسم مضمر وناب يا عن فعله المقدر) وهو فعل النداء.

- 79- ثُمَّ الْكَلَامُ طَلَبٌ أَوْ خَبْرٌ وَذَلِكَ أَقْسَامٌ إِذَا مَا يُسْبَرُ
80- وَهُوَ إِلَى حَقِيقَةٍ قَدْ قَسِمَا أَيْضًا وَلِلْمَجَازِ ثُمَّ رُسِمَا
81- وَرَسْمُهَا مَا كَانَ بَاقِيَا عَلَى مَوْضُوعِهِ الْأَوَّلِ لَا مَا نَقَلَدَ
82- فَتَخْرُجُ الْحَقِيقَةُ الشَّرْعِيَّةُ لَا اللَّغْوِيَّةُ مَعَ الْعُرْفِيَّةِ
83- وَقِيلَ مَا اسْتَعْمَلَ فِي مُصْطَلَحِ قَوْمٍ وَلَوْ نَقَلْنَا عَلَى الْمَرْجَحِ
84- فَتَدْخُلُ الْحَقَائِقُ الثَّلَاثُ فِيهَا دُخُولًا مَالَهُ أَنْتِكَاتُ

(ثم الكلام طلب) ويدخل في الطلب الأمر والتمني والنهي والعرض والقسم (أو خبر، وذلك أقسام إذا ما يسبر) أي يختبر (وهو إلى حقيقة قد قسما، أيضا وللجاز ثم رسيما) أي عرف (فرسمها) أي الحقيقة (ما كان باقيا على، موضوعه الأول) كالأسد للحيوان المفترس (لا ما نقلنا) فلا يسمى حقيقة بل مجازا كالصلاة نقلها الشرع للعبادة المخصوصة (فتخرج) عن (الحقيقة الشرعية) كالصلاة (لا اللغوية) فلا تخرج (مع العرفية)

كالدابة لذوات الأربع⁽¹⁾ (وقيل) وهو المشهور (ما استعمل في مصطلح قوم) في المخاطبة (ولو نقلاً) كالصلاة للعبادة المخصوصة فتسمى حقيقة وهو الذي عليه الجمهور خلافاً للقاضي⁽²⁾ القائل إن الألفاظ الشرعية على أصلها لم تنتقل عن معانيها لكن تشترط فيها زيادة لا تجزئ إلا بها بجعل الصلاة شرعاً هي الدعاء بخير والسجود والركوع (على المرجح فتدخل الحقائق الثلاث) اللغوية والشرعية والعرفية (دخولاً ماله انتكاث)⁽¹⁾.

85- وَرَسْمُهُ لَفْظٌ تَجَوَّزَ بِهِ عَنْ وَضْعِهِ لِغَلَقَةِ كَالشَّبَهَةِ

86- فِي الشُّكْلِ أَوْ فِي صِفَةِ جَلِيَّةٍ وَالزَّيْدِ وَالنَّقْصَانِ وَالضِّدِّيَّةِ

87- وَالسَّبَبِيَّةِ وَالِاسْتِعْدَادِ قَطْعِيًّا أَوْ ظَنًّا بِلَا عِنَادِ

(ورسمه) أي المجاز⁽²⁾ (لفظ تجوز به عن وضعه) الأصلي (لعلاقة) أي لعلاقة (كالشبه) بينهما فيخرج العلم المنقول كفضل (في الشكل) كالفرس لصورتها المنقوشة (أو في صفة جلية) كالأسد للشجاع لمشاركته له في الوصف (والزيد) نحو { ليس كمثله شيء } [الشورى الآية: 11] (والنقصان) نحو { وَسئَلِ الْقَرْيَةَ } [يوسف: الآية 82] أي أهلها (والضدية) كالمفازة للبرية المهلكة والسليم للذبيح (والسببية)⁽³⁾ نحو للأمير يد أي قدرة لتسببها عنها، وإطلاق الموت على المرض لأنه سبب له (والاستعداد)، وهو تسمية الشيء باعتبار ما يكون أو ما يؤول إليه (قطعيًا) نحو: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ [الزمر: الآية 30] (أو ظناً) كتسمية العصير خمراً (بلا عناد).

(1) "البرهان" لإمام الحرمين 175/1 و"مراقي السعود إلى مراقي السعود" ص 130.

(2) يوجد بالأصل هنا بياضٌ وفي "شرح المحلي على جمع الجوامع" ونفى القاضي أبو بكر الباقلائي وابن القشيري وقوعها قالوا ولفظ الصلاة مثلاً مستعمل في الشرع في معناه اللغوي أي الدعاء بخير لكن اعتبر الشارع في الاعتداد به أموراً كالركوع والسجود 477/1.

(1) حاشية البنانى على جمع الجوامع ج 1 ص 476 ونثر الورود ص 146.

(2) وأنكر الأستاذ أبو إسحاق الأسقرائني وأبو علي الفارسي وقوعه مطلقاً والظاهرية وقوعه في الكتاب والسنة - حاشية البنانى 486/1.

(3) ومن أمثلة تسمية السبب باسم المسبب قوله تعالى: (وينزل لكم من السماء رزقاً) سورة غافر الآية 13 أي مطراً وهو السبب ومن أمثلة تسمية المسبب باسم السبب: رعيينا الغيث لأن الغيث سبب النبات.

- 88- وَالْكَلِّ وَالْبَعْضِ مَعَ التَّعَلُّقِ ثُمَّ الْجَوَارِ مِثْلَهَا فَحَقَّقْ (1)
89- ثُمَّ هُوَ فِي الْإِفْرَادِ وَالْإِسْنَادِ وَفِيهِمَا يَأْتِي بِوَجْهِ بَادٍ
90- وَهُوَ إِلَى الْجَلِيِّ أَيْضاً قَسِماً وَلِلْخَفِيِّ فَادِرٌ مَا قَدْ رُسِمَا (2)

(والكل) نحو: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ [البقرة: الآية 19] أي أناملهم (والبعض) نحو: عندي ألف رأس من الغنم (مع التعلق) نحو قم قائماً أي قياماً والمصدر عن اسم المفعول نحو: ﴿هَذَا خَلَقَ اللَّهُ﴾ [سورة لقمان: آية 11]، أي مخلوقه وعكسه نحو بأيكم المفتون﴾ [سورة القلم: الآية 6] أي الفتنة، واسم الفاعل عن اسم المفعول نحو: ﴿مَاءٌ دَافِقٌ﴾ [الطارق: الآية 6] أي مدفوق، وعكسه ﴿حِجَاباً مُسْتَوِراً﴾ [الإسراء: الآية 45] أي ساتراً (ثم الجوار مثلها فحقق) الجوار نحو الراوية للإبل الحاملة لها ومنها تسمية الشيء باسم آله نحو: ﴿وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾ [سورة الشعراء آية 84]،

أي ثناء حسناً⁽¹⁾ (ثم هو في الإفراد) كالأسد للشجاع، (والإسناد) وهو الحكم كأنبت الربيع البقل، ﴿وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾ الزلزلة آية 1 و2، (وفيهما) أي الإفراد والإسناد نحو: أحيا الأرض شباب الزمان، ويكون في الأفعال والحروف كقوله تعالى: ﴿وَنَادَى أَصْحَابَ الْأَعْرَافِ﴾ [سورة الأعراف: الآية 48]، أي ينادي ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا﴾ [البقرة: الآية 102]، أي تلتته، ونحو: ﴿هَلْ تَرَى لَهُمْ﴾ [سورة الحاقة: الآية 8]، أي ما ترى لهم. ويمتنع في الأعلام⁽²⁾ إذ لا بد له من علاقة ولا علاقة في الأعلام (يأتي بوجه باد).

(1) حاشية البناني 509/1.

(2) يشير بهذا البيت إلى أن المجاز منه ما هو جلي ومنه ما هو خفي وانظر مراقي السعود ص 131، ولم يتعرض المؤلف له في الشرح .

(1) ومن المجاز المجاز باعتبار ما مضى، ومنه قوله تعالى: {وَأَتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ} [سورة النساء آية 2]، و انظر تقريب الوصول ص 136.

(2) وخالف الغزالي في مُتَلَمَّحِ الصفة بفتح الميم كالحرب فقال إنه مجاز لأنه لا يراد منه الصفة وقد كا قبل العلمية موضوعا لها انظر شرح المحلي على جمع الجوامع 509/1.

فصل في معاني كلمٍ يحتاج إليها الفقيه⁽¹⁾ وهي: إذا، وإن، أو، أي، إذ، إذا، الباء، بل، بيد،

91- حَرْفٌ جَزَاءٍ وَجَوَابٍ دَائِمًا إِذَا وَقِيلَ غَالِبًا لَا لِأَزْمًا
(حَرْفٌ جَزَاءٍ⁽²⁾ وجواب دائماً) عند الشلوبيني⁽³⁾ (إذا) الناصبة للمضارع
و(قيل غالباً لا لازماً) عند الفارسي فقد تتمحض للجزاء نحو إذاً أكرمك
جواباً لمن قال أزورك، وللجواب نحو أصدقك جواباً لمن قال أحبك.
92- لِلشَّرْطِ إِنْ وَالنَّفْيِ زَيْدٌ بَعْدَمَا وَخُفِّفَتْ مِنْ إِنْ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ
(للشرط⁽⁴⁾ إن) نحو { إن ينتهوا يُغفر لهم ما قد سلف } [الأنفال: الآية
38].

(والنفي) نحو { إن الكافرون إلا في غرور } [الملك: الآية 20] (وزيد
بعدهما) نحو: ما إن زيد قائم (وخففت من إن عند العلماء⁽¹⁾).
93- ثَمَّتْ أَوْ⁽²⁾ لِلشَّكِّ وَالإِبْهَامِ وَمُطْلَقِ التَّخْيِيرِ فِي الكَلَامِ
94- وَمُطْلَقِ الجَمْعِ وَلِلتَّفْصِيلِ تَأْتِي وَلِلإِضْرَابِ فِي التَّنْزِيلِ
(ثمت أو للشك) من المتكلم { قالوا لبثنا يوماً أو بعض يوم } [المؤمنون:
الآية 113] و(الإبهام) على السامع نحو { أتأها أمرنا ليلاً أو نهاراً } [(يونس:
الآية 113)]

(1) في نسخة (ج) فصل في معاني الحروف: أي هذا مبحث الحروف التي يحتاج الفقيه إلى معرفة
معانيها لكثرة وقوعها في الأدلة لكن سيأتي منها أسماء ففي التعبير بالحروف تغليب للأكثر.
(2) القول بأن إذا حرف هو قول الجمهور وقيل هي اسم والأصل في إذاً أكرمك إذا جئتني أكرمك ثم
حذفت الجملة و عوض التنوين عنها وأضمرت أن – مغني اللبيب ص 30 وحاشية البباني على
المحلي 531/1.

(3) الشلوبيني: أبو علي عمر بن محمد الشلوبيني نسبة إلى شلوبين وهو حصن من حصون غرناطة
إمام نحاة المغرب (ت 645هـ).

(4) للشرط أي لتعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون أخرى.

(1) يعني أن إن تكون مخففة من الثقيلة فتدخل على الجملتين فإن دخلت على الأسمية جاز إعمالها
خلافاً للكوفيين وإن دخلت على الفعل أهملت وجوباً – مغني اللبيب ص 35.
(2) أو حرف عطف ذكر له المتأخرون معاني انتهت إلى اثني عشر معنى.

الآية 24] (ومطلق التخيير في الكلام) نحو خذ من مالي ثوباً أو ديناراً
(ومطلق الجمع) كالواو نحو:

وَقَدْ زَعَمْتَ لَيْلَى بَأْتِي فَأَجِرْ لِنَفْسِي ثَقَاها أَوْ عَلَيْها فُجُورُها
أي وعليها فجورها (وللتفصيل) نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف
والصواب أن هذا مثال للتقسيم كما لابن مالك في الكافية⁽³⁾ وأما التفصيل
بعد الإجمال فمثاله { وقالوا كونوا هوداً أو نصارى } [البقرة: 135] (تأتي
وللإضراب في التنزيل) نحو { إلى مائة ألف أو يزيدون } [الصفافات: الآية
147] أي بل يزيدون.

95- وَنَحْوِ الْإِلاِ وَالِى وَإِنْ قَرِنْ كَذَاكَ لِلتَّقْرِيبِ أَيْضاً قَدْ زُكِنَ
(وَنَحْوِ إِلاِ) نحو لأقتلنه أو يسلم ونحو: (كَسَرَتْ كُؤُوبَهَا أَوْ تَسْتَوِيماً)⁽¹⁾.

(وَالِى) نحو لألزمك أو تقضي لي حقي أي إلى أن تقضيه وقوله:
لَأَسْتَسْهِنَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أَدْرِكَ الْمُنَى فَمَا انْقَادَتِ الْأَمَالُ إِلاِ لِصَابِرٍ
أي إلى أن أدرك (وإن قرن) نحو لأضربنه عاش أو مات⁽²⁾.
كذلك للتقريب أيضاً قد زكن⁽³⁾ نحو لا أدري أسلم أو ودع⁽⁴⁾.

(3) قال ابن هشام السايح من معاني (أو) التقسيم نحو: "الكلمة اسم أو فعل أو حرف" ذكره ابن مالك
في منظومته الصغرى وفي شرح الكبرى ثم عدل عنه في التسهيل وشرحه فقال: تأتي للتفريق
المجرد من الشك والإبهام والتخيير، وأما هذه الثلاثة فإن مع كل منها تفريقاً مصحوباً بغيره،
ومثل بنحو: { إن يكن غنياً أو فقيراً } [النساء الآية 135] { وقالوا كونوا هوداً أو نصارى }
[البقرة 135]. قال: وهذا أولى من التعبير بالتقسيم، لأن استعمال "الواو" في التقسيم أجود نحو:
"الكلمة اسم وفعل وحرف" انظر مغني اللبيب ص 77.

(1) هذا عجز بيت وصدرة: وَكُنْتُ إِذَا عَمَرْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ... والقناة: الرمح، والكعب: ما فوق
المقبض من الرمح وجمعه كعوب، وغمزها جعلها في الثقافة أي الحديد التي يقوم بها
اعوجاجها. يعني أنه إذا قاوم قوة قوم غلبها أو دانت له.

(2) أي إن عاش بعد الضرب وإن مات.

(3) وزكن في البيت بمعنى علم.

(4) هذا يقال لمن قصر سلامه كالوداع فهو من تجاهل العارف والمراد تقريب السلام لقصره، من
الوداع ونحوه: وما أدري أذن أو أقام يقال لمن أسرع في الأذان كالإقامة - مغني اللبيب 79 -.

- 96- أَيُّ حَرْفٍ تَفْسِيرٍ وَ لِلنِّدَاءِ وَأَيُّ لِلشَّرْطِ بِأَلَا أَمْتِرَاءِ
97- وَجَاءَ مَوْصُولًا وَوَصْلَةً إِلَى نِدَاءٍ مَا كَانَ بِأَلٍ قَدْ وَصِلًا
98- وَلِلدَّلَالَةِ عَلَى الْكَمَالِ أَيْضًا وَالِاسْتِفْهَامِ فِي الْمَقَالِ

(أي حرف تفسير) نحو عندي عسجد أي ذهب (وللنداء) نحو أي رب اغفر لي (وأي) بفتح الهمزة وتشديد الياء (للشروط بلا امتراء) نحو {أيما الأجلين قضيت} [القصص: 28] (وجاء موصولاً) نحو {لننزعن من كل شيعة أيهم أشد} [مريم: الآية 69] (ووصلة⁽¹⁾) إلى نداء ما كان بأل قد وصلا) نحو {يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً} [الأحزاب: الآية 70] (وللدلالة على الكمال) نحو زيد رجل أي رجل⁽²⁾ (أيضاً والاستفهام) نحو {أيكم زادته هذه إيماناً} [التوبة: الآية 124].

- 99 - إِذِ اسْمٌ مَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ ظَرْفًا وَمَفْعُولًا بِهِ يُدَانِي
100- وَبَدَلًا مِنْهُ وَأَنْ يُضَافَا لَهَا اسْمٌ وَقَدْ مُطْلَقًا مُضَافًا
101- وَاسْمٌ لِمَا يَأْتِي وَالتَّغْلِيلِ وَالتَّمْفِجَةِ بِالتَّفْصِيلِ
102- إِنْ كَانَ بَعْدَ بَيْنَمَا أَوْ بَيْنَا حَرْفًا وَظَرْفًا قَدْ أَفَادَ الْحِينَا

(إذ اسم ما مضى من الزمان) نحو: جنتك إذ طلعت الشمس (ظرفاً ومفعولاً به يداني وبدلاً) نحو {واذكروا نعمت الله عليكم إذ جعل فيكم أنبياء} [المائدة: 20] (منه) أي المفعول (وأن يضافا لها اسم وقت مطلقاً مضافاً) نحو {ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا} [آل عمران: 8] (واسم لما يأتي) من الزمان نحو {فسوف يعلمون إذ الأغلال} [غافر: الآية 71] (وللتغليل) نحو ضربت العبد إذ أساء أي لإساءته (وللمفاجأة بالتفصيل إن

(1) قوله: وَوَصْلَةً أَي مَوْصُولًا بِهَا إِلَى نِدَاءٍ مَا فِيهِ أَلٌ وَهَذَا مَبْنِي عَلَى أَنَّ الْمُنَادِي هُوَ الْمَعْرُوفُ بِأَلٍ لَا نَفْسَ أَي وَأَمَّا مَنْ جَعَلَ أَي نَفْسَ الْمُنَادِي وَالْمَعْرُوفَ نَعْتًا لَهَا فَلَا - حَاشِيَةُ الْبَنَانِيِّ عَلَى شَرْحِ الْمَحَلِيِّ 534/1.
(2) أي كامل في صفات الرجل.

كان بعد بينما أو بينا حرفاً) كما اختاره ابن مالك⁽¹⁾ (وظرفاً) مكانياً أو زمانياً كما لأبي حيان⁽²⁾ (قد أفادَ الحيناً)⁽³⁾.

103- إِذَا لِلْاسْتِقْبَالِ ظَرْفٌ ضُمْنَا فِي الْأَكْثَرِ الشَّرْطُ عَلَى مَا بَيَّنَّا

104- وَكَوْنُهَا لِلْحَالِ وَالْمَاضِي نَدْرٌ وَلِلْمُفَاجَأَةِ تَأْتِي فِي الْخَبَرِ⁽⁴⁾

105- ثُمَّ هِيَ فِيمَا قَالَ قَوْمٌ حَرْفٌ وَقَالَ قَوْمٌ آخَرُونَ ظَرْفٌ

106- وَاخْتَلَفُوا هَلْ هُوَ لِلزَّمَانِ أَوْ لِلْمَكَانِ فَزَتْ بِالْأَمَانِ

(إذا للاستقبال ظرف ضمنا في الأكثر الشرط على ما بينا) فتجاب بما

يصدر بالفاء نحو { إذا جاء نصر الله } [النصر: الآية 1] والجواب {

فسبح } [النصر 3] وقد لا تتضمن معنى الشرط نحو ءاتيك إذا احمر البسر

أي وقت احمراره (وكونها للحال) نحو { والليل إذا يغشى } [الليل الآية 1]،

فإن الغشيان مقارن لليل (والماضي) نحو { وإذا رأوا تجارة أو لهوا }

[الجمعة: الآية 11] (وللمفاجأة) نحو خرجت فإذا زيد واقف (ثم هي فيما

قال قوم حرف) وفاقاً للأخفش⁽¹⁾ واختاره ابن مالك (وقال قوم آخرون

ظرف واختلفوا هل هو للزمان) واختاره الزمخشري⁽²⁾ والزجاج⁽³⁾ (أو

المكان) واختاره ابن عصفور⁽⁴⁾ تبعاً للمبرد⁽⁵⁾ والفارسي⁽⁶⁾⁽⁷⁾.

(1) محمد بن عبدالله بن مالك: أبو عبدالله جمال الدين ولد في الأندلس وتوفي بدمشق إمام في العربية مشهور وصاحب الألفية وتسهيل الفوائد والتوضيح وغيرها (ت 672هـ).

(2) أبو حيان: أنير الدين محمد بن يوسف عالم أندلسي من أشهر أئمة عصره في اللغة والنحو والحديث والتفسير رحل إلى المشرق ومات بالقاهرة، له البحر المحيط في التفسير وغيره (ت 745هـ).

(3) أي ظرفاً زمانياً بمعنى الحين.

(4) هذا البيت ساقط من النسخة (ج).

(1) الأخفش: هو الأخفش الأوسط أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي أخذ العربية عن سيبويه زاد على عروض الخليل بحر الخيب أو المتدارك ت 210هـ.

(2) الزمخشري: هو محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي إمام في التفسير والعربية له كتاب أساس البلاغة والكشاف في التفسير وغيرهما ت 538هـ.

(3) الزجاج: هو إبراهيم بن السري بن سهيل أبو إسحاق عالم بالنحو والصرف واللغة وله كتاب إعراب القرآن ت 311هـ.

(4) ابن عصفور: هو علي بن مؤمن بن عصفور بن محمد حامل لواء العربية بالأندلس في عصره توفي بتونس سنة 663هـ.

107- بِالْبَاءِ الصِّقِّ عَدَّ عِلَّ وَاسْتَعِنَ وَفَهُ بِهَا كَمَعَ عَلَى فِي عَنْ وَمِنْ
108- وَعَيَّ ثُمَّ أَكِدْنَ وَأَبِدِ لَا وَعَوْضَنَ وَأَقْسِمَنَ مُكَمَلًا

(بالباء الصق) (8) حقيقة نحو به داء أي لاصق ومجاز نحو مررت به (عد) نحو { ذهب الله بنورهم } [البقرة: الآية 17] (علل) نحو { فكلا أخذنا بذنبه } [العنكبوت: الآية 40] (واستعن) بأن تدخل على آلة الفعل نحو كتبت بالقلم (وفه بها كمع) نحو { قد جاءكم الرسول بالحق من ربكم } [النساء: الآية 170] [على] نحو { ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار } [آل عمران: الآية 75] [في] نحو { ولقد نصركم الله ببدر } [آل عمران: الآية 123] وهذه هي الظرفية (عن) نحو { ويوم تشقق السماء بالغمام } [الفرقان: 65] (ومن) نحو { عينا يشرب بها المقربون } [المطففين: 28] (وغي) نحو { وقد أحسن بي } [يوسف: 100] أي إلي (وأكدن) نحو { وكفى بالله شهيداً } [النساء: 166] (وأبدلا) ما يسرني أن لي بها الدنيا أي بدلها⁽¹⁾ (وعوضن) نحو اشتريته بألف (وأقسمن) نحو بالله لأفعلن.

109- لِلْعَطْفِ وَالْإِضْرَابِ لِلْإِبْطَالِ⁽²⁾ أَوْ لِلانْتِقَالِ بَلْ وَبَيِّدَ قَدْ حَكُوا
110- تَفْسِيرُهُ بِغَيْرِ أَوْ مِنْ أَجْلِ كَبِيدَ أَنَّى مِنْ قَرِيْشٍ أَصْلَى

(للعطف) خبر بل فيها إذا وليها مفردٌ سواء وليها موجباً أم لا، نحو جاء زيد بل عمرو وما جاء زيد بل عمرو (والإضراب) فيما إذا وليها جملة إما (للإبطال) لما وليته نحو { ويقولون به جنة بل جاءهم بالحق } [المؤمنون: الآية 70] (أو لانتقال) من غرض إلى آخر نحو { ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة من هذا } [المؤمنون الآية 62] (وبيد) اسم ملازم للنصب والإضافة إلى أن وصلتها (قد حكوا تفسيره بغير) كما

(5) الميرد: هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي إمام العربية ببغداد في زمنه ت ببغداد 286هـ.

(6) الفارسي: هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي أحد علماء العربية المشهورين البارزين ت 377هـ.

(7) مغني اللبيب عن كتب الأعراب ص 104 وهمع الهوامع 206/1 وحاشية البناني 538/1.

(8) قال ابن هشام في مغني اللبيب وهو معنى لا يفارقها. وانظر حاشية البناني 540/1.

(1) ومن هذا المعنى قول الشاعر: فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا شنوا الإغارة فُرسانا وركبانا (أي بلهم)

(2) في نسخة (ج) والإضراب والإبطال... إلخ.

يقال إنه كثير المال بيد أنه بخيل (أو من أجل) كقوله صلى الله عليه وسلم أنا أفصح من نطق بالضاد⁽¹⁾ (بيد أني من قريش) واسترضعت في بني سعد (أصلي).

ذكر معاني: ثم، وحتى، ورب، وعلى، والفاء، وفي وكي وكل، واللام.

111- للعطف بالتشريك والترتيب مع التراخي ثم بالتهذيب

112- تكون غالباً لانتهاه حتى وللتعليل واستثناء

(للعطف) متعلق بثم (بالتشريك) في الإعراب والحكم (والترتيب مع التراخي ثم بالتهذيب) نحو جاء زيدٌ ثم عمرو إذا تراخي مجيء عمرو عن مجيء زيد. (تكون غالباً لانتهاه) أي لانتهاه الغاية (حتى) وهي حينئذ إما جارة لاسم صريح نحو { سلامٌ هي حتى مطلع الفجر } [القدر: 5] أو مصدر مؤول من أن والفعل نحو { لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى } [طه: 91] أي إلى رجوعه، وإما عاطفة نحو مات الناس حتى العلماء، وإما ابتدائية نحو:

فَمَازَلْتِ الْقَتْلَى تَمْجُ دِمَاءَهَا بِدَجَلَةٍ حَتَّى مَاءِ دَجَلَةٍ أَشْكَلُ⁽²⁾

(وللتعليل) نحو أسلم حتى تدخل الجنة أي لتدخلها (واستثناء) من غير

الغالب نحو:

لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلٌ

أي إلا أن تجود.

113- وَرُبُّ لِّلْتَكْثِيرِ وَالتَّقْلِيلِ عَلَى لِالِاسْتِعْلَاءِ وَالتَّغْلِيلِ

(ورب للتكثير) نحو: ﴿ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين﴾ [الحجر: الآية

2]، (والتقليل) كقوله: ألا رُبٌّ مولود وليس له أب وذي ولد لم يلده أبوان

أراد عيسى وآدم عليهما السلام، (على للاستعلاء) نحو: ﴿كل من عليها فان﴾

[الرحمن: الآية 26]، (والتعليل) نحو: ﴿ولتكبروا الله على ما هديكم﴾ [البقرة:

الآية 185].

(1) هذا الأثر يستشهد به النحاة ولا أصل له في كتب الحديث. انظر المقاصد الحسنة ص 95.

(2) الأشكل: هو ما خالط بياضه حمرة.

114- كَذَا بِمَعْنَى عَنَ وَلَكِنْ مَعَ فِي وَزَيْدٍ وَاسْمٍ جَاءَ مَعَ فِعْلٍ تَفَى

115- الْفَاءُ ذَاتُ الْعَطْفِ لِلتَّرْتِيبِ وَالسَّبْبِيَّةِ وَاللْتَعْقِيبِ

116- بِحَسَبِ الشَّيْءِ وَفِي لِلظَّرْفِ وَجَاءَ لِلتَّعْلِيلِ دُونَ خَلْفِ

(كذا بمعنى عن) نَحْوُ رَضِيَتْ عَلَيْهِ أَي عَنْهُ، (ولكن) نحو: فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه، على أنه لا يبيئس من رحمة الله أي لكن، (مع) نحو: ﴿عَاتِي الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾ [البقرة: 177] أَي مَعَ حُبِّهِ، (في) الظرفية نحو: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةً﴾ [القصص: 15] أَي فِي، (وزيد) كحديث الصحيحين، نحو: "لا أحلف على يمين" (1) أَي يَمِينَا (واسم) نحو غدوت من على السطح أي من فوقه (جاء مع فعل تفي) ومنه ﴿إِنْ فَرَعُونَ عَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [القصص: الآية 4]، (الفاء ذات العطف للترتيب) المعنوي والذكرى نحو ﴿إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنْشَاءً فَجَعَلْنَهُنَّ﴾ [الواقعة: الآية 35-36] (والسببية) نحو: ﴿فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾ [القصص: الآية 15]، ﴿فَتَلَقَى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: الآية 37]، (وللتعقيب بحسب الشيء) تقول: قام زيد فعمر و إذا عقب قيام عمرو قيام زيد، ودخلت البصرة فالكوفة إذا لم تقم في البصرة ولا بينهما، وتزوج فلان فولد له إذا لم يكن بين الولادة والتزويج إلا مدة الحمل مع لحظة الوطء ومقدماته. (وفي للظرف) الزماني أو المكاني نحو: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: 203]، ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ [البقرة: 187]، (وجاء للتعليل) نحو: ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ﴾ [النور: 14] أَي لِأَجْلِ (دون خلف).

117- ثُمَّ لِلِاسْتِعْلَاءِ وَالْمَصَاحِبَةِ أَيْضاً وَلِلتَّوَكُّيدِ فِي الْمُخَاطَبَةِ

118- كَذَاكَ لِلتَّعْوِيزِ وَالْمُقَايَسَةِ (1) وَلِأَبْسِ الْبَا مِنْ إِلَى مُلَابَسَةٍ

(ثم للاستعلاء) نحو: ﴿لَأَصْلَبْنَكُمْ فِي جَذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: 71] أَي عَلَى، (والمصاحبة) كمع نحو: ﴿ادْخُلُوا فِي أُمَّمٍ﴾ [الأعراف: 38] أَي مَعَهُمْ (أيضاً وللتوكيد في المخاطبة) نحو: ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا﴾ [هود: 41] والأصل اركبوها، (كذلك للتعويض) عن أخرى محذوفة نحو: زهدت فيما رغبت والأصل زهدت ما رغبت فيه (والمقايسة) وهي الداخلة بين مفضول سابق

(1) رواه البخاري (ح3133)، ومسلم (ح1649)، وأبو داود (ح3276)، وابن ماجه (ح7012)، وغيرهم، وتماهه في البخاري: "فأرى غيرها خيراً منها، إلا أتيت الذي هو خير، و تحللتها".
(1) في نسخة ج ونسخة (ب) والمقاسمة.

وفاضل لاحق نحو: "فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليل" (التوبة: 38) ومنه قول مهلهل⁽¹⁾:

كل قتيل في كليب حُلام⁽²⁾ حتى ينال القتل عا ل همام
(ولابس البيا) نحو { جعل لكم من أنفسكم أزواجاً } إلى قوله { يذروكم فيه } [الشورى: الآية 11] يكثر بلسبب هذا الجعل (من) نحو: ذراع في الثوب أي منه (إلى) نحو { فردُّوا أيديهم في أفواههم } [إبراهيم: الآية 9] أي إليها (ملايسه).

119- كَيِّ مَصْدَرِيَّةٌ وَلِلتَّغْلِيلِ كُلُّ لِّلِاسْتِغْرَاقِ وَالشَّمُولِ
120- لَمَّا لَهُ أَضِيفَ مِنْ مُنْكَرٍ وَجَمَعَ مَا عَرَفَ دُونَ مُنْكَرٍ
121- كَذَا لِلأَجْزَاءِ بِمُضَافٍ مُفْرَدٍ مُعْرَفٍ

(كي) بمعنى أن المصدرية فتدخل عليها اللام نحو جئت لكي تكرمني أي لأن (مصدرية وللتعليل) فتتصب المضارع بعدها بأن مضمرة نحو جئت كي أكرمك (كل للاستغراق والشمول لما) أي فرد (له أضيف من منكر) نحو: { كل نفس ذائقة الموت } [آل عمران: 185]، { كل حزب بما لديهم فرحون } [الروم: 32] (وجمع ما عرف) نحو: كل العبيد جاءوا وكل الدراهم صرفت ومنه. { إن كل من في السموات } [مريم: 93] (دون منكر، كذا للأجزاء بمضاف مفرد، معرف) نحو كل زيد أو الرجل حسن أي كل أجزائه.

.....
واللَّامُ فَافْهَمُ مَقْصَدِ
122- لِلْمَلِكِ وَالتَّمْلِيكِ وَالتَّغْلِيلِ وَالِإِخْتِصَاصِ عَنِ أُولِي التَّخْصِيلِ
123- كَذَاكَ لِلتَّوَكُّيدِ وَالْمَالِ وَشِبْهِهِ تَمْلِيكِ بَدُونِ مَالِ
124- كَذَا لِلِاسْتِحْقَاقِ وَالتَّغْدِيَةِ وَهَكَذَا تَوْكِيدُ نَفْيِ تَقْوِيَةٍ⁽¹⁾

(واللام) الجار (فافهم مقصد للملك) نحو: { لله ما في السموات وما في الأرض } [البقرة: 284] (والتملك) نحو: وهبت لزيد مالا: أي ملكته إياه (والتعليل) نحو { وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم } [النحل: 44]

(1) مهلهل: هو عدي بن ربيعة التغلبي شاعر فارس جاهلي كان منقطعاً إلى اللهو والشراب فلقبه كليب بزير النساء ولكن لما قتل كليب ثار فتقدم الوقائع الطويلة بين بكر وتغلب.

(2) حلام: أي هدر، ودم حلام هدر - القاموس مادة حلم.

(1) ولم يتعرض لمعاني اللام غير الجارة كالجازمة في قوله تعالى لينفق ذو سعة (الطلاق: 7) وغير العاملة كلام الابتداء من نحو لأنتم أشد رهبة (الحشر: 13).

أي لأجل أن تبين (والاختصاص) نحو: الجنة للمتقين (عن أولى التحصيل كذاك للتوكيد) نحو: {فَعَالٌ لَمَا يَرِيدُ} [هود: 107] أي فَعَالٌ ما يريده (والمال) أي العاقبة نحو {فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا} [القصص: الآية 8] (وشبه تملك بدون مال) نحو {والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا} [النحل: الآية 72] (كذا للاستحقاق) نحو: النار للكافرين (والتعدية) ما أضرب زيدا لعمره (وهكذا توكيد نفي) نحو {وما كان الله ليعذبهم} [الأنفال: الآية 33] (تقوية)⁽²⁾.

125- كَذَا بِمَعْنَى مَنْ وَعِنْدَ وَإِلَى وَفِي وَعَنْ وَمَعَ وَبَعْدَ وَعَلَى
126- وَجَاءَ لِلتَّبْلِيغِ وَالتَّعَجُّبِ أَيْضاً وَلِلتَّبْيِينِ وَالتَّطَلُّبِ

(كذا بمعنى من) نحو سمعت له صراخاً أي منه (وعند) نحو {كذبوا بالحق لما جاءهم} [ق الآية 5] بكسر اللام وتخفيف الميم في قراءة أي عند مجيئه إياهم (وإلى) {فسقناه لبلد ميت} [الأعراف الآية 57] أي إليه.
(وفي) نحو: {ونضع الموازين القسط ليوم القيامة} [الأنبياء: 47]،
(وعن) نحو {وقال الذين كفروا للذين آمنوا} [الأحقاف: 11] أي عنهم (ومع) كقوله:

وَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَانِي وَمَالِكًا لَطُولُ اجْتِمَاعِ لَمْ نَبْتَ لَيْلَةً مَعَا
أي مع طول (وبعد) نحو {أقم الصلاة لدلوك الشمس} [الإسراء: 87] أي بعد (وعلى) نحو {ويخرون للأذقان سجداً} [الإسراء: 107] أي عليها (وجاء للتبليغ) نحو: وقلت له (والتعجب) نحو:

فِيَالِكَ مِنْ لَيْلٍ كَانِ نَجُومُهُ بِكُلِّ مَغَارِ الْفَتْلِ شُدَّتْ بِيَدِئِلِ
(أيضاً وللتبيين) لفاعليه أو مفعولية غير ملتبسة نحو: تبا له، وويحاً له بمعنى خسر وهلك، وسقيا له، وجدعا له، أو ملتبسة وذلك إن وقعت بعد ما يفيد حبا أو بغضا من فعل تعجب أو اسم تفضيل نحو: ما أحبني وأبغضني لفلان لكونك فاعلا للحب والبغض فيهما وإن قلت إلى فلان فأنت مفعول الحب والبغض (والتطلب) أي الدعاء.

*-ذكر معاني (لولا) ولو، ولن، ومن، وما ومن، وهل والواو، ومع، ومتى، وإلا، ومما.

(2) في (ج) (كذلك توكيد لنفي تقوية).

- 127- لَوْلَا يَدُلُّ إِنْ عَلَى اسْمٍ دَخَلَ عَلَى امْتِنَاعٍ لَوْجُودٍ حَصَلَا
128- وَإِنْ عَلَى مُضَارِعٍ قَدْ دَخَلَ دَلَّ عَلَى التَّخْضِيعِ عِنْدَ النَّبَلَا
129- أَمَّا عَلَى الْمَاضِي فَلِلتَّوْبِيخِ تَكُونُ عِنْدَ كُلِّ ذِي رُسُوحٍ

لَوْلَا يَدُلُّ إِنْ عَلَى اسْمٍ دَخَلَ عَلَى امْتِنَاعٍ جَوَابِهِ (لَوْجُودٍ) شَرْطِيَّةٌ نَحْوُ لَوْلَا زَيْدٌ لِأَهْنَتِكَ امْتِنَعْتَ الْإِهَانَةَ، لَوْجُودٌ زَيْدٌ، فَزَيْدُ الشَّرْطِ وَهُوَ مَبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ الْخَبْرُ (وَإِنْ عَلَى مُضَارِعٍ قَدْ دَخَلَ، دَلَّ عَلَى التَّخْضِيعِ) أَيِ الطَّلَبِ الْحَثِيثِ نَحْوُ { لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ } [النمل: الآية 46] أَيِ اسْتَغْفَرُوهُ (عِنْدَ النَّبَلَا أَمَّا عَلَى الْمَاضِي فَلِلتَّوْبِيخِ) نَحْوُ { لَوْلَا جَاءَ وَعَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءٍ } [النور الآية 13] (تَكُونُ عِنْدَ كُلِّ ذِي رُسُوحٍ).

- (لَوْ حَرْفٌ شَرْطٌ فِي مَضِيٍّ) نَحْوُ: لَوْ جَاءَ زَيْدٌ لِأَكْرَمَتِكَ (وَنَدْرٌ فِي الْآتِيِّ وَالصَّحِيحِ) مِنْ حَيْثُ النَّظَرُ، فِي مَقْتَضَاهَا أَنَّهُ امْتِنَاعٌ مَا يَلِيهِ) مَثْبِتاً كَانَ أَوْ مَنْفِياً (وَاسْتَنْزَامٌ) مَا يَلِيهِ (تَالٍ رَسْمًا) مَثْبِتاً كَانَ أَوْ مَنْفِياً (ثُمَّ إِذَا نَاسَبَهُ) أَيِ
130- لَوْ حَرْفٌ شَرْطٌ فِي مَضِيٍّ وَنَدْرٌ فِي الْآتِيِّ وَالصَّحِيحِ مِنْ حَيْثُ النَّظَرُ
131- فِي مَقْتَضَاهَا أَنَّهُ امْتِنَاعٌ مَا يَلِيهِ وَاسْتَنْزَامٌ تَالٍ رَسْمًا⁽¹⁾
132- ثُمَّ إِذَا نَاسَبَهُ التَّالِيَّ وَلَمْ يَخْلُفْهُ غَيْرُهُ فَفَنَفِيَّهُ انْحَتَمَ
133- أَمَّا إِذَا خَلْفَهُ فَالانْتِفَا لَيْسَ بِإِلْزَامٍ عَلَى مَا وَصِفَا
134- وَثَبَتَ⁽²⁾ التَّالِيَّ إِذَا مَا نَاسَبَا وَلَمْ يُنَافِ حُكْمٌ مَا قَدْ صَاحَبَا

المقدم (التالي) بأن لزمه عقلاً أو عادة أو شرعاً (ولم يخلفه) أي المقدم (غيره فنفيه) أي التالي (انحتم) نحو { لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا } [الأنبياء: 22] (أما إذا خلفه) أي المقدم غيره (فالانتفا ليس بإلزام على ما وصفا) كقولك: لو كان هذا إنساناً لكان حيواناً، قد يخلف الإنسان في ترتيب الحيوانية غيره كالحمار فلا يلزم بانتفاء الإنسان عن شيء المفاد بلو انتفاء الحيوانية عنه لجواز أن يكون حماراً (وثبت التالي) بقسميه على حاله مع انتفاء المقدم بقسميه (إذا ما ناسباً، ولم يناف حكم ما قد صاحبا)⁽¹⁾.

(1) في (ج) وسما.

(2) في (ج) ويثبت.

(1) المؤلف هنا استخدم مصطلحات منطقية قد تخفي على بعض الطلاب الذين لم يدرسوا بدايات علم المنطق، وإن كانت من الضروريات عند غيرهم، لهذا أشير إليها بإيجاز.. فالمعروف أن

- 135- ثُمَّ هُوَ بِالْأُولَى لَدَيْهِمْ قَدْ وَرَدَ أَوْ بِالْمُسَاوِي أَوْ بِالْأَدْنَى أَنْفَرَدُ
136- وَجَاءَ لِلْعَرَضِ وَلِلتَّقْلِيلِ لَوْ أَيْضاً وَلِلتَّخْضِيزِ فِيمَا قَدْ حَكُوا
137- وَلِلتَّمْنِي وَرَدَّتْ وَالْمَصْدِرِ بِإِثْرٍ فِعْلٍ لَوْ تَجِي فِي الْأَكْثَرِ

(ثم هو بالأولي) نحو لو لم يخف الله لم يعصه⁽¹⁾، رتب عدم العصيان على عدم الخوف⁽²⁾، فالخوف المفاد بلو أنسب، والمعنى أنه لا يعصي الله مطلقاً أي لا مع الخوف وهو ظاهر ولا مع انتفائه إجلالاً له تعالى عن أن يعصيه فقد اجتمع فيه الخوف والإجلال (لديهم قد ورد، أو بالمساوي) نحو "لو لم تكن ربيتي في حجري ما حلت لي، إنها لبنت أخي من الرضاعة"⁽¹⁾ رتب عدم حلها على عدم كونها ربيبة المبين الرضاع المناسب له شرعاً لمناسبته للأول، سواء لمساواة حرمة المصاهرة لحرمة

القضية وهي ما احتمل الصدق لذاته وترادف الخبر تنقسم عند المناطقة قسمين: القضية الحملية وجزءها الأول المحكوم عليه يسمى موضوعاً، وجزءها الثاني المحكوم به يسمى: محمولاً. أما القضية الشرعية وهي التي بين أيدينا. فهي التي يحكم فيها على التعليق أي وجود إحدى قضيتيها معلقاً على وجود الأخرى، أو على نفيها، وهي قسمان: متصلة ومنفصلة، الجزء الأول منها يسمى مقدساً، والثاني يسماً تالياً، انظر شرح الأخضر لسلمه ص 30.

(1) هذا جزء "من كلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه: نعم العبد صهيب لو لم تخف الله لم يعصه - انظر المحلي على جمع الجوامع ج 1 ص 562 فالكلام كله منقول منه.

(2) اعلم أن قول عمر هذا لو لم يخف الله... قفية شرطية اتفاقيه، والمناطقة يفرقون بينها وبين الضقية الشرطية المتصلة للزومية، وكثير من الناس يخطئ بينهما قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي: وتحقيق الفرق بينهما لا يستغني عنه طالب العلم، وإليك بيان ذلك: فإذا كان ربط التالي بالمقدم لوجود علاقة بينهما توجب ذلك فهي للزومية، وإذا كان الربط لمجرد أنه حصل التصاحب بيمهما اتفاقاً فهي الاتفاقيه، ومن أمثلة الاتفاقيه كلام عمر هنا لأن عدم خوفه من الله لا أثر له في عدم عصيانه بل قد يكون سبباً لعصيانه فيما يظهر.

ومن أمثلة ذلك في القرآن قوله تعالى { وإن تدعوهم إلى الهدى فلن يهتدوا إذا أبداً } [الكهف: 57] لأن دعاه إياهم إلى الهدى لا علاقة بينه وبين عدم اهتدائهم - فلن يمتدوا إذا أبداً سببه

الحقيقي غير مذكور - وهو: إرادة الله تعالى عدم اهتدائهم على وقف ما سبق من علم أزلماً

قال الشيخ وقد بينا في كتابنا أضواء البيان على غلط الزمخشري، وأبي حيان في هذه الآية.

انظر آداب البحث والمناظرة ص 49 وضوابط المعرفة وأصول الاستدلال ص 91 وأضواء البيان 148/4.

(1) رواه الشيخان: البخاري رقم {5107} ومسلم الحديث رقم {1449}. وهو مأخوذ من قوله ﷺ في

درة بنت أم سلمة لما بلغه تحدث النساء أنه يريد أن ينكحها- شرح المحلي 563/1

الرضاع (أو بالأدون) كقولك لو انتفت أخوة الرضاع ما حلت للنسب رتب
عدم حلها على عدم أخوتها من الرضاع المبين بأخوتها من النسب المناسب
هو له شرعاً لكن دون مناسبته للأول، لأن أخوة الرضاع أدون من النسب
(انفرد وجاء للعرض) نحو: لو تنزل عندنا فتصيب خيراً (وللتقليل لو) نحو
تصدقوا ولو بظلف محرق⁽²⁾ (أيضاً وللتحضيض) نحو لو تأمر فتطاع (فيما
قد حكوا وللتمني وردت) نحو: لو تأتينا فتحدثنا، ونحو: {لو أن لنا كرة
فنكون من المؤمنين} [الشعراء: 102] (والمصدر) نحو {يود أحدهم لو
يعمر ألف سنة} [البقرة: الآية 96] بإثر فعل لو تجي في الأكثر.

- 138- لِلنَّفِيِّ وَالِدَّعَا وَالِاسْتِقْبَالِ لَنْ مِنْ غَيْرِ تَأْكِيدٍ وَتَأْيِيدٍ وَمَنْ
139- شَرْطِيَّةٌ مَوْصُولَةٌ مُسْتَفْهَمٌ بِهَا كَذَا نَكْرَةً تَنْقَسِمُ
140- لِذَاتٍ وَصَفٍ وَتَمَامٍ ثُمَّ مَا مَوْصُولَةٌ مَوْصُوفَةٌ مُسْتَفْهَمَةٌ
(للنفي والدعاء نحو:

(لن تزالوا كذلك ثم لا زلت لكم خالداً خلود الجبال)⁽¹⁾.

والاستقبال لن من غير تأكيد وتأييد). للنفي على الصحيح خلافاً
للزمخشري⁽²⁾ (ومن شرطية) نحو {من يعمل سوءاً يجز به} [النساء:
123] (موصولة) نحو {ولله يسجد من في السموات والأرض} [الرعد:
15] (مستفهم) نحو {من بعثنا من مرقدنا} [يس: 52] (بها كذا نكرة)
موصوفة نحو: مررت بمن معجب بك أي بإنسان معجب بك ونكرة تامة
كقوله:

(2) فتح الباري للحافظ ابن حجر 211/9 ط: دار المعرفة.

(1) يعني أن لن تأتي للدعاء كما أتت "لا" لذلك وفاقاً لجماعة منهم ابن عصفور والحجة في قوله لن
تزالوا... مغني اللبيب ص 282. والبيت للأعشي.

(2) لا تفيد لن توكيد النفي خلافاً للزمخشري في كشافه كما أنها لا تفيد تأييد النفي خلافاً للزمخشري
في أنموذجه - وهو اختصار للمفصل - فلو كانت للتأييد لم يقيد منفيها باليوم في {فلن أكلم اليوم
إنسياً} [مريم: 26] ولو كانت للتأييد لكان ذكر الأبد في {ولن يتمنوه أبداً} [البقرة: 95].
تكراراً والأصل عدمه - مغني اللبيب ص 282 ط دار الفكر.

فُنِعِمَ مُرَكَّبِيٍّ مِّنْ ضَاقَتِ مَذَاهِبُهُ وَنِعِمَ مَن (3) هُوَ فِي سِرِّ وَإِعْلَانِ
(تنقسم لذات وصف وتمام).

(3) حاشية البناني 571/1 ففاعل نعم مستتر ومن تمييز بمعنى رجل وهو مخصوص بالمدح.

(ثم ما موصولة) نحو { ما عندكم ينفد وما عند الله باق } [النحل: الآية 96]، (موصوفة) نحو: مررت بما معجب لك أي بشيء (مستفهما) نحو {فما خطبكم} [الحجر: 57] أي شأنكم
141- أَيْضاً بِهَا تَأْتِي وَلِلتَّعْجُبِ وَالشَّرْطِ وَالْحَذْفِ بِأَقْسَامِ حُبِّي

142- نَفِي زِيَادَةٍ وَمَصْدَرٍ وَرَدٍّ وَكُلُّ قِسْمٍ فَهُوَ ضَرْبَانِ فَقَدْ (أيضاً بها تأتي وللتعجب) نحو: ما أحسن زيذا (والشرط) للزمان نحو: { فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم } [التوبة: 7] أي استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم (والحذف بأقسام حبي نفي) عاملة نحو {ما هذا بشراً} [يوسف: 31] أو غير عاملة نحو: {وما تنفقون إلا ابتغاء وجه الله} [البقرة: 272] وزائدة كافة نحو: فلما يدوم الوصال، أو غير كافة نحو {عما قليل} [المؤمنون: 40] (ومصدر) للزمان {فاتقوا الله ما استطعتم} [التغابن: 16] أي مدة استطاعتكم، وغير الزمان نحو: {فذوقوا بما نسيتم} [السجدة: 14] أي بنسيانكم (ورد وكل قسم) من الحرفين (فهو ضربان فقد) فحسب⁽¹⁾.

143- مِنْ لَابِتْدَا الْعَايَةِ فِي الْمَكَانِ وَفِي الزَّمَانِ ثُمَّ لِلْبَيَانِ
144- وَالْفَصْلِ وَالتَّبْعِيضِ وَالتَّغْلِيلِ تَأْتِي وَلِلْعَايَةِ وَالتَّبْدِيلِ
145- أَيْضاً وَتتصيصِ الْعُمُومِ وَانْقِلَابِ تَأْكِيدِهِ كَذَا بِمَعْنَى فِي عَلَى
146- وَعِنْدَ وَالْبَا رَبِّمَا عَنْ ثُمَّ هَلْ لَطَلَبِ التَّصْدِيقِ نَحْو: هَلْ فَعَلَ؟
147- وَعَيْرُهَا لَطَلَبِ التَّصَوُّرِ فَقَطْ سِوَى الْهَمْزَةِ لِلْمُسْتَخْبِرِ

(من لابتدا العاية في المكان) نحو: {من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى} [الإسراء: الآية 1] (وفي الزمان) نحو {من أول يوم} [التوبة: 108] وغيرهما نحو {إنه من سليمان} [النمل: 30] (ثم للبيان) نحو { ما ننسخ من آية} [البقرة 106] {فاجتنبوا الرجس من الأوثان} [الحج: 28] أي الذي هو الأوثان) (والفصل) بأن تدخل على ثاني المتضادين نحو {والله يعلم المفسد من المصلح} [البقرة: 220] (والتبعيض) نحو {حتى تنفقوا مما تحبون} [آل عمران: 92] (والتغليل) نحو { يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق} [البقرة: 19] أي لأجلها (تأتي وللعاية) نحو: قربت منه أي

(1) وتقدمت أمثلة الجميع.

إليه (والتبديل) نحو { أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ } [التوبة: 38] أي بدلها (أيضاً وتنصيب العموم) نحو: ما في الدار من رجل بدون من ظاهر العموم محتمل لنفي الواحد فقط (انقلا تأكيده كذا بمعنى في) نحو { إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة } [الجمعة: 9]، أي فيه (على) نحو { ونصرناه من القوم } [الأنبياء: 77] أي عليهم (وعند) نحو { لن تغني عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئاً } [آل عمران: 10] أي عنده (والبا) نحو: ينظرون من طرف خفي أي به (ربما عن) نحو { قد كنا في غفلة من هذا } [الأنبياء: 97] أي عنه.

(ثم هل لطلب التصديق) الإيجابي لا التصور ولا للتصديق السلبي (نحو هل فعل وغيرها) من أدوات الاستفهام (لطلب التصور فقط سوى الهمزة للمستخبر) فإنها لهما.

148- تَكُونُ وَآوُ الْعَطْفِ⁽¹⁾ فِي الْفَصِيحِ لِمُطَلَقِ الْجَمْعِ عَلَى الصَّحِيحِ

149- وَقِيلَ لِلتَّرْتِيبِ وَالْمَعْيَةِ وَإِنْ تَضِفَ⁽²⁾ مَعَ فَهِيَ لِلظَّرْفِيَّةِ⁽³⁾

150- ثُمَّ لَهَا حِينُنْدُ مَعَانِي عِنْدَ وَلِلزَّمَانِ وَالْمَكَانِ

(تكون واو العطف في الفصيح، لمطلق الجمع) بين المعطوفين في الحكم لأنها تستعمل في الجمع بمعنية أو تأخر أو تقدم نحو: جاء زيد وعمرو إذا جاء معه أو بعده أو قبله (على الصحيح وقيل للترتيب) أي التأخير لكثرة استعمالها فيه فهي في غيره مجاز (والمعنية) لأنها للجمع والأصل فيه المعنية فهي في غيره مجاز (وإن تضيف مع فهي للظرفية ثم لها حينئذ معاني) مرادفة (عند وللزمان) نحو: جِئْتُكَ مَعَ الْعَصْرِ (والمكان) بمعنى موضع الاجتماع ولذا يخبر بها عن الذوات نحو { والله معكم } [محمد: الآية 35] وترد مفردة فتنون⁽¹⁾ بمعنى جميعاً كقوله:

(1) قال ابن هشام: أن الواو المفردة تنفرد عن سائر أحرف العطف بخمسة عشر حكماً، ثم ذكر تلك الأحكام بالتفصيل – مغني اللبيب ص 343.

(2) في نسخة (ج) "وإن تضيف مع خص للظرفية".

(3) يعني أن مع اسم وتستعمل مضافة فتكون ظرفاً.

(1) في الأصل كلمات غير مقروءة والمعنى أن معاً ترد مفردة فتنون وتكون حالاً، وقد جاءت ظرفاً مخبراً به – مغني اللبيب عن كتب الأعراب ص 326، وهمع الهوامع 230/1.

حننت إلى رياء ونفسك باعدت مزارك من رياء وشعبا كما معا
أي جميعاً مرفوعة خبر وتأتي حالاً.

151- متى للاستفهام واسم شرط كذا بمعنى من وفي ووسط⁽²⁾
(متى للاستفهام واسم شرط، كذا بمعنى من) كقوله:

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعَتْ متى لَجَجِ خَضِرٍ لَهُنَّ نَبِيحٌ⁽³⁾
(وفي ووسط) عند بعض النحاة فتجر ما بعدها وحكى وضعها، متى كمه
أي وسطه.

152- للعطف والوصف والاستثناء إلا وقد تزايد في الهجاء

153- مهما تكون اسماً لما لا يعقل غير الزمان قاله المحصل

154- مضمناً للشرط وابن مالك له وللزمان فادر ذلك

155- كذا للاستفهام في مهماليه وها هنا انتهى به مهماليه

(للعطف) بمعنى الواو على مذهب الأخفش (والوصف) بمعنى غير

كقوله تعالى { لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا } [الأنبياء: الآية 2]

(والاستثناء إلا وقد تزايد في الهجاء) على مذهب الأصمعي⁽¹⁾ وابن جني⁽²⁾

كقوله:

حراجيج⁽³⁾ ما تنفك إلمناخة على الخسف أو نرمي بها بلداً فقرا

(مهما تكون اسماً) وهو مذهب الجمهور بدليل عود الضمير إليها في

قوله تعالى { وقالوا مهما تأتينا به } [الأعراف: 132] وقيل حرف (لما لا

(2) في (ب) وشرط.

(3) البيت لأبي ذؤيب الهذلي يصف سحاباً. ديوان الهذليين 51/1 ومغني اللبيب 114، والنسيج المر

السرير مع الصوت وقوله متى لجاج أي من لجاج وهي لغة هذيل.

(1) الاصمعي: عبد الملك بن قريب الباهلي راوية العرب وأحد أئمة العلم باللغة والشعر ت 216هـ.

(2) ابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني عالم بارع في اللغة والصرف له الخصائص والمنصف

والمحتسب وشرح ديوان المتنبي وسر صناعة الإعراب (ت 392هـ).

(3) حراجيج جمع حرجوج: وهي الناقة السمينة الطويلة على وجه الأرض أو الشديدة الضامرة

الوقادة القلب - القاموس مادة حرج. والبيت لذي الرمة 0

يعقل غير الزمان قاله المحصل مضمنا للشرط وابن مالك له وللزمان
فادر ذلك كذا للاستفهام في مهماليه⁽¹⁾ وها هنا انتهى به مهماليه⁽²⁾.

(1) يشير إلى قول الشاعر:

مَهْمَا لِي اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَه أُودَى بِنَعْلَى وَسِرُّ بَالِيَه

يعني أن جماعة من النحاة منهم ابن مالك قالوا أن مهما تكون للاستفهام واستدلوا بهذا البيت،
وهؤلاء قالوا إن مهما مبتدأ و"لي" الخبر وأعيدت الجملة تأكيداً وأودى بمعنى هلك ونعلى فاعل
والباء زائدة مثلها { فكفى بالله شهيدا } [الرعد: 43] قال ابن هشام: ولا دليل في البيت لاحتمال
أن التقدير "مَهْ اسم فعل بمعنى اكفف ثم استأنف استفهاماً بما وحدها – مغني اللبيب ص 325.
(2) يقصد أن ما أراد جمعه من معاني الحروف وما في معناها انتهى هنا، والهاء في قوله مالية هاء
سكت جاء به للوزن.

فصل في تعريف الأمر وما يقتضيه وما لا يقتضيه

156- هُوَ اقْتِضَاءُ فِعْلٍ غَيْرِ كَفِّ بِالْقَوْلِ مِمَّنْ دُونَهُ كَاسْتَكْفٍ

157- جَزْماً عَلَى مَا قَالَهُ الْإِمَامُ وَمَنْ يُعَمِّمُهُ فَلَا يُلَامُ

(هو) أي الأمر النفسي (اقتضاء) أي طلب تحصيل (فعل غير كف) مدلول عليه بغير كف أو نحوه فيتناول الاقتضاء ما ليس بكف نحو قم وما هو كف مدلول عليه بكف ونحوه بخلاف المدلول عليه بنحو لا تفعل فليس بأمر (بالقول) النفسي (ممن دونه) فيشترط فيه الاستعلاء كما للباجي⁽¹⁾ والإمام الرازي⁽²⁾ وقيل: لا يعتبر العلو والاستعلاء كما للقاضي عبدالوهاب⁽³⁾ والقشيري⁽⁴⁾ وقيل يعتبر العلو فقط كما للشيرازي⁽⁵⁾ (كاستكف جزماً على ما قاله الإمام) إمام الحرمين (ومن يعممه) في الجازم وغيره (فلا يلام) وإن كان الأمر حقيقة في الجازم.

(1) الباجي: هو أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي فقيه أصولي محدث من أشهر كتبه المنتقى على الموطأ وإحكام الفصول في أحكام الأصول ت 474هـ.

(2) الرازي: هو الإمام فخر الدين الرازي محمد بن عمرو ومؤلف المحصول في علم الأصول وصاحب التفسير الشهير ت 606هـ.

(3) القاضي عبدالوهاب بن علي بن نصر أبو محمد المالكي الأصولي لشاعر الأديب البغدادي ت 422هـ.

(4) القشيري: هو أبو الفضل بكر بن محمد بن العلا... القشيري المالكي، كان راوية للحديث ملماً بأسباب علله وكان محيطاً بالعلوم الشرعية، من مولفاته القياس وكتاب من غلط في التفسير ت 344هـ.

(5) الشيرازي: إبراهيم بن محمد بن علي أبو إسحاق عالم جليل وأصولي بارز ت 476هـ.

- 158- وَهُوَ لَدَى الْإِطْلَاقِ وَالتَّجَرُّدِ عَنِ الْقُرَائِنِ بِلا تَرَدُّدٍ
159- عَلَى الْوُجُوبِ عِنْدَ قَوْمٍ يُحْمَلُ إِلَّا لِيَصَارَفَ فَتَمَّ يُعَدَّلُ
160- عَنْهُ لِمَقْتَضَى الْمَقَامِ الْأَنْسَبِ كَالنَّدْبِ وَالْإِرْشَادِ وَالتَّعَجُّبِ
(وهو لدى الإطلاق والتجرد عن القرائن بلا تردد على الوجوب عند قوم) مالك⁽¹⁾ وأصحابه (يُحْمَلُ) وهو مذهب الجمهور، وحجتهم قوله عليه الصلاة والسلام "لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة"⁽²⁾ فدل على أن الأمر لا يصدق على الندب، بل ما فيه مشقة⁽³⁾ والندب في السواك حاصل، والمشقة إنما تتحقق في الوجوب، وقيل للندب أو القدر المشترك بينهما⁽⁴⁾ أو الوقف⁽⁵⁾ (إلا لصارف) عن الوجوب(فتم يُعَدَّلُ، عَنْهُ لِمَقْتَضَى الْمَقَامِ الْأَنْسَبِ) وقال السيوطي⁽¹⁾ إن صبغة الأمر ترد لستة وعشرين معنى⁽²⁾ (كالندب) نحو {فكاتبوهم إن علمتهم فيهم خيراً} [النور: الآية 33] (والإرشاد) نحو {فاستشهدوا شهيدين من رجالكم} [البقرة: 282] فالمصلحة فيه دنيوية (والتعجب) نحو {انظر كيف ضربوا لك الأمثال} [الإسراء: 48].

- (1) مالك: هو الإمام المشهور صدر الصدور وأكمل العقلاء وأعقل الفضلاء إمام دار الهجرة أبو عبدالله الأصبحي مناقبه كثيرة دونت فيها الدواوين مؤلف كتاب الموطأ وأحد الأئمة الأربعة ت 179هـ.
(2) أخرجه البخاري الحديث رقم: (887) ومسلم الحديث (252)
(3) ومن أدلة القائلين بالوجوب قوله تعالى: "ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك" سورة الأعراف من الآية 12 ووجه الدلالة منها هو أن الله تعالى ذم إبليس على مخالفته الأمر وهو اسجدوا وأنكر ذلك عليه بقوله: ما منعك والاستفهام هنا للإنكار والتوبيخ والذم ولا يقع ذلك إلا على ترك واجب.
(4) القدر المشترك بينهما هو مطلق المطلوب أي الطلب، لأنه للوجوب تارة كما في الصلوات الخمسة و للندب أخرى كما في صلاة الضحى .
(5) بمعنى عدم الدراية بما وضعت له حقيقة مما وردت له من أمر، وتهديد، وغيرهما .

- (1) السيوطي: هو الإمام جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي علامة متبحر في كل الفنون من تفسير وحديث وفقه ونحو وصرف وبلاغة وأدب وتاريخ وما من علم من العلوم المذكورة إلا ألف فيه تأليف كثيرة ت 911هـ.
(2) وذكر ذلك المحلي في شرحه على جمع الجوامع وجاء بها صاحب جمع الجوامع تبعاً حاشية البناني على شرح المحلي ج 1 ص 585.

- 161- وَالْإِذْنَ وَالْتَهْدِيدَ⁽³⁾ وَالتَّأْدِيبَ إِهَانَةً مَشُورَةً تَكْذِيبَ
162- وَهَكَذَا الدَّعَاءَ وَالْإِكْرَامَ كَذَلِكَ التَّسْخِيرَ وَالْإِنْعَامَ⁽⁴⁾

(والإذن) كقولك لمن طرق الباب ادخل (والتأديب) كقوله صلى الله عليه وسلم للصبي " كل مما يليك"⁽⁵⁾ (إهانة) كقوله تعالى {ذق إنك أنت العزيز الكريم} [الدخان:49] (مشورة) نحو {فانظر ماذا ترى} [الصفوات 102] (تكذيب) كقوله تعالى { قل فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين } [آل عمران: الآية 93] (وهكذا الدعاء) نحو { ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق } [الأعراف: الآية 89]

(والإكرام) نحو { ادخلوها بسلام آمنين } [الحجر: الآية 46] (كذلك التسخير) أي الامتهان نحو { كونوا قردة خاسئين } [البقرة: الآية 65] (والإنعام) بمعنى تذكير النعمة نحو { كلوا من طيبات ما رزقناكم } [البقرة: الآية 172].

- 163- وَلَيْسَ مِنْ مُقْتَضِيَاتِ الْأَمْرِ فَوْرٌ وَلَا تِكْرَارٌ فِعْلٍ فَادِرٌ
164- إِلَّا إِذَا دَلَّ دَلِيلٌ مُنْفَصِلٌ فَهُوَ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ قَدْ حُمِلَ
165- وَالْأَمْرُ بِالْفِعْلِ فَخُذَ قَانُونَهُ أَمْرٌ بِمَا لَيْسَ يَتِمُّ دُونَهُ
166- مِنْ شَرْطٍ أَوْ مِنْ سَبَبٍ فِي الْعَقْلِ وَالشَّرْعِ وَالْعُرْفِ فَحَقَّقْ نَقْلِي
167- وَمَنْ أَتَى بِالْفِعْلِ نَحْوَ مَا طَلِبَ مِنْهُ فَقَدْ أَجْرَاهُ كَمَا كُتِبَ

(وليس من مقتضيات الأمر فور) خلافا لبعض المالكية⁽¹⁾ مُسْتَدَلًّا بمنع مالك من تفرقة الوضوء، والأمر بتعجيل الحج وقوله تعالى { ما منعك أن تسجد } [ص: 75] (ولا تكرار فعل) خلافاً لابن القصار⁽²⁾ مستدلاً بأنه لو لم يكن للتكرار لامتنع ورود النسخ عليه بعد الفعل ولأنه ضد المنهي عنه

⁽³⁾ من أمثلة التهديد قوله تعالى { اعملوا ما شئتم } [فصلت الآية 4]

⁽⁴⁾ في (ب) كذلك التخيير

⁽⁵⁾ الصبي المذكور هو عمر بن سلمة وهو دون البلوغ ويده تطيش في الصحفة، والحديث رواه الشيخان البخاري رقم: (5376) ومسلم (2022)

(1) أصل مذهب مالك أن الأمر يدل على الفور بدليل قوله تعالى { ما منعك } [الآية] إذ لو لم يكن للفور لقال: أمرتني وما أوجبت على الفور.

(2) هو أبو الحسن علي بن أحمد البغدادي المعروف بابن القصار المالكي كان أصولياً، نظاراً

(ت 398هـ) .

والتحقيق أنه لمطلق الماهية لا للتكرار ولا لمرة، فقد ورد للتكرار كصلاة
الخمسة، ولمرة كما في الصلاة على رسول الله
صلى الله عليه وسلم (فأدر إذا دل دليل منفصل فهو على ما يقتضيه)
من كونه للتكرار أو للمرة الواحدة (قد حمل والأمر إيجاباً) (بالفعل فخذ
قانونه، أمر بما ليس يتم دونه، من شرط أو من سبب في العقل) كالنظر
للعلم عند من يجعل حصول العلم عقب صحيح النظر بطريق اللزوم العقلي
وكثر الاستدبار شرط في استقبال القبلة، (والشرع) كالطهارة شرط في
الصلاة وكصيغة الاعتاق سبب فيه (والعرف) كنصب السلم شرط في
صعود السطح وكجز الرقبة سبب للقتل (فحقق نقلي ومن أتى بالفعل نحو ما
طلب منه فقد اجزأه كما كتب) بناء على أن الإجزاء الكفاية في سقوط الطاب
وهو الراجح وقيل لا يستلزم الإجزاء بناء على أنه إسقاط القضاء والخلاف
ناشئ عن الخلاف في تعريف الصحة هل هي موافقة الأمر ذي الوجهين الشرع
أو إسقاط القضاء في العبادة واجبة أو مندوبة وتظهر فايدته فيمن صلى محدثاً
ظاناً أنه متطهر ثم ظهر حدثه هل صلاته صحيحة أم لا؟⁽¹⁾.

فصل في بيان من يتناول الخطاب ومن لا يتناوله

(1) هذه الصلاة صحيحة عند المتكلمين، لأنهم يرون القضاء بالأمر الجديد، وغير صحيحة عند الفقهاء لأنهم
يرون القضاء بالأول الأول، والخلاف هنا في التسمية لا في الحكم، فلا خلاف في وجوب القضاء وعدم
الإثم في من صلى على ظن أنه متطهر ثم بان أنه محدث. انظر: تقريب الوصول بتحقيق الدكتور محمد
مختار الشنقيطي ص 233، وانظر مراقي السعود إلى مراقي السعود ص 78-79 وحاشية البناني
163/1. وحاشية البناني 163/1.

- 168- الْعَاقِلُ الْبَالِغُ ذُو الْإِيمَانِ يَشْمَلُهُ الْخِطَابُ بِالْإِيْقَانِ
 169- لَا ذُو الصَّبَا وَالسَّهْوِ وَالْجُنُونِ لِعَدَمِ التَّكْلِيفِ بِالشُّنُونِ (1)
 170- وَالْكَافِرُونَ بِالْفُرُوعِ خَوِطِبُوا مَعَ انْتِفَاءِ شَرِّ طَهَا وَطَوْبُوتَا
 171- بِفَعْلِهِ وَفَعْلَهَا فَتَرَكُوا فَعَوَّقُوا بِتَرْكِهَا إِذْ هَلَكُوا (2)
 172- وَالْأَمْرُ بِالشَّيْءِ الْمَعِينِ كَقَفِّ عَن ضِدِّهِ نَهْيٌ وَعَكْسُهُ وَصِفٌ

(العاقل) هو المكلف اتفاقاً (البالغ ذو الإيمان يشمله الخطاب بالإيقان لا ذو الصبأ) فهو غير مكلف بحكم من الأحكام الخمسة عند الشافعية وقيل إنه مكلف بغير الواجب والمحرم كما صحَّحه ابن رشد (3) (والسهو والجنون) والنوم عند الأكثر وكذا الملجأ (4) والمكره (لعدم التكليف بالشُّنون) أي الأمور قال صلى الله عليه وسلم: " رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يبرأ" (5).

والساهي في معنى النائم ويؤمر الساهي بَعْدَهَا بإصلاح خَلِّه كقضاء ما فاته من الصلاة وضمنان ما أتلفه من المال (والكافرون بالفروع خوطبوا) وهو الصحيح عند ابن السبكي (1) وعزاه ابن الحاجب (2) للمحققين وعزاه ولي الدين (3) لمالك والشافعي (4) وأحمد (5) خلافاً لأكثر الحنفية (6) وقيل

(1) في (ب) للشُّنون.

(2) في نسخة (1) إِذْ هَلَكُوا.

(3) وتبعه القرافي في ذلك مراقي السعود ص 62 وابن رشد هو أبو الوليد الجد مؤلف كتاب البيان والتحصيل والمقدمات 520هـ..

(4) ما مشي عليه المؤلف بناء على عدم جواز التكليف بالمحال وفي المسألة خلاف شهير انظر جمع الجوامع ص 19 ومراقي السعود ص 163.

(5) رواه أبو داود (ح4398)، والترمذي (ح1423)، والنسائي (ح3432)، وابن ماجه (ح2041)، وغيرهم.

(1) ابن السبكي: عبد الوهاب بن علي عبد الكافي السبكي أبو نصر قاضي القضاة المؤرخ له مصنفات كثيرة منها جمع الجوامع تـ772هـ.

(2) ابن الحاجب: أبو عمرو عثمان بن عمرو بن أبي بكر بن يونس أصولي فقيه مالكي نحوي متبحر في كل الفنون من تأليفه مختصر المنتهى ومختصر المدونة وغيرهما تـ646هـ.

(3) ولي الدين هو أبو زرعة أحمد ولي الدين العراقي مؤلف كتاب الغيث اللامع شرح جمع الجوامع في الأصول تـ826هـ.

مكلفون بالنواهي دون الأوامر مع انتفاء شرطها وهو الإيمان الذي لا تصح إلا به لافتقارها إلى النية المتوقفة عليه (وطولبوا بفعله) أي الشرط⁽⁷⁾ (وفعلها) أي الفروع (فتركوا فعوقبوا بتركها إذ هلكوا) أي قدروا على فعلها قال الله تعالى { ما سلككم في سقر قالوا لم نك من المصلين } [المدثر 41] (والأمر بالشيء) كقف عن ضده) وهو عدم الوقوف (نهى وعكسه وصف) وهو النهي عن الشيء أمر بضده.

(4) الشافعي: هو أبو عبدالله الإمام الشافعي أحد الأئمة الأربعة عالم قريش وفخرها وإمام الشريعة وحيروها تـ204هـ.

(5) أحمد : هو الإمام أحمد بن حنبل إمام أهل السنة وأحد أئمة المذاهب الأربعة بلغ مبلغاً في علم الأ... قبل أن يبلغه أحد تـ241هـ.

(6) نص كلام ولي الدين في كتابه الغيث الهامع عند الكلام على قول السبكي في جمع الجوامع: يجوز التكليف بالمحال مطلقاً ، ومنع أكثر المعتزلة والشيخ أبو حامد الاسفراييني ة والغزالي وابن دقيق العيد ماليس ممتنعاً لتعلق العلم بعدم وقوعه... قال القسم الثاني يجوز التكليف به بل وقوعه بالاتفاق لأن الله يعال كلف الثقلين بالإيمان مع علمه بأن أكثرهم لا يؤمنون، ثم قال: فدل على أن ما امتنع لتعلق العلم القديم بعدم وقوعه ليس محل خلاف ولا يمنع التكليف به أحد- الغيث الهامع 86/1 والمحلى 332/1.

(7) نثر الورود ص، 207 وشرح تنقيح الفصول ص 129.

فصل في تعريف النهي

173- هُوَ افْتِضَاءٌ جَازِمٌ لِّلْكَفِّ بِالْقَوْلِ مِنْ أَدْنَى كَلَا تَسْتَخْفِ

174- وَيَقْتَضِي فُسَادَ مَا قَدْ نَهِيَ عَنْهُ بِإِطْلَاقِ كَمَا قَدْ حُكِيَ

175- عَنِ ابْنِ حَنْبَلٍ وَقَالَ مَالِكٌ إِلَّا إِذَا دَلَّ دَلِيلٌ ذَلِكَ

(هُوَ افْتِضَاءٌ) أي طلب (جازم) على سبيل الوجوب (للكف بالقول من أدنى) أي من دونه (كلا تستخف) لا بقول كف ونحوه كقولك كف عن كذا أو امسك وذر ودع فإنها أوامر (ويقتضي فساد ما قد نهيا عنه بإطلاق) سواء كان النهي لخارج كالوضوء بمغصوب أم لا كصلاة الحائض وسواء كان في العبادات والمعاملات (كما قد حكيا عن ابن حنبل وقال مالك. إلا إذا دل دليل ذلك) على عدم الفساد كما في طلاق الحائض للأمر بمراجعتها، وقيل لا يقتضيه مطلقاً وعليه أبو حنيفة⁽¹⁾ وقال الشافعي إنما يدل على الفساد إذا كان النهي لأمر داخل في الذات ولازم لها لا إن كان خارجاً وهو موافق لمالك في ذلك لكنه عنده يثبت الملك مع الفساد في العقود ولفظ النهي يرد للتحريم ك { لا تقربوا الزنى } [الإسراء: 32] والكراهة نحو { ولا تيمموا الخبيث } [البقرة: 267]. والإرشاد نحو { لا تسألوا عن أشياء } [المائدة: 101] وللأس نحو { لا تعتذروا اليوم } [التحريم: 7] وللدعاء نحو { ربنا لا تزغ قلوبنا } [آل عمران: 6] ولبيان العاقبة نحو { ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله } [آل عمران: 169] أي عاقبة أمرهم الحياة لا الموت. وللاحتقار نحو { ولا تمدن عينيك } [طه: 131] وللتهديد كقولك لمن لا يمتثل أمرك: لا تمتثل أمري، والتسوية نحو { فاصبروا أو لا تصبروا } [الطور: 16] والإهانة نحو { اخسئوا فيها ولا تكلمون } [المؤمنون: 108] وللتمني نحو: لا ترحل أيها الشباب، ووردت للخبر نحو { لا يمسه إلا المطهرون } [الواقعة: 79].

(1) هو الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت أحد الأئمة الأربعة المتبوعين وهو أكبرهم سناً، وله منزلة في الفقه قل أن ينالها أحد قيل إنه أدرك أنس ابن مالك فيكون تابعياً وقيل لم يدركه ت 150 هـ.

فصل في تعريف المفهوم⁽¹⁾

176- هُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ فِي غَيْرِ مَحَلِّ نَطْقِهِ فَاعْتَرَفَ

177- وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ ذُو خِلَافٍ وَذُو وِفَاقٍ بَانَ وَأَنْتَلَفَ

178- فَأَلَّوْلُ الْوَصْفُ وَالِاسْتِثْنَاءُ وَالشَّرْطُ وَالْعِلَّةُ وَالْإِغْيَاءُ

المفهوم (هو) المعنى (الذي دل عليه اللفظ في غير محل نطقه فاعترف، وهو على ضربين ذو خلاف، وذو وفاق بان) أي ظهر (وانتلاف) وفاق (فالأول) وهو الخلاف (الوصف) كالغنم السائمة أو سائمة الغنم من حديث: في الغنم السائمة الزكاة⁽²⁾ أو في سائمة الغنم (والاستثناء) نحو: لا عالم إلا زيد ، منطوقه نفي العلم عن غير زيد، والمفهوم إثبات العلم له (والشرط)

(1) لم يتعرض الناظم هنا للمنطوق وعرفوه بأنه: "ما دل عليه اللفظ في محل النطق – وقسموه إلى صريح وغير صريح – انظر حاشية البناني على المحلي 1 / 374 وما بعدها ونثر الورود ص 97 وما بعدها فكان الأولى بالناظم ذكره هنا عند الكلام على المفهوم أو عند فصل المبين لما تعرض للنص والظاهر وهما من المنطوق.

(2) يشير إلى قول النبي صلى الله عليه وسلم: " وفي صدقة الغنم في سائمها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة... " وهو جزء من حديث طويل رواه البخاري في كتاب الزكاة باب زكاة الغنم رقم (1454) وأخرجه أبو داود (1565) والترمذي (621) .

نحو: { وإن كن أولات حمل فانفقوا عليهن } [الطلاق: 32] (والعلة) نحو: أعط السائل ل حاجته أي المحتاج دون غيره (والإغياء) نحو: { فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره } [البقرة: الآية 229].

179- وَالْحَصْرُ وَالظَّرْفَانِ مِنْهُ وَالْعَدَدُ وَلَقَبٌ وَالثَّانِي نَوْعَانِ فَقَدْ (1)

180- مَا ثَبَتَ الْحُكْمُ لَهُ بِالْأَوْلَى أَوْ بِالمُسَاوَةِ فَخُذَهُ أَصْلًا

181- فَأَوْلُ فَحَوَى الْخَطَابِ سُمِّيَا وَالثَّانِي أَيْضًا لِحْنُهُ قَدْ دُعِيَا (والحصر) بإنما، نحو: { قل إنما يوحى إليّ أنما إلهم إله واحد } الأنبياء: الآية 108 ، أي فغيره ليس بإله (والظرفان منه) زمانا ومكانا نحو: سافر في يوم الجمعة أي لا في غيره واجلس أمام زيد لا وراءه (والعدد) نحو: { فاجلدوهم ثمانين جلدة } [النور: 4] أي لا أكثر (ولقب) على خلاف فيه هل هو حجة (2) وعليه ابن خُويز منداد (3) نحو: على زيد حجّ أي لا على عمرو، وفي الغنم الزكاة أي لا في غيرها (والثاني) وهو الموافق (نوعان فقد، ما ثبت الحكم له بالأولى أو بالمساواة فخذة أصلا، فأول فحوى الخطاب سميا) كضرب الوالدين الدال عليه التأنيف فهو أولى بالتحريم من المنطوق (والثاني أيضاً لحنه قد دعيا) كتحريم إحراق مال اليتيم الدال عليه الأكل فهو مساو للمنطوق.

(1) هذا البيت سقاط من (ج).

(2) مفهوم اللقب: هو أضعف المفاهيم في الاحتجاج لعدم رائحة التعليل فيه ولذلك جمهور الأصوليين لم يقولوا به ولم يقل به إلا الدقاق من الشافعية وابن خُويز منداد من المالكية والصيرفي وبعض الحنابلة انظر نشر البنود 103/1 وشرح تنقيح الفصول ص 56، ومراقي السعود ص 114 قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي : وربما كان اعتباره كقراً فقوله تعالى: { محمد رسول الله } [سورة الفتح 92] مثلا لو قال فيه أحد بمفهوم اللقب فقال يفهم منه أن غير رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن رسولا فإنه يكفر بالإجماع وانظر نثر الورود ص 112 والمجلي 454/1.

(3) ابن خُويز منداد محمد بن أحمد أبو عيد الله البصري المالكي تفقه على الأبهري وهو إمام عالم متكلم فقيه أصولي توفي في حدود 391 هـ.

فصل في تعريف العام

182- وَهُوَ الَّذِي يَشْمَلُ مَا يَصْلَحُ لَهُ مِنْ غَيْرِ حَصْرٍ عِنْدَ كُلِّ النَّقْلَةِ

183- وَهُوَ مِنَ الْعُمومِ مُشْتَقٌّ كَمَا يُقَالُ فَضَّلَ اللَّهُ قَدْ عَمَّمَا

184- وَهُوَ عَلَى كَلِيَّةٍ قَدْ دَلَا لَا الْكُلِّ وَالْكُلِّيِّ قَدْ تَجَلَّى

(وهو الذي يشمل) أي يستغرق (ما يصلح له) أي يتناوله دفعة خرج به النكرة في الإثبات (من غير حصر عند كل النقلة، وهو من العموم مشتق كما، يقال فضل الله قد عممها، وهو على كلية قد دللاً) أي محكوم فيه على كل فرد مطابقة إثباتاً أو سلبياً نحو: جاء عبيدي وما خالفوا فأكرمهم ولا تهنهم، فإنه في قوة قضايا بعدد أفراده أي جاء فلان وفلان وهكذا فكل منها محكوم فيه على فرد دال عليه مطابقة⁽¹⁾ (لا الكل) أي لا محكوم فيه على جميع الأفراد من حيث هو مجموع نحو: كل رجال البلد يحملون الصخرة أي جميعهم.

..... والكليِّ قد تجلَّى

185- وَأَفْظَهُ فَرْدٌ وَجَمْعٌ حُلِّيًّا بِأَنَّ وَمَنْ وَمَاوِ أَيِّ حُكْيَا

(وَالْكُلِّيِّ قَدْ تَجَلَّى)⁽¹⁾ أي ولا محكوم فيه على الماهية من حيث هي أي من غير نظر إلى الأفراد نحو: الرجل خير من المرأة أي حقيقته أفضل من

(1) الكل له ثلاث اصطلاحات:

أ - فيطلق على الحكم على مجموع الأفراد نحو: { ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية } [الحاقة: الآية 19] ويقابله بهذا المعنى الكلية فهي ما حكم فيها على كل فرد نحو: نُقِضَ الوُضوءُ بِحَدَثٍ.

ب - وقد يطلق على الحكم على بعض الأفراد نحو: كل بني تميم يحمل الصخرة العظيمة إذ معلوم أن فيهم من لم يحضر الحمل، ويقابله بهذا المعنى الجزئية فهي ما حكم فيها على البعض باعتبار كل فرد نحو: بعض الحيوان إنسان.

ج - وقد يطلق على ماله أجزاء كالجبل مثلاً، ويقابله بهذا المعنى الجزء فهو صخرة من ذلك الجبل - مراقي السعود على مراقي السعود ص 191 وشرح البنياني للسلم للأخضري ص 93.

(1) الكلي: هو القدر المشترك بين الأفراد واللفظ الدال عليه يسمى مطلقاً فهو مدلول المطلق يصدق بفرد واحد في سياق الثبوت نحو: رجل، وسيأتي للنظام قريباً بحول الله، وانظر شرح تنقيح الفصول للقرافي ص 154.

حقيقتها، (ولفظه) أي العام (فرد) (2) نحو: { وأحل الله البيع } [البقرة: الآية 275] أي كل البيع (وجمّع)، نحو: { قد أفلح المؤمنون } [المؤمنون: الآية 1]، (حُلِّيَا بَأَلْ وَمِنْ) للعاقل نحو: من دخل داري فهو آمن (وما) لغير العاقل نحو: ما جاءني قبلته (وأي) (3) لهما نحو: أي عبيدك جاءني أحسن إليه وأيُّ الأشياء أردته أعطيته (حكياً).

186- إِنْ لَمْ يَكُنْ حَالًا وَلَا وَصْفًا أَتَى وَأَيْنَ كُلُّ وَجْمِيعٍ وَمَتَى

187- فَمَا فِي الْإِسْتِفْهَامِ وَالْإِخْبَارِ وَالشَّرْطِ قَدْ عَمَتْ بِلَا مُمَارِ

188- لَا فِي تَعَجُّبٍ وَلَا إِنْ نَكَرَهُ (1) مَوْصُوفَةٌ كَانَتْ فَكُنْ مُعْتَبَرَهُ

189- وَالْإِسْمُ إِنْ نَكَرَ بَعْدَ الشَّرْطِ وَالنَّفْيِ قَدْ عَمَّ عُمُومَ الرِّبْطِ

(إن لم يكن حالاً نحو: مررت بزيد أي رجلٍ ولا وصفا) نحو: مررت برجل أي رجل (أتى، وأين) نحو: أين تجلس أجلس (كل) نحو: { كل شيء هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ } [القصص: 88] (وجميع ومتى) للزمان استفهامية أو شرطية نحو: متى تجيئني أو جئتني أكرمك (فما في الاستفهام) نحو: ما عندك (والإخبار) نحو: علمت ما عملت (والشرط) نحو: ما تعمل من خير تجزبه (قد عمت بلا مُمارٍ) (لا) تعم (في تعجب) نحو: ما أحسن زيدا (ولا إن نكره موصوفة) نحو: { ما بغوضة } [البقرة: 26] (كانت فكن معتبرة، والاسم إن نكر بعد الشرط) قاله إمام الحرمين نحو: من يأتني بمال أجازته فلا يختص بمال فالعموم بدلياً وقد يكون شمولياً نحو: { وإن أحدٌ من المشركين استجارك فأجره } [التوبة: 6] (والنفي قد عمَّ عموم الربط) وضعا وقيل لزوما نحو: لا رجلٌ في الدار بالبناء على الفتح نصاً وظاهراً إن لم تبين نحو: ما في الدار رجُلٌ، وقد يكون العموم بدلياً كالشرط وإليه أشار (1).

(2) في نسخة (ب) و(ج) جمع وفرد.

(3) وتختص (أي) بأنها عامة فيما تضاف إليه من الأشخاص والأزمنة والأمكنة - نحو أي رجل دخل داري فله درهم، وأي زمان تأتني أكرمك، وأي مكان تجلس فيه أجلس معك. نثر الورود ص 252.

(1) في (أ) وإلا نكرة.

(1) وانظر نيل السؤل على مرتقى الوصول ص 102.

- 190- إن لم يرد سلب العموم نحو ما كل امرئ من الأنام كرماً
191- ومن تعم في أولي العلم وما في غيرهم وأي عمت فيهما
192- وأين حيث في المكان ومتى في سائر الأزمان عمت يفتى
193- ثم هو من عوارض الألفاظ بل قيل والمعنى لدى الحفاظ
194- وينبني عليهما دعواه في الفعل أو ما قد جرى مجراه

(إن لم يرد سلب العموم نحو ما كل امرئ من الأنام كرماً، ومن تعم في أولى العلم وما، في غيرهم وأي عمت فيهما. للعلاء وغيرهم (وأين حيث في المكان ومتى، في سائر الأزمان عمت يافتى، ثم هو) أي العموم (من عوارض الألفاظ ولا عموم في الفعل " كجمعه صلى الله عليه وسلم بين الصلاتين " الثابت في الصحيح⁽²⁾ فلا يعم كل سفر طويلاً أو قصيراً، " أو كقضائه في الشفعة للجار"⁽³⁾ فلا يعم كل جار لاحتمال خصوصيته في ذلك الجار (بل قيل والمعنى لدى الحفاظ) فكما يصدق لفظ عام يصدق معنى عام (وينبني عليهما دعواه في الفعل) كالجمع في السفر (أو ما قد جرى مجراه) كالشفعة للجار⁽²⁾).

فصل في تعريف التخصيص وتقسيم المخصص

- 195- ورسمه تمييز بعض الجملة وهو على ضربين حال القسم
196- متصل بنفسه لا يستقل وضده منفصل ومستقل
197- فالأول الشرط والاستثناء متصلاً وصفة ولأء⁽¹⁾
198- وغاية وبدل البعض لدى قوم والاستثناء قوم حدداً

(ورسمه تمييز) أي إخراجها من العام (بعض الجملة، وهو على ضربين حال القسم، متصل بنفسه لا يستقل، وضده منفصل ومستقل) بنفسه (فالأول) المتصل (الشرط) ولو مقدماً نحو: أكرم بني تميم إن جاءوك، وإن جاءك زيد فأحسن إليه (والاستثناء) نحو: قام القوم إلا زيدا (متصلاً وصفة)

(2) صحيح مسلم (691) و أبو داود (1201) .
(3) البخاري (2257) مسلم (1680) أبو داود (3513) وغيرهم .

(1) هذا البيت ساقط من نسخة (ج).

أكرم بني تميم الفقهاء (ولاء و غاية) أكرم بني تميم إلى أن يعصوا ، أخرج حال عصيانهم فلا يُكْرَمُونَ فيه ، وقوله تعالى: { حَتَّى يُعْطُوا الجزية.. } [التوبة: الآية 29] (وبدل البعض نحو: أكرم الناس العلماء (لدى قوم) (2) ذكره ابن الحاجب (والاستثناء قوم حددا) منهم إمام الحرمين.

199- بِأَنَّهُ إِخْرَاجُ مَا لَوْلَاهُ لَحَازَهُ مِنْ وَاحِدٍ أَمْلَاهُ

200- بِأَدْوَاتِهِ كَالْأَلَا صِفَةً وَشَرُّ طُهُ عِنْدَ وَلِيِّ الْمَعْرِفَةِ (1)

201- التَّوَصُّلُ وَالْفَصْلُ الضَّرُورِيُّ اغْتَفِرَ نَحْوَ السَّعَالِ وَالتَّنْفِيسِ الْمُضِرِّ

202- إِذَا نَوَى قَبْلَ تَمَامِ الْقَوْلِ وَعَدَمِ اسْتِغْرَاقِهِ لِلْكَلِّ

حددا بأنَّه إخراج ما لولاه لحازه) أي لدخل في الكلام السابق (من واحد أملاه) أي متكلم واحد فقول القائل إلا زيدا عقب قول غيره جاء الرجال لغو، وقيل يكون استثناء (بأدواته كإلا لا الصفة) بمعنى غير (وشرطه عند ولي المعرفة الوصل) بالمستثنى منه عادة وعن ابن عباس (2) يجوز انفصاله إلى شهر (3) وقيل إلى سنة وقيل أبداً وقيل ما دام في المجلس وهو قول عطاء (4) والحسن البصري (5) (والفصل الضروري اغتفر، نحو السعال والتنفس المضر، إذا نوى قبل تمام القول) وشرطه أيضاً (عدم استغراقه للكل) فلا أثر له إن استغرقه كقوله عليّ عشرة إلا عشرة فتلزمه ، وقيل ولا الأكثر من الباقي نحو: له عشرة إلا سبعة فلا يجوز.

(2) مختصر المنتهى 132/2 مكتبة الكليات الأزهرية.

(1) في (ج) عند ذوي المعرفة.

(2) ابن عباس: هو حبر هذه الأمة عبدالله بن عباس رضي الله عنهما ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم صحابي جليل دعا له النبي صلى الله عليه وسلم بقوله: اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل توفي بالطائف 68هـ.

(3) انظر تفصيل هذه الأقوال وغيرها في شرح المحلي لجمع الجوامع 16/2.

(4) عطاء: بن يسار أبو محمد المدني مولى ميمونة أم المؤمنين رضي الله عنها الفقيه الواعظ روى عن زيد بن ثابت وأبي أيوب وعائشة توفي 103هـ.

(5) الحسن: هو الإمام الجليل الزاهد العالم الحسن البصري أبو سعيد سيد التابعين ت 110هـ.

- 203- وَهُوَ مِنَ الْإِثْبَاتِ عِنْدَ جُلْهِمْ نَفْيٌ وَعَكْسُهُ أَتَى عَنْ كُلِّهِمْ
204- وَإِنْ يُعَقَّبُ جُمْلًا عَادَ إِلَى جُمْلَتِهَا وَالْحَنْفِيُّ قَالَ لَا
205- وَإِنْ تَكَرَّرَ بَعْظُفٍ أَوْ بَدَأَ مُسَاوِيًا مَثْلُوهُ أَوْ أَزِيدًا
(وهو من الإثبات عند جلهم، نفي) نحو: قام القوم إلا زيدا فنفي القيام
عنه، وقال أبو حنيفة⁽¹⁾ إن زيدا مسكوت عنه (وعكسه) أي هو من النفي
إثبات نحو: ما قام أحد إلا زيدا ثبت القيام لزيد (أتى عن كلهم، وإن يعقب
جملاً عاد إلى جملة) حيث صلح لأنه الظاهر نحو: حبست داري على
أعمامي ووقفت بستاني على إخواني، وسبلت سقايتي لجيراني إلا أن
يسافروا وإلا عاد للأخيرة فقط نحو: أكرم العلماء وحسب ديارك على
أقاربك وأعتق عبيدك إلا الفسقة منهم (والحنفي) وهو أبو حنيفة والإمام
الرازبي⁽²⁾ (قال لا وإن تكرر) الاستثناء (بعطف أو) لم يعطف ولكن (بدا
مساوياً مثله أو أزيد)⁽³⁾ منه.

- 206- عَادَ إِلَى أَوْلِهَا وَإِلَّا كَانَ لِمَا يَلِيهِ لَفْظٌ إِلَّا
207- فَاجْبُرْ بِأَشْفَاعِكَ وَالْأُوتَارَا⁽¹⁾ أَسْقَطَ تُحْصِلُ ذَلِكَ الْمَقْدَارَا
208- وَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ لَفْظًا كَمَا فِي الشَّرْطِ نَحْوَ مَنْ يَتَّبِ فَقَدَسَمَا
(عاد إلى أولها) نحو: له علي عشرة إلا أربعة إلا ثلاثة إلا اثنين فيلزمه
واحد فقط ونحو: له علي عشرة إلا اثنين إلا ثلاثة إلا أربعة عاد الكل
مستثنى منه (وإلا) لم يكن عطف ولم يساو ولم يستغرق ما يليه (كان
لما يليه لفظ إلا) عائد نحو: له علي عشرة إلا خمسة إلا أربعة إلا ثلاثة
فتلزمه ستة (فاجبر بشفعك) من الاستثناءات كالثاني والرابع (والأوتارا

(1) تقدمت ترجمته.

(2) مختصر المنتهى الأصولي 142/2.

(3) في (ج) (مساويا متبوعة أو أزيداً).

(1) في (ب) (فاجبر بشفعك أو الأوتارا).

أسقط) كالأول والثالث (تحصل ذلك المقدارا) قال السيِّرا في⁽²⁾: لك علي عشرة إلا تسعة إلا ثمانية إلا سبعة إلا ستة يكون الاعتراف قد وقع بخمسة بناء على أن الاستثناء من النفي إثبات ومن الإثبات نفي⁽³⁾ (وجائز تقديمه) أي الاستثناء (لفظاً كما في الشرط نحو من يئب فقد سما).

209- وَرَقَّ إِلَّا الْخَلَّ كُلُّ قَاسٍ وَهَلْ لَنَا إِلَّا الْحَبِيبَ آسِ⁽¹⁾

210- ثَانِيَهُمَا الْكِتَابُ عِنْدَ الْقَوْمِ وَمِثْلُهُ السَّنَةُ دُونَ وَهُمْ

211- وَخَصَّ كُلَّ مِنْهُمَا بِالْآخِرِ وَنَفْسِهِ وَبِالْحَجَا الْمُنَوَّرِ

212- وَالْحَسَنَ وَالْعُرْفَ وَمِنْهُمْ مَنْ حَظَرَ تَخْصِيصَ هَذِهِ وَلَكِنْ لَمْ يُقَرَّ

ورق إلا الخل كل قاس، وهل لنا إلا الحبيب (آس) طيب (ثانيهما) وهو المنفصل (الكتاب عند القوم ومثله السنة دون وهم، وخص كل منهما بالآخر) الكتاب بالسنة كتخصيص قوله تعالى: { يوصيكم الله في أولادكم } [النساء: 11] الشامل للكافر وغيره بحديث الصحيحين "لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم"⁽²⁾ والسنة بالكتاب كتخصيص حديث الصحيح "لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ"⁽³⁾ قوله تعالى: { وإن كنتم مرضى } [المائدة: 6] (ونفسه) الكتاب بالكتاب على الأصح نحو: { والمطلقات يتربصن بأنفسهن } [البقرة: الآية 226]، بقوله { وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ. } [الطلاق: الآية 4] والسنة بالسنة نحو: فيما سقت السماء العشر"⁽⁴⁾ بحديث "ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة"⁽⁵⁾ (وبالحجا) كقوله تعالى: { خالق كل شيء } [الزمر: 62] فإننا ندرك بالعقل ضرورة أن الله تعالى ليس خالقاً لنفسه، (والحسن) كما في قوله تعالى: { تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا } [الأحقاف: 25] أي تهلكه فإننا ندرك بالحسن ما لا تدمير فيه كالسما (والعرف) الذي أقره النبي صلى الله

(2) السيرافي: لعل المقصود بالسيرافي الحسن بن عبدالله السيرافي أبو سعيد نحوي عالم بالأدب أصله من سبيراف من بلاد فارس له كتاب الإقناع في النحو أكمله بعده ابنه يوسف المتوفي 385هـ، وأخبار النحويين البصريين وشرح كتاب سيبويه وكتب أخرى ت 368هـ.

(3) انظر شرح تنقيح الفصول ص 200.

(1) في نسخة (ج) الا الحبيب الآسي .

(2) البخاري (1588) ومسلم (1614) .

(3) البخاري (135) مسلم (161)

(4) اخرجه البخاري في باب الزكاة الحديث (1483) و ابو داوود (1596) والترمذي (640) ابن ماجة (1817) .

(5) البخاري (135) مسلم (161) ابن ماجة (1793) و ابو داوود (1558) والترمذي (626) .

عليه وسلم بأن كان في زمانه وعلم به ولم ينكره⁽¹⁾ أو أجمعوا عليه إجماعاً كلياً، وإلا فلا يخصص (ومنهم من حظر تخصيص هذه ولكن لم يقر).
213- وَخَصَّ بِالْإِجْمَاعِ وَالْقِيَاسِ وَالْفِعْلِ وَالْمَفْهُومِ جُلُّ النَّاسِ (وخص بالإجماع) كقوله تعالى: { وما ملكت أيمانكم } [النساء: 3] أخرج منه الإجماع أخت الرضاع، ومطوعة الأباء والأبناء (والقياس) المستند إلى نص خاص ولو كان خبر واحد، فقد خص من قوله تعالى { الزانية والزاني } [النور: 2] الأمة فعليها نصف ذلك بقوله تعالى: { فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب } [النساء: 25] والعبد يقاس على الأمة (وَالْفِعْلُ) أي فعله صلى الله عليه وسلم كما لو قال الوصال حرام على كل مسلم ثم فعله فيكون العموم بالنسبة لغيره (والمفهوم) مخالفة كقوله عليه الصلاة والسلام " في كل أربعين شاة شاة "⁽²⁾ مخصص بمفهوم قوله في الغنم السائمة الزكاة⁽³⁾ وهو عدم الزكاة في المعلوفة عند من قال به، ومفهوم موافقة نحو: ليُّ الواجد يحل عرضه وعقوبته⁽¹⁾ مخصص بمفهوم الموافقة من قوله تعالى: { ولا تقل لهما أف } [الإسراء: 23] في الوالد فالعقوبة هنا الحبس فلا يحبس الوالد في دين ابنه (جُلُّ النَّاسِ).

(1) انظر إرشاد الفحول ص 161 وشرح تنقيح الفصول ص 165 قال القرافي وعندنا العوائد مخصصة للعموم قال الإمام إن علم وجودها في زمن الخطاب وهو متجه.
(2) البخاري (1454) وغيره .
(3) [Error! Not a valid link.](#) البخاري (1454) وأبوداود (1567) والترمذي (621) .

(1) البخاري (2451) وبلوغ المرام (887) .

فصل في تعريف المطلق والمقيد وحكميهما

214- مَا كَانَ قَدْ دَلَّ بِلا قَيْدٍ عَلَى مَاهِيَةٍ لِمُطْلَقٍ قَدْ جُعِلَا

215- وَقِيلَ مَا دَلَّ عَلَى مَا شَاعَ فِي جِنْسٍ وَقَابِلٌ بِمُقَيِّدٍ تَفِي (1)

216- وَمَا مَضَى قَبِيلَ فِي التَّخْصِيصِ يُغْنِيكَ عَنْ إِعَادَةِ التَّنْصِيصِ

(ما كان قد دلّ بلا قيد) من وحدة أو غيرها (على ماهية المطلق قد جعلنا وقيل ما دل على ما شاع) أي ما دل على الوحدة الشائعة في الجنس فيرادف النكرة وهو قول الأمدي وابن الحاجب ، وتظهر فائدة الخلاف فيمن قال لا مرأته إن كان حملك ذكرا فأنت طالق فكان ذكرين فتطلق على الأول دون الثاني، وقال جمال الدين: اللفظ في المطلق والنكرة واحدٌ والفرق بينهما في الاعتبار أن اعتباره في الدلالة على الماهية بلا قيد قد سمي مطلقاً واسم جنس أو مع قيد الوحدة الشائعة سمي نكرة (وقابل بمقيد تفي، وما مضى قبيل في التخصيص، يغنيك عن إعادة التنصيص) في المقيد فما جاز تخصيص العام به يجوز تقييد المطلق به ومالا فلا، فيجوز تقييد الكتاب والسنة بالسنة وبالكتاب وتقييدهما بالقياس والمفهوم وفعل النبي صلى الله عليه وسلم وتقريره.

217- لِشَبْهِهِ الْبَابِيْنَ فِيمَا ذَكَرُوا إِلَّا زِيَادَةَ هُنَا تُفَرِّرُ

218- وَيُحْمَلُ الْمُطْلَقُ فِي الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ الْمُحْكَمَةَ الْخِطَابِ

219- عَلَى الْمُقَيِّدِ إِذَا مَا اجْتَمَعَا حُكْمًا وَمُوجِبًا وَأَثْبَتَا مَعَا

220- وَلَمْ يَكُنْ مُؤَخَّرًا عَنِ الْعَمَلِ فَمُطْلَقٌ مُقَيِّدٌ بِمَا حَصَلَ

(لشبهه البابيين) التخصيص والتقييد (فيما ذكروا، إلا زيادة هنا تفرّر) وهي: (ويحمل المطلق في الكتاب والسنة المحكمة الخطاب على المقيد إذا ما اجتمعاً، حكماً وموجباً) أي سبباً (وأثبتنا معاً، ولم يكن مؤخراً عن العمل، فمطلق مقيد بما حصل) كإطلاق الغنم في حديث وتقييدها في آخر بالسوم.

(1) في (ج) مقابل المقيد.

221- وَإِنْ تَأَخَّرَ فَنَاسِخٌ وَإِنْ تَوَافَقَا فِي الْحُكْمِ فَالْحَمْلُ قَمِنْ

222- أَمَا إِذَا مَا اخْتَلَفَا فِي السَّبَبِ وَالْحُكْمِ أَوْ فِي الْحُكْمِ فَالْحَمْلُ أَبِي

(وإن تأخر) المقيد على العمل بالمطلق (فناسخ) المقيد للمطلق كما لو قال عليه الصلاة والسلام في القتل عتق رقبة فأعتق رقبة كافرًا ثم أعتق رقبة مؤمنة (وإن توافقا في الحكم) واختلفا في السبب (فالحمل قمن) عند أكثر الشافعية وكثير من المالكية كالعتق مقيد في القتل مطلق في الظهر (أما إذا ما اختلفا في السبب والحكم) فلا يحمل إجماعاً كتقبيد الشهادة بالعدالة وإطلاق الرقبة في الظهر (أو في الحكم) دون السبب كتقبيد الوضوء بالمرافق وإطلاق التيمم فالسبب واحد وهو الحدث (فالحمل أبي) وقيل يحمل.

وأما إن كانا منفيين أو منهيين نحو لا يجزئ عتق مكاتب لا يجزئ عتق مكاتب كافر لا تعتق مكاتباً لا تعتق مكاتباً كافرًا فالقائل بحجة مفهوم المخالفة يقيد المطلق بالمقيد، وإن كان أحدهما أمراً والآخر نهياً نحو لا تعتق رقبة أعتق رقبة مؤمنة فالمطلق مقيد بغير الصفة التي في المقيد⁽¹⁾.

(1) شرح تنقيح الفصول ص 209.

فصل في المبين والمجمل والظاهر والمؤول

223- مُتَّضِحُ الدَّلَالَةِ الْمُبَيَّنُّ وَمُجْمَلٌ نَقِيضُهُ الْمُعَيَّنُ

224- ثُمَّ هُوَ فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّرْكِيبِ كَالْقُرْءِ يَعْفُو بِلَا تَرْتِيبِ

225- وَقِيلَ مَا يَحْتَاجُ لِلْبَيَانِ وَرَسْمُهُ عِنْدَ أُولِي الْبَيَانِ (1)

226- إِخْرَاجُ مُشْكِلٍ مِنَ الْخَفَاءِ لِحَيْزِ الْوُضُوحِ وَالْجَلَاءِ

(متضح الدلالة) وهو ما يدل بالوضع على معنى واحد إما بالأصالة أو بعد البيان (المبين ومجمل) وهو ما يفتقر إلى البيان لكونه دائراً بين احتمالين فصاعداً كالمشترك (2) (نقيضه المعين ثم هو في الأفراد والتركيب كالقرء) مثال الأول مشترك بين الطهر والحيض (يعفوا) مثال الثاني في قوله تعالى: { الذي بيده عقدة النكاح } [البقرة: 237] متردد بين الولي والزوج (بلا ترتيب، وقيل ما يحتاج للبيان. ورسمه) أي البيان بمعنى التبيين (عند أولي البيان.. إخراج مشكل من الخفاء لحيز الوضوح والجلء).

227- وَهُوَ يَكُونُ تَارَةً بِالْفِعْلِ وَتَارَةً بِالتَّرْكِكِ أَوْ بِالقَوْلِ

228- وَلَا يَجُوزُ عِنْدَ ذِي احْتِجَاجٍ تَأْخِيرُهُ عَنِ وَقْتِ الْإِحْتِجَاجِ

229- أَمَّا إِلَيْهِ فَالْجَوَازُ نَقْلًا عَنْ جُلْهِمٍ وَبَعْضُهُمْ قَدْ حَظَّلَا

230- ثُمَّ الْمُبَيَّنُّ عَلَى ضَرْبَيْنِ نَصٌّ وَظَاهِرٌ مِنَ الْوَجْهِينِ

(وهو) أي البيان (يكون تارةً بالفعل) " كحجه صلى الله عليه وسلم مبيناً" (1) لقوله تعالى: { والله على الناس حج البيت } [آل عمران: 97] الآية " وبيان جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم أوقات الصلاة بأن صلى به" (2) (وتارة بالترك) كتركه صلى الله عليه وسلم للجلسة الوسطى لما قام ليعلم عدم وجوبها، " وتركه للجلوس وشربه قائماً" (3) بعد " نهيهِ عن الشراب قائماً" (4) (أو بالقول) كقوله

(1) في (ج) (ورسمه عند ذوي الأذهان).

(2) المشترك: هو اللفظ الواحد المتعدد المعنى الحقيقي.

(1) وردت صفة حجه صلى الله عليه وسلم في كتب السنة الصحيحة

(2) البخاري الحديث (521) و الموطأ (1)

(3) البخاري (1224) و مسلم (389)

(4) البخاري (1637) و مسلم (2024) و (2027)

صلى الله عليه وسلم " فيما سقت السماء العشر" (5)، مبينا قوله تعالى: { وأتو حقه يوم حصاده } [الأنعام: 41] ويكون بالكتابة " كالكتب بمقادير الزكاة والديات" (6) وبالإشارة كإشارته إلى الحرير وقال: " هذا حرام على ذكور أمتي" (7) ولا يجوز عند ذي احتجاج تأخيره عن وقت الاحتياج، وقيل يجوز لكنه لم يقع وهو الذي ذهب إليه ابن السبكي والخلاف مبني على جواز التكليف بالمحال (أما إليه فالجواز نقلاً) بل واقع عند الجمهور (عن جلهم وبعضهم قد حظلاً) منع وقوعه وهو بعض المالكية والحنفية ودليل الوقوع قصة بني إسرائيل (ثم المبين على ضربين نص وظاهر من الوجهين).

231- فَالْنَصُّ عُرْفًا هُوَ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى فَقَطَّ وَلَمْ يَكُنْ مُحْتَمِلًا

232- لِغَيْرِهِ وَالظَّاهِرُ الرَّاجِحُ مِنْ أَمْرَيْنِ وَالْمَوْوَلُ الْمَرْجُوحُ إِنْ

233- يُحْمَلُ عَلَيْهِ ظَاهِرٌ لِأَجْلِ مَا عَارَضَهُ نَحْوُ بَأْيِدٍ فَاعْلَمًا

(فالنص عرفاً) اصطلاحاً (هو ما دل على معنى فقط) كزيد في نحو جاء زيد فإنه مفيد للذات المشخصة من غير احتمال لغيرها، وقد يطلقون النص على الظاهر وعلى ما أفاد أي معنى كان، وهو غالب الفقهاء يقولون نص مالك وابن القاسم (1) على كذا، ويطلق على كلام الوحي كتاباً أو سنة ويقابله القياس والاستنباط والإجماع (ولم يكن محتملاً. لغيره والظاهر) وهو الذي يحتمل (الراجح من أمرين) كالأسد للحيوان المفترس محتمل للشجاع احتمالاً مرجوحاً (والمؤول) المحتمل (المرجوح إن يحمل عليه) المرجوح (ظاهر لأجل ما عارضه) من الدليل (نحو بأيدي من قوله تعالى: { والسماء بنيناها بأيدي وإنا لموسعون } [الذاريات: 47] ظاهره الجارحة ودل الدليل على أن ذلك محال على الله تعالى فحمل على القدرة (فاعلماً) (1).

(5) تقدم تخريجه ص 112

(6) نيل الاوطار 4/149 و 70/7

(7) النسائي الحديث (768) وابن ماجه (3591)

(1) ابن القاسم: هو أبو عبدالله عبدالرحمن بن القاسم بن خالد العتقي المصري المالكي، كان زاهداً صالحاً، قال يحيى بن يحيى: كان أعلم تلامذة مالك بعلم مالك وكان له رأي يخالف مالكا، من مؤلفاته المدونة وله إجابات لأسئلة أهل العراق (ت 191هـ).

(1) قال ابن كثير: والسماء بنيناها بأيدي أي بقوة قاله ابن عباس ومجاهد وقتادة والثوري وغير واحد - تفسير القرآن العظيم ج 4 ص 279 طبعة دار عالم الكتب أولى 1416هـ.

فصل في عصمة النبي ﷺ ودلالة فعله وإقراره

- 234- عِصْمَةُ كُلِّ الْأَنْبِيَاءِ وَاجِبَةٌ لَاسِيْمًا خَيْرُ الْأَنَامِ قَاطِبُهُ
235- وَفِعْلُهُ إِمَّا بَيَانٌ مُجْمَلٌ يَكُونُ أَوْلَا ثُمَّ حُكْمُ الْأَوَّلِ
236- كَحُكْمِ مَا بَيْنَهُ مِنْ نَدْبٍ أَوْ وَجُوبٍ أَوْ إِبَاحَةٍ كَمَا حَكَوْا
237- ثَانِيهِمَا إِمَّا لِقُرْبَةٍ قَصِدُ أَوْلَا فَإِنْ كَانَ لَهَا وَقَدْ وُجِدَ
238- عَلَى اخْتِصَاصِهِ بِهِ دَلِيلٌ خُصَّ وَإِلَّا فَهُوَ مُسْتَطِيلٌ

(عصمة كل الأنبياء واجبة) فقد أجمع أهل الملل والشرائع كلها على وجوب عصمتهم من تعمد الكذب فيما دلت عليه المعجزة القاطعة على صدقهم فيه كدعوى الرسالة وما يبلغونه عن الله تعالى إلى الخلائق، ومنع الأكثرون صدور الكذب منهم سهوا وكذا الكبائر، واختلف في جواز الصغائر غير الخسة مع أنها لم تقع منهم (لاسيما خير الأنام قاطبة وفعله) صلى الله عليه وسلم (إما بيان مجمل) كبيانه صلى الله عليه وسلم للحج⁽¹⁾ (يكون أولا) بيان مجمل (ثم حكم الأول) وهو بيان مجمل (كحكم ما بينه من ندب أو وجوب أو إباحة كما حكوا) ويعرف الحكم بالتنصيص عليه من الشارع أو بعلامة فعلاية الوجوب كاقترانه بالأذان، فلا يؤذن إلا للواجب وكالقضاء فلا يقضي إلا الفرض ما عدا الفجر على خلاف فيه⁽¹⁾ وعلامة النذب قصد القرية مجرداً عن قصد الوجوب ككونه صلاة أو وضوءاً أو ذكراً (ثانيهما) أن يكون بيان مجمل (إما لقربة قصد) كالصلاة والصوم (أولا) كالأكل والشرب والقيام والعود وغير ذلك من الأفعال المركوزة في الجبل (فإن كان لها وقد وجد على اختصاصه) أي النبي (به دليل)

(1) المجمل لغة المبهم والمجموع مأخوذ من الإجمال وهو الإبهام وعدم التفصيل، أما تعريفه اصطلاحاً فقد قال الشيرازي في اللمع: المجمل ما لا يعقل معناه من لفظه ويفتقر في معرفة المراد منه إلى غيره، وقال ابن الحاجب: المبهم ما لم تتضح دلالاته. انظر اللمع لأبي إسحاق الشيرازي ص 111 – ومختصر المنتهى 158/2.

(1) هذه المسألة فيها خلاف عند أهل العلم فمن العلماء من لا يخص الواجب بالقضاء كالشافعية ولهم أدلة على ذلك وانظر نشر البنود 17/2.

كخصائصه صلى الله عليه وسلم المشهورة (خص وإلا فهو مستطيل) عام
فنتستوي معه أمته فيه.

- 239- وَهُوَ عَلَى الْوُجُوبِ عِنْدَنَا حُمِلَ وَالنَّدْبُ وَالْوَقْفُ عَنِ الْقَاضِي نُقِلَ(2)
240- أَمَّا إِذَا كَانَ لِجِرِّي الْعَادَةِ كَالْأَكْلِ فَالْبَاجِي عَلَى الْإِبَاحَةِ
241- يَحْمِلُ وَالتَّبَعُضُ مِنَ الْأَصْحَابِ قَالُوا عَلَى النَّدْبِ وَالِاسْتِحْبَابِ
242- وَإِنْ أَقَرَّ الْمُصْطَفَى شَخْصًا عَلَى أَمْرِ فَذَلِكَ جَائِزٌ لَنْ يُحْطَلَا
243- إِلَّا إِذَا تَقَدَّمَ الْإِنْكَارُ وَعَلِمَ التَّحْرِيمَ فَالْإِقْرَارُ
244- لَيْسَ لَهُ حِينَئِذٍ دَلَالَةٌ عَلَى الْجَوَازِ فَاسْتَمِعْ مِثْلَهُ

(وهو) أي الفعل للقربة (على الوجوب عندنا) أي المالكية وفاقا لبعض
الشافعية كقوله تعالى: { وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا }
[الحشر: 7] لأن الوجوب هو الأحوط ، إلا إذا انتفى دليل الوجوب
وقربنته فيكون ندباً (حمل والندب) عند الشافعية وبعض المالكية (والوقف
عن القاضي) أي أبي بكر الباقلاني وفاقا للإمام (نقل). أما إذا كان لجري
العادة، كالأكل فالباجي على الإباحة) في حقنا لأنه القدر المحقق والحرام
والمكروه منفيان عنه (يحمل والبعض من الأصحاب) أي المالكية (قالوا
على الندب والاستحباب) للأمر (وإن أقر المصطفى) صلى الله عليه وسلم
(شخصاً على أمر فذاك جائز لن يحطلا) لأنه لا يقر أحداً على باطل كغيره
من الأنبياء لوجوب تغيير المنكر عليهم فإذا أقره فهو جائز لعدم إنكاره
عليه السلام على أبي بكر لما أتاه بلبن من عند راع في مخرجه للهجرة فدل
ذلك على جوازه⁽¹⁾ (إلا إذا تقدم الإنكار وعلم التحريم فالإقرار ليس له حينئذ
دلالة على الجواز فاستمع مثاله).

(2) هذا البيت ساقط من (ج).

(1) البخاري الحديث رقم (2439).

- 245- كَمَشِي كَافِرٍ إِلَى الْكَنِيسَةِ وَقَدْ رَأه سَيِّدُ الْبَرِيَةِ
246- (1)فَتَرَكُهُ الْإِنْكَارَ عِلْمًا مِنْهُ بِأَنَّ ذَاكَ لَيْسَ يُغْنِي عَنْهُ
247- وَإِنْ أَقَرَّ بَعْدَ أَنْ تَقَرَّرَا حَظَرَ فَنَسَخَ عِنْدَ إِقْرَارِ جَرِي
(كمشي كافر إلى الكنيسة وقد رآه سيد البرية، فَتَرَكُهُ الْإِنْكَارَ عِلْمًا مِنْهُ،
بِأَنَّ ذَاكَ لَيْسَ يُغْنِي عَنْهُ) (قال بعضهم) (2): وهذا مردود بأنه يجب الإنكار
عليه ليزول توهم الإباحة (وإن أقر بعد أن تقررا حظر فنسخ) على قاعدة
أن الدليلين الشرعيين إذا تَعَارَضَ وتأخر أحدهما عن الآخر كان المتأخر
ناسخاً للمتقدم (عند إقرار جرى).

(1) في (أ) فترك الإنكار.

(2) ما بين القوسين مكتوب بخط مغاير على الهامش.

فصل في تأسيسه ﷺ بشرع من قبله

248- وَلَمْ يَكُنْ هَذَا النَّبِيُّ الْمُهْتَدِي قَبْلَ النَّبُوءَةِ بِشَرْعٍ مُقْتَدٍ

249- وَقِيلَ بَلْ كَانَ بِشَرْعٍ سَبَقًا مُقْتَدِيًا وَالْأَمْدَى الْوَقْفَ انْتَقَى

250- لَنَا عَلَى انْتِقَائِهِ لَوْ كَانَا لَثَبْتُ الْفَخْرُ بِهِ وَبَانَا

251- وَلَمْ يَكُنْ فَلَمْ يَكُنْ وَبَعْدَهَا كَانَ مُعْبَدًا بِهَا⁽¹⁾ وَمَا أَرْذَى

(ولم يكن هذا النبي المهتدي قبل النبوة بشرع مقتد وقيل بل كان بشرع سبقاً مقتدياً والآمدى الوقف انتقى) اختار (لنا) دليل (على انتقائه) أي التعبد (لو كانا لثبت الفخر) لأهل تلك الملة (به وبانا)، ولم يكن ذلك الفخر (فلم يكن) ذلك التعبد (وبعدها) أي النبوة (كان معبداً بها) على الصحيح عند مالك وجمهور أصحابه وأصحاب الشافعي وأبي حنيفة وكذا أمته إلا ما خص الدليل لقوله تعالى: { فبهدهم اقتده } [الأنعام: 90]. خلافاً للقاضي أبي بكر الباقلاني وجماعة من المالكية⁽²⁾ (وما ازدهى).

(1) في نسخة (ج) كان معبداً به.

(2) شرح تنقيح الفصول للقرافي ص 231.

فصل تعريف النسخ وأقسامه

- 252- النَّسْخُ بَيْنَ النَّقْلِ وَالْإِزَالَةِ مُشْتَرِكٌ فَحَقَّقِ الدَّلَالَةَ
253- وَقِيلَ فِي الْأَوَّلِ بِالْمَجَازِ وَضِدَّهُ وَاخْتَارَ ذَلِكَ الرَّازِي
254- وَحَدَّثَهُ، عُرْفًا بِلَا ارْتِيَابٍ رَفَعَ لِحُكْمِ الشَّرْعِ بِالْخُطَابِ (1)
255- مُؤَخَّرًا وَجَازَ نَسْخَ الرَّسْمِ كَ"الشَّيْخِ وَالشَّيْخَةِ" دُونَ الْحُكْمِ
(النسخ بين النقل) كمنسخت الكتاب (والإزالة) كمنسخت الشمس الظل
(مشترك فحقق الدلالة وقيل في الأول) وهو النقل (بالمجاز) وقيل ضده هو
الحقيقة (واختار ذلك الرازي وحده عرفاً بلا ارتياب) شك (رفع لحكم
الشرع) السابق (بالخطاب) (اللاحق (مؤخراً) فخرج ما لم يكن مؤخراً مع
التراخي لقوله تعالى: .. أفعل ولا تفعل وهو غير واقع (وجاز نسخ الرسم)
دون الحكم (كالشيخ والشيخة) " إذا زنيا فارجموهما " (2) رواه
البخاري (3) (دون الحكم) " لأمره صلى الله عليه وسلم برجم المحصنين (4)
" وهما المراد بالشيخ والشيخة.
- 256- وَعَكْسُهُ كَالصَّوْمِ وَالْجِهَادِ وَنَسْخُ كُلِّ كَالرِّضَاعِ بَادٍ
257- وَهُوَ لِعَيْرٍ بَدَلٍ أَوْ لِبَدَلٍ كَأَيَّةِ الْعِدَّةِ وَالنَّجْوَى نَزَلُ
258- وَالنَّسْخُ لِلْأَثْقَلِ أَيْضاً قَدْ وَرَدَ كَالْحَبْسِ لِلْحَدِّ وَلِلْأَخْفِ قَدْ
259- أَتَى كَصَبْرِ وَاحِدٍ لِعَشْرِهِ بِإِثْنَيْنِ وَهُوَ قَبْلَ فِعْلِ نَمِ يَرَهُ
260- قَوْمٌ وَعِنْدَنَا حَكَى الْأَصْحَابِ جَوَّازَهُ وَيُنَسَخُ الْكِتَابُ

(وعكسه) وهو نسخ الحكم دون الرسم (كالصوم) في قوله تعالى: {
وعلى الذين يطيقونه..} [البقرة: 184] (والجهاد) في قوله: { إن يكن
منكم عشرون صابرون..} [الأنفال: 65] (ونسخ كل كالرضاع باد) فيما

(1) في نسخة (ج) في الخطاب.

(2) رواه أحمد 183/5 والدارمي حديث رقم (2323) .

(3) البخاري هو شيخ الإسلام وإمام الحفاظ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي مولا هم
ت256 هـ .

(4) رواه البخاري (6812) ومسلم (1691) وأبو داود (4418) والترمذي (1431) وغيرهم .

روى مسلم⁽¹⁾ عن عائشة رضي الله عنها " كان فيما أنزل أي من القرآن عشر رضعات يحرم من " ⁽²⁾ (وهو لغير بل أو لبدل) لف ونشر غير مرتب نحو: { والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية.. } [البقرة: 234] الآية نسخت بالأخرى. ونحو قوله تعالى: { فقدموا بين يدي نجواكم صدقة } [المجادلة: 13] نسخت بلا بدل (كآية العدة والنجوى نزل - والنسخ للأثقل أيضاً قد ورد كالحبس للحد) وهو قوله تعالى: { فأمسكوهن في البيوت } [النساء: 15] نسخت بآية الحد (ولالأخف قد.. أتى كصبر واحد لعشرة) كقوله تعالى: { الآن خفف الله عنكم } [الأنفال: 66] نسخت ما قبلها (بائنين وهو قبل فعل لم يره قوم) من الشافعية والحنفية والمعتزلة (وعندنا حكى الأصحاب) من المالكية (جوازه⁽¹⁾) وينسخ الكتاب به كنسخ الاعتداد بالحوال بأربعة أشهر وعشر.

261- بِهِ وَسُنَّةٌ بِهِ ثُمَّ بِهَا إِذَا تَسَاوَيَا فَكُنْ مُنْتَبِهَا

262- بِأَنْ تَوَاتَرَا مَعًا أَوْ كَانَا أَحَادًا أَوْ مَنَسُوحًا اسْتَبَانَا

263- فَقَطَّ مِنَ الْأَحَادِ دُونَ النَّاسِخِ وَالْعَكْسُ مَمْنُوعٌ لِكُلِّ رَاسِخٍ

(وسنة به) أي الكتاب كنسخ لإستقبال بيت المقدس الثابتة بالسنة⁽²⁾ لقوله تعالى { فول وجهك شطر المسجد الحرام } [البقرة 144] (ثم بها) كقوله

(1) مسلم: هو الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري إمام أهل الحديث من شيوخه أحمد بن حنبل ومن تلامذته الترمذي ت 261هـ.

(2) صحيح مسلم رقم (1452) وأبوداود (20629) وابن ماجه (1942) .

(1) يعني أن بعض المالكية يرى أن النسخ قبل وقوع الفعل جائزٌ وواقعٌ وذلك للنقل الصحيح، كما قال تعالى {وقدینه بذبحٍ عظیم} [الصافات الآية 107] وكنسخ خمس وأربعين صلاة بعد فرضها ليلة الإسراء حتى لم يبق من الخمسين إلا خمسٌ والحكمة في النسخ قبل الفعل الاختبار

(2) البخاري الحديث رقم (399) ومسلم (525)، وانظر مراقي السعود ص 248

(3) مسلم الحديث رقم (977) وأبوداود (3235) والترمذي (1054) .

(4) اختلف أهل العلم في نسخ القرآن بأخبار الأحاد قال القرافي: وأما جواز نسخ الكتاب بالأحاد فجائز عقلاً غير واقع سماعاً خلافاً لأهل الظاهر والباقي منا. انظر شرح تنقيح الفصول ص 244 ط دار الفكر. ومراقي السعود ص 246.

عليه الصلاة والسلام "كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها" (3) نسخ نهيه عن الزيارة (إذا تساويما فكن منتبها بأن تواترا معا أو كانا آحادا أو منسوخاً استباناً فقط من الأحاد دون الناسخ) فهو المتواتر (والعكس ممنوع لكل راسخ) وهو نسخ المتواتر بالأحاد (4).

264- وَيَنْسَخُ الْكِتَابُ مَا تَوَاتَرَا مِنْ سَنَةٍ وَبَعْضُهُمْ ذَا حَظْرٍ (1)

265- وَلَا يُرَى الْإِجْمَاعُ نَاسِخًا وَلَا مُنْتَسَخًا كَمَا حَكَى جُلُّ الْمَلَا

266- وَجَائِزُ نَسْخٍ وَجُوبِ الْمَعْرِفَةِ وَحُرْمَةُ الْكُفْرِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ

267- وَغَيْرِهِ بَلْ كُلُّ تَكْلِيفٍ عَلَى مَا اخْتَارَهُ فِي كُلِّ ذَلِكَ الْفَضْلَا

(وينسخ الكتاب ما تواتر) على الصحيح عن الجمهور واقع (من سنة وبعضهم ذا حظراً ولا يرى الإجماع ناسخاً) لأنه إنما ينعقد بعد وفاته عليه السلام إذ في حياته الحجة في قوله دونهم ولا، منتسخاً كما حكى جل الملا (جائز) عقلاً (نسخ وجوب المعرفة وحرمة الكفر لدى ذي المعرفة) خلافاً للمعتزلة المانعين جرياً على أصلهم الباطل من التحسين والتقيح (2) (وغيره بل كل تكليف) يجوز نسخه (على ما اختاره في كل ذلك الفضلاً) (3).

(1) البيت ساقط من النسخة (ج).

(2) المعتزلة حكموا العقل في الأفعال قبل البعثة، وجعلوا العقل حاكماً في تفاصيل الأحكام بناء على إدراكه جهة الحسن والقبح وهذه المسألة طويلة الذيل وموضوعها الأصلي علم الكلام – وانظر حاشية البناني على المحلي 107/1.

(3) قال السبكي: إن كل حكم شرعي يقبل النسخ، ومنع الغزالي نسخ جميع التكليف والمعتزلة نسخوا وجوب المعرفة والإجماع على عدم الوقوع (جمع الجوامع) ص 59 ط أولى دار الكتب العلمية 1421هـ، وانظر مختصر منتهى الأصول لابن الحاجب 203/2 قال في مراقي السعود: وَكُلُّ حُكْمٍ قَابِلٌ لَهُ وَفِي نَفْيِ التَّوَقُّوعِ الْإِتْفَاقُ قَدْ قَفِيَ

يعني أن كل حكم تكليفي بالنظر إليه بمفرده قابل للنسخ عقلاً وشرعاً أما نسخ كل أحكام الشريعة فهو مجمع على أنه لم يقع انظر نثر الورود ص 325 ومراقي السعود على مراقي السعود ص 250. وإحكام الفصول للباقي 431/1.

فصل في التعارض والترجيح

268- مَهْمَا يَقَعُ تَعَارُضُ النَّاطِقَيْنِ وَقَدْ تَسَاوَيَا بِدُونِ مَيِّنٍ

269- فِي رُتْبَةِ الْعِلْمِ أَوْ الظَّنِّ فَلَنْ يَخْلُوَ مِنْ أَرْبَعَةٍ فَحَصَلْنَا

270- أَوْلَاهَا عُمُومٌ كُلٌّ مِنْهُمَا تَأْنِيهِمَا خُصُوصُهُ فَلْتَعَلَّمَا

271- فَإِنْ يَعْمَا أَوْ يَخْصَا فَاجْمَعِ إِنْ أَمَكْنَ الْجَمْعُ وَإِلَّا فَدَعِ

(مهما يقع تعارض الناطقين، وقد تساويا بدون مَيِّن) بأن كانا معلومين أو متطوقين (فلن يخلو من أربعة فحصلنا أولها عموم كل منهما، تأنيهما خصوصه فلتعلما) أو عموم واحد وخصوص الآخر أو أحدهما عام من وجه وخاص من وجه، (فإن يعما أو يخصا فاجمع إن أمكن الجمع) لأن إعمال كل واحد منهما أولى من إهمال أحدهما مثاله حديث "ألا أخبركم بخير الشهود الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها"⁽¹⁾ وحديث "خيركم قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يكون بعدهم قوم يشهدون قبل أن يستشهدوا"⁽²⁾ يحمل الأول على ما إذا كان من له الشهادة غير عالم بها والثاني عالم وكحديث رش الرجلين في الوضوء وحديث غسلهما⁽¹⁾ يجمع بينهما أن الرش حال التجديد (وإلا فدع) أي اترك العمل إلى أن يظهر ترجيح لأحدهما مثاله قوله تعالى: { وما ملكت أيمانكم } [النساء: 3] وقوله تعالى: { وأن تجمعوا بين الأختين } [النساء: 23] الأول يجوزهما والثاني يحرمهما فيحكم الفقهاء بالتحريم لدليل آخر وهو أن الأصل في الأبضاع التحريم.

(1) رواه مالك الموطأ (1462) ومسلم (1719) .

(2) البخاري (2508) ومسلم (2535)

(1) غسل الرجلين في الوضوء رواه البخاري (165) و مسلم (235) وغيرهما، وانظر في رش الرجلين و التحقيق في معناه ابن كثير 38/2 ط دار ابن كثير 1416 هـ

- 272- إن جهل التاريخ أما إن علم فَنَسَخُ أول بآخر لزم
273- إن كان قابلاً له وإلا تساقطاً وَالثالث استقلاً
274- بأن تُقَدِّمَ الأخصَّ إن جهل تاريخه عن الأعمِّ المُحتمِلِ
275- لأنه لا يَقْتَضِي إلغاءَ ورابع الأقسام إن (2) تراء
276- يُخَصُّ كُلُّ بِخُصُوصِ الآخر إن أمكن التخصيص عند الناظر

(إن جهل التاريخ أما إن علم) التاريخ (فمنسوخ أول بآخر لزم إن كان قابلاً له وإلا تساقطاً) وإن تقارنا في الورد من الشارع خير المجتهد (والثالث استقلاً بأن تقدم الأخص إن جهل تاريخه) وكذا إن علم تاريخ الأخص ويكون ناسخاً إن تأخر عن العمل بالعام ومخصصاً إن لم يتأخر عن العمل وكذا إن تأخر العام خلافاً للحنفية وإمام الحرمين في أن العام ناسخ للخاص إذا تأخر (عن الأعم المحتمل) كحديث الصحيحين "فيما سقت السماء العشر (1)" وحديث " ليس فيما دون خمسة أوسق صدقه" (2) فيخصص الأول بالثاني (لأنه لا يقتضي إلغاء ورابع الأقسام إن تراء يخص كل بخصوص الآخر) كحديث أبي داود "إذا بلغ الماء قلتين فإنه لا ينجس" (3) مع حديث ابن ماجه "الماء لا ينجسه إلا ما غلب على طعمه ولونه وريحه" (4) فالأول خاص في القلتين (5) عام في المتغير وغيره والثاني خاص في المتغير عام في القلتين وما دونهما فيخصص عموم الأول بخصوص الثاني فيحكم بأن القلتين ينجسان بالتغيير ويخصص عموم الثاني بخصوص الأول فيحكم بأن ما دون القلتين نجس وإن لم يتغير وهو مذهب الشافعية (إن أمكن التخصيص عند الناظر).

(2) في نسخة (ج) الأفعال.

(1) تقدم تخريجه ص 113 .

(2) تقدم تخريجه ص 112.

(3) رواه أبوداود (63) والترمذي (67) والنسائي (52) وبنحوه زواه ابن ماجه (517) ،وتكلم ابن عبد البر في سند هذا الحديث في "التمهيد" (329) والاستنكار 101/2 وانظر نيل الأوطار 43/1.

(4) رواه ابن ماجه والبيهقي وضعفه ابن حاتم انظر سبل السلام 22/1 ط دار الجيل .

(5) القلة إناء للعرب كالجرة الكبيرة وقد يجمع علي قل .

- 277- وَإِنْ يَكُنْ مُمْتَنِعًا صَارَ إِلَى تَرْجِيحِ وَاحِدٍ إِذَا مَا اِحْتَمَلَا
278- وَطَرُقُ التَّرْجِيحِ فِي الْأَخْبَارِ وَفِي الْقِيَاسِ جَمَّةٌ (1)
279- فَلَنَقْتَصِرَ عَلَى الَّذِي ذَكَرْتُمْ وَلَنَصْرِفَ الْقَوْلَ لِمَا قَصَدْتُمْ
(وإن يكن ممتنعاً صار إلى ترجيح واحد) كحديث البخاري "من بدل دينه فاقتلوه" (2) وحديث الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم " نهى عن قتل النساء " (3) فالأول عام في الرجال والنساء خاص في أهل الردة، والثاني خاص في النساء عام في الحربيات والمرتدات فيرجح الثاني لاتفاق الشيخين عليه (إذا ما احتملا وطرق الترجيح في الأخبار وفي القياس جممة المقدار) أفردوا له كتاباً (فلنقتصر على الذي ذكرته ولنصرف القول لما قصدته).

(1) في نسخة (ج) جملة .

(2) رآه الجماعة لإسلام البخاري (6922) وأبوداود (4351) والترمذي (1458) وابن ماجه (2535) .

(3) البخاري (3015) ومسلم (1744)

فضل في الإجماع وأقسامه

- 280- أَجْمَعْتَ أَي أَرْمَعْتَ وَالْقَوْمُ عَلَى (1) أَمْرٍ إِذَا مَا اتَّفَقُوا نَلَتْ الْعَلَى
281- وَهُوَ اتِّفَاقُ فُقَهَاءِ عَصْرِ (2) مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ دُونَ نَكْرِ
282- مِنْهُمْ عَلَى أَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ ثُمَّ هُوَ حُجَّةٌ عَلَى الْمَشْهُورِ
283- لِعِصْمَةِ الْأُمَّةِ أَنْ تَجْتَمِعَا عَلَى ضَلَالَةٍ فَكُنْ مُتَّبِعًا

(أجمعت أي أزمعت والقوم على أمر إذا ما اتفقوا نلت العلى وهو اتفاق) أي اشتراك في القول أو الفعل أو الاعتقاد (فقهاء عصر) وهم المجتهدون فلا يعتبر موافقة الأصوليين لهم ولا العوام على الصحيح (من هذه الأمة دون نكر منهم على أمر من الأمور) شرعياً كان أو عرفياً (ثم هو) أي الإجماع (حجة على المشهور) (خلافًا للنظام⁽³⁾ والشيعية والخوارج) لعصمة الأمة أن تجتمع على ضلالة لقوله عليه السلام: "أمّتي لا تجتمع على ضلالة"⁽⁴⁾ ولقوله تعالى: { ويتبع غير سبيل المؤمنين } [النساء: 114] (فكن متبعا) .

- 284- ثُمَّ انْقِرَاضُ الْعَصْرِ غَيْرُ مُشْتَرَطٍ عَلَى الصَّحِيحِ فِيهِ عِنْدَ مَنْ فَرَطَ
285- وَلَا يَجُوزُ نَقْضُهُ إِذَا انْعَقَدَ لَهُمْ وَلَا لِعَيْرِهِمْ إِذَا اجْتَهَدُوا
286- وَمَنْ رَأَى اشْتِرَاطَهُ لَنْ يَحْظُلَا قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعَصْرِ نَقْضُهُ وَلَا
287- يَنْعَقِدُ الْإِجْمَاعُ (1) عِنْدَهُ مَتَى تَخَالَفَ فِي عَصْرِهِمْ قَدْ ثَبَتَا

(ثم انقراض العصر غير مشروط) لتجدد الولادة كل يوم فيتعذر (على الصحيح) خلافًا لقوم من الفقهاء والمتكلمين يعتبر عندهم قول من ولد في حياتهم وتفقه (فيه) عند من فرط ولا يجوز نقضه إذا انعقد لهم ولا لغيرهم)

(1) في نسخة (ج) أجمعت أي أزمعت القوم على ما أمر إذا ما اتفقوا نلت العلى.

(2) في نسخة (ج) علماء العصر.

(3) النظام: هو إبراهيم بن يسار أبو إسحاق من كبار المعتزلة وأستاذ الجاحظ وشيخ النظامية من فرق المعتزلة توفي ما بين 220 و230هـ.

(4) أخرجه أحمد والطبراني وغيرهما انظر المقاصد الحسنة ص 460 رقم (1288) .

(1) في نسخة (ج) ينصرف الإجماع وهو خطأ.

نقضه (إذا اجتهد ومن رأيي اشتراطه لن يحظلا قبل انقضاء العصر نقضه) فلم أن يرجعوا عن ذلك الحكم (ولا ينعقد الإجماع عنده متى تخالف في عصرهم قد ثبتنا).

- 288- وَلَيْسَ شَرْطُهُ بُلُوغَ الْقَوْمِ حَدَّ التَّوَاتُرِ لَدَى ذِي فَهْمٍ (1)
 289- وَلَا عُمُومَ الاجْتِهَادِ مُطْلَقًا فِي كُلِّ فَنٍ عِنْدَ مَنْ قَدْ حَقَّقَا (2)
 290- بَلْ شَرْطُهُ عِنْدَهُمُ الْمُسْتَنْدُ عَنِ نَصِّ أَوْ أَمَارَةٍ تُعْتَمَدُ (3)
 291- كَذَا الْقِيَاسُ عِنْدَ جَلِّ النَّبَلَا وَفِي وَقُوعِهِ إِخْتِلَافٌ (4) حَصَلَا
 292- ثُمَّ هُوَ قَوْلِيٌّ وَفِعْلِيٌّ أَتَى وَفِي السُّكُوتِي خِلَافٌ ثَبَّتَا

(وليس شرطه بلوغ القوم حد التواتر) فلو لم يبق إلا واحد والعياذ بالله تعالى كان قوله حجة، وقيل لا بد أن يبقى اثنان (لدى ذي فهم ولا عموم الاجتهاد مطلقا في كل فن) فالمعتبر في كل فن أهل الاجتهاد في ذلك الفن وإن لم يكونوا من أهل الاجتهاد في غيره فيعتبر في الكلام المتكلمون وفي الفقه الفقهاء (عند من قد حققا بل شرطه عندهم المستند) وقال قوم لا يشترط بأن يلهموا الاتفاق على الصواب وادعوا وقوع صور من ذلك (عن نص أو أمانة) خفية أو دلالة فالأمانة أمر يفيد الظن فيمكن الاشتراك فيه كما أن الغيم إذا شاهده أهل الأرض كلهم اشتركوا في غلبة الظن من قبليه بالمطر وكذلك أمانة الخجل والوجل المفيدة لظن ذلك والدلالة أمر يفيد القطع (تعتمد كذا القياس عند جل النبلا) يكون مستندا (وفي وقوعه) أي إجماع القياس فقال ابن الحاجب الظاهر وقوعه كإجماعهم على إمامة أبي بكر

(1) في نسخة (ج) لدى ذي الفهم.
 (2) في نسخة (ج) عند من تحققا.
 (3) في نسخة (ج) أمانة تستند.
 (4) في (ج) خلاف

رضي الله عنه قياساً على إمامة الصلاة وكإجماعهم على تحريم شحم الخنزير قياساً على لحمه وقيل بعدم وقوعه وهو محجوج بهذا (اختلاف حصلاً ثم هو) أي الإجماع (قولي وفعلي أتى وفي السكوتي) وهو أن يقول بعض المجتهدين حكماً ويسكت الباقيون عنه بعد العلم به (خلاف ثبتاً) هل هو إجماع أم لا؟ وهل حجة ثالثها حجة لا إجماع ورابعها حجة بشرط الانقراض وقال قوم إن كان الساكتون أقل.

- 293- وَقَوْلُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَصْحَابِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ عَلَى الْأَحْزَابِ
294- وَقِيلَ حُجَّةٌ وَقَالَتْ فِرْقَةٌ إِنَّ خَالَفَ الْإِجْمَاعَ فَهُوَ حُجَّةٌ
295- لِلنَّاسِ فِي تَعْرِيفِهِ اضْطِرَابٌ كَالْعِلْمِ وَالْمَعْرِفِ الصَّوَابِ

(وَقَوْلُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَصْحَابِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ عَلْنَا الْأَحْزَابِ)، أي الصحابة اتفاقاً ولا على غيرهم على القول الجديد للشافعي وعلى القديم هو حجة كقول مالك(1)

(1) انظر شرح تنقيح الفصول ص 350.

(وقالت فرقة إنْ خَالَفَ الْقِيَاسَ فَهُوَ حِجَةٌ (1) لِلنَّاسِ فِي تَعْرِيفِهِ
اضْطِرَاب (2) كَالْعِلْم (3) وَالْمَعْرِفِ الصَّوَاب (4)).

-
- (1) والقول الرابع أن حجة إنه وافق القياس – إرشاد الفحول ص 243.
- (2) لقد عرف العلماء الصحابي بعدة تعريفات فقليل إنه: من رأى النبي صلى الله عليه وسلم في حال إسلام الرائي وإن لم تطل صحبته له وإن لم يرو عنه هذا قول الجمهور من العلماء خلفا عن سلف، وقال آخرون لا بد في إطلاق الصحبة مع الرؤية أن يروى حديثا أو حديثين، وعن سعيد بن المسيب لا بد أن يصحبه سنة أو سنتين أو يغزو معه غزوة أو غزوتين – الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث لابن كثير ص 179 – توزيع دار الباز – ومراقي السعود ص 401 ط أولى 1413 هـ.
- (3) يعني أن الناس اختلفوا في تعريف الصحابي واضطربوا في ذلك كما اضطربوا في تعريف العلم حتى قال إمام الحرمين وتبعه الغزالي: أن الرأي الإمساك عن تعريفه لعسره، أي العلم ولم اطلع على من توقف عن تعريف الصحابي، وإنما توقف بعضهم في تعريف الخبر والعلم والوجود والعدم لأن كلا من الأربعة ضروري – حاشية البناني 163/2.
- (4) قوله والمعرف الصواب: أي الصواب تعريف الصحابي – وقد تقدم قريبا.

فصل في تعريف الخبر وأقسامه

- 296- مُحْتَمِلُ التَّكْذِيبِ وَالتَّصْديقِ لِذَاتِهِ عِنْدَ ذَوِي التَّحْقِيقِ
297- وَقَدْ نَفَى الوَاسِطَةَ الْأَقْوَامَ وَخَالَفَ الجَا حِظَّ والنَّظَامَ
298- وَمُورِدُ الصِّدْقِ وَضِدِّهِ اشْتَهَرَ فَإِنَّهُ مَا قَدْ تَضَمَّنَ الخَبْرُ
299- مِنْ نِسْبَةِ حُكْمِيَّةٍ لَا غَيْرُ وَمِنْ هُنَا قَالَ الْإِمَامُ الحَبْرُ

(محتمل التكذيب والتصديق لذاته) أي بالنظر لذات الخبر لا للمخبر والمخبر عنه احترازا عن خبر المعصوم والخبر على خلاف الضرورة كالواحد ثلث الاثنين، فالأول لا يقبل إلا الصدق والثاني لا يقبل إلا الكذب نظرا لذات المخبر والمخبر عنه (عند أولى التحقيق وقد نفى الواسطة) بين الصدق والكذب⁽¹⁾ (الأقوام)⁽²⁾ لأن الخبر إما مطابق للخارج فالصدق أولا فالكذب (وخالف الجاحظ والنظام) فيجوز العرو عندهما عن الصدق والكذب (ومورد الصدق وضده) وهو الكذب في الخبر (اشتهر فإنه ما قد تضمن الخبر من نسبة حكمية لا غير) من الطرفين وهو المسند والمسند إليه فإذا قلت زيد بن عمر وقائم فقبل صدقت أو كذبت فالصدق والكذب راجعان إلى القيام لا إلى البنوة (ومن هنا) أي ومن أجل أن المورد النسبة الحكمية (قال الإمام الحبر).

(1) جماهير العلماء قالوا لا واسطة بين الصدق والكذب لأن الحكم إما مطابق للخارج أولا والأول الصدق والثاني الكذب وأثبت الجاحظ الواسطة بينهما فقال: الخير إما مطابق للخارج أو لا مطابق، والمطابق إما مع اعتقاد أنه مطابق أو لا وغير المطابق إما مع اعتقاد أنه غير مطابق أو لا، والثاني منهما وهو ما ليس مع الاعتقاد ليس بصدق ولا كذب واستند لما ذهب إليه ببعض الأدلة وقال النظام إن الصدق مطابقة الخبر للاعتقاد والكذب عدم مطابقته للاعتقاد قال الرازي في المحصول والحق أن المسألة لفظية – وقال القرافي والخلاف لفظي. انظر ارشاد الفحول ص 44 وشرح تنقيح الفصول ص 271.

(2) في نسخة (ج) الأعلام.

- 300- إِمَامَنَا إِنْ شَهِدَ اثْنَانِ عَلَى
301- زَيْدًا فَبِالتَّوَكُّيلِ لَا بِالنَّسَبِ
302- وَقِيلَ بِالتَّوَكُّيلِ أَصْلًا وَالنَّسَبِ
303- هَلْ وَقَعَ الْحُكْمُ عَلَى الْمَحْكُومِ
304- أَوْ وَقَعَ الْحُكْمُ عَلَى الْمَجْمُوعِ
مِنْ صِفَةٍ- الْمَوْضِعِ وَالْمَوْضُوعِ

(إمامنا) مالك (إن شهد) اثنان على أن فلان ابن فلان وكلا زيدا فبالتوكيل لا بالنسب) للموكل (قد شهدا على صحيح المذهب) لأن متعلق الشهادة خبر وهو القابل للصدق (وقيل بالتوكيل أصلاً والنسب ضمناً) وهو الراجح عند الشافعية (ومنشأ الخلاف والسبب هل وقع الحكم) أي التوكيل (على المحكوم عليه) وهو الموكل (دون وصفه المعلوم) وهو النسب وهو قول مالك (أو وقع الحكم على المجموع) وهو الموكل ونسبه وهو قول الشافعي (من صفة الموضع) أي المسند إليه والموضوع⁽¹⁾.

- 305- وَالْحُكْمُ بِالنَّسَبِ مَدْلُولٌ خَبَرٌ سَلْبًا وَإِيجَابًا وَبَعْضٌ مَنْ غَبَرَ
306- ثَبُوتُهَا، ثُمَّ هُوَ ذُو أَحَادٍ وَذُو تَوَاتُرٍ بِلَا عِنَادٍ
307- فَالْمُتَوَاتِرُ اصْطِلَاحًا هُوَ مَا رَوَاهُ قَوْمٌ يَسْتَحِيلُ فَاعْلَمَا
308- أَنْ يَتَوَاتَرُوا عَلَى افْتِرَاءٍ عَرَفَا عَنْ الْمَحْسُوسِ بِاسْتِوَاءٍ
309- وَسَطِهِ وَطَرْفِيهِ وَانْضَبَطَ بِمُوجِبِ الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ فَقَطَّ

(والحكم بالنسبة مدلول خبر سلبي وإيجاباً) أي نفيًا وإثباتًا كالحكم بالقيام في قام زيد وعدم القيام في لم يقم زيد (وبعض من غبر) وهو القرافي قال إنَّه (ثبوتها) أي النسبة خارجها في الإيجاد انتقاؤها في السلب دون الحكم بها (ثم هو) أي الخبر ذو أحاد وذو تواتر بلا عناد فالمتواتر اصطلاحاً هو ما رواه قوم) والحق أنهم غير محصورين في عدد خلافاً لمن حصرهم في اثني عشر عدد النقباء، أو العشرين، أو الأربعين أو غير ذلك (يستحيل) فاعلما أن يتواتروا على افتراء) أي كذب (عرفا عن) الأمر (المحسوس) باستواء وسطه وطرفيه) إن كان المخبر لنا غير المباشر. فالمتواتر على أربعة أحوال طرف فقط إن كان المخبر هو المباشر وطرفان بغير واسطة إن كان المخبر لنا غير المباشر وطرفان وواسطة وهو اجتماع ثلاثة

(1) حاشية البناي 175/2.

المباشر وطائفة أخرى تنقل عن الطائفة المباشرة وطرفان ووسائط كما في القرآن الكريم (وانضبط) أي المتواتر (بموجب العلم الضروري فقط) إن كان عن محسوس وأما إن كان عن عقلي فلا يحصله كتواتر الفلاسفة على قدم العالم⁽¹⁾.

- 310- وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِهِمْ إِسْلَامٌ وَلَا عَدَالَةٌ وَلَا إِمَامٌ
311- ذُو عِصْمَةٍ عِنْدَ أَوْلَى التَّبِيِّينَ وَلَا اخْتِلَافٌ نَسَبٍ أَوْ دِينٍ
312- وَمَبْلَغُ الرُّوَاةِ لَا يَنْحَصِرُ فِي عَدَدٍ مَعِيْنٍ يَقْتَصِرُ
313- عَلَيْهِ وَالْأَحَادُ مُوجِبُ الْعَمَلِ وَإِنْ ثَلَاثَةٌ رَوَوْهُ⁽²⁾ أَوْ أَقْلٌ
314- لَا الْعِلْمَ إِلَّا بِقَرِينَةٍ وَقَالَ أَحْمَدُ مُطْلَقًا وَقَوْمٌ لَا بِحَالٍ

(وليس من شرطهم إسلام) فيصح من الكافر (ولا عدالة) فيصح من الفاسق (ولا إمام) كالأنبياء (ذو عصمة عند أولى التبیین ولا اختلاف نسب) فيصح من ملة واحدة وأهل بلد واحد (أو دين) فيصح من أهل دين واحد (ومبلغ الرواة لا ينحصر) في الكثرة (في عدد معين يقتصر عليه والآحاد موجب العمل وإن ثلاثة روه أو أقل) اثنان أو واحد (لا) يوجب (العلم إلا بقرينة) حال إذا اجتمعت به حتى أفاد العلم كخبر رجل بموت آخر مع قرينة بكاء أهله وإحضار الكفن (وقال أحمد) بن حنبل يفيد مطلقاً بشرط العدالة لأنه يوجب العمل وإنما يجب العمل بما يفيد العلم لقوله تعالى: { ولا تقف ما ليس لك به علم } [الإسراء: 36]، { إن يتبعون إلا الظن } [النجم: 23] وأجيب بأن ذلك فيما يطلب فيه العلم كأصول الدين لما ثبت من العمل بالظن في الفروع (مطلقاً وقوم لا بحال) أي لا يفيد مطلقاً وما ذكره من القرينة يوجد مع الإغماء⁽¹⁾.

(1) تفصيل هذه المسألة في المراجع التالية: البحر المحيط 232/4 ونشر البنود 29/2 وشرح تنقيح الفصول ص 276 والأحكام للآمدي 15/2.

(2) في نسخة (أ) و(ب) رواه.

(1) ويقول الإمام أحمد هذا يقول ابن حزم ونسبه في الأحكام لجمهور أهل الحديث وابن خويز منداد من المالكية الأحكام في أصول الأحكام 132/1 والأحكام للآمدي 49/2.

315- وَشَرْطُهُ رُجْحَانُ ضَبْطِهِ عَلَى ذَهْوِهِ فَإِنْ تَسَاوَى فَلَا

316- يُقْبَلُ وَالْإِسْلَامُ وَالْعَدَالَةُ شَرْطَانِ وَالتَّكْلِيفُ لِامْحَالَةِ

(وشرطه رجحان ضبطه على ذهوله فإن تساوى فلا يقبل) لأنه مغفل (والإسلام) واختلف في المبتدعة.. فمنهم من منع ومنهم من فصل بين من يبيح الكذب وغيره وأجاز رواية غير المبيحين للكذب ومنع رواية المبيحين له لترويح بدعتهم كالخطابية⁽²⁾ (والعدالة شرطان) وهي اجتناب الكبائر وبعض الصغائر والإصرار عليها والصحابة كلهم عدول والفاسق إن كان فسقه مظنوناً قبلت روايته (والتكليف) حين الأداء (لا محالة).

317- وَقَدِّمِ الْجَرْحَ عَلَى التَّعْدِيلِ وَقِيلَ بِالْعَكْسِ وَبِالتَّفْصِيلِ

318- إِنْ كَانَ عَالِماً كَفَى وَإِلَّا لَمْ يُكْفَ فِيهِمَا فَخْذُهُ أَصْلًا

(وقدّم الجرح على التعديل) لأنها علمت ما لم تعلم (وقيل بالعكس) أي يقدم التعديل (وبالتفصيل) دون الإجمال (إن كان عالماً كفى) الإجمال (وإلا لم يكف فيهما) أي التعديل والجرح (فخذه أصلاً)⁽¹⁾.

319- وَخَبَرَ الْأَحَادِ مُسْنَدًا يَرُدُّ وَمُرْسَلًا فَالْمُسْنَدُ الَّذِي وَجَدُ

320- إِسْنَادُهُ مُتَّصِلًا وَالْمُرْسَلُ مَا لَمْ يَكُنْ إِسْنَادُهُ يَتَّصِلُ⁽²⁾

321- كَأَنَّ يَقُولَ قَالَ سَيِّدُ الْوَرَى عَيْرُ الصَّحَابِيِّ وَلَوْ تَأَخَّرَا

322- عَنْ تَابِعِي وَالمُحَدَّثِ إِذَا لَمْ يَتَأَخَّرْ فَادْرَ ذَا العُرْفِ فَذَا⁽³⁾

323- وَ⁽⁴⁾هُوَ مِنَ الْمُعْضَلِ وَالمُنْقَطِعِ أَعَمُّ فِي عُرْفِ الْأُصُولِيِّ فَع

(وخبّر الأحاد) ينقسم إلى قسمين (مسنداً يردُّ ومرسلاً فالمسند الذي وجدُ إسناده) للنبي صلى الله عليه وسلم (متصلاً والمرسل) في عرف الأصوليين

(2) حاصل هذه المسئلة أن المبتدع الذي لا يكفر بدعته ويحرم الكذب يقبل في الرواية، وقيل لا يقبل مطلقاً لابتداعه المفسق له. وثالث الأقوال قال مالك " إلا الداعية إلى بدعته لأنه لا يؤمن فيه أن يضع الحديث على وفقها، أما من يجوز الكذب فلا يقبل وكذا من كفر بدعته " انظر المحلى على جمع الجوامع 2/224 ومراقي السعود إلى مراقي السعود ص 277.

(1) انظر التفصيل في إرشاد الفحول للشوكاني ص 68 دار المعرفة 1399 ومراقي السعود إلى مراقي السعود ص 282 مكتبة ابن تيمية 1413 هـ.

(2) في نسخة (أ) متصل.

(3) في نسخة (ج) وذا.

(4) الواو قبل الضمير ساقطة في نسخة (ج).

ما لم يكن إسناده متصل) وهو في عرف أهل الحديث حذف الصحابي فقط (كأن يقول قال سيد الوري غير الصحابي ولو تأخرا) القائل عن التابعي (فادر ذا العرف فذا) عرف الأصولي والمحدث (و) أي المرسل (من المعضل⁽¹⁾) والمنقطع أعم في عرف الأصولي فع⁽²⁾.

324- وَيُقْبَلُ الْمُرْسَلُ عِنْدَ قَوْمٍ وَرَدَّهُ قَوْمٌ بغيرِهِمْ وَهُمْ

325- ثَالِثُهَا الْمُخْتَارُ مِمَّا قَدْ نُقِلَ إِنْ كَانَ مِنْ أُمَّةِ النَّقْلِ قَبْلَ⁽³⁾

326- كَابِنِ الْمُسَيَّبِ أَوْ الشَّعْبِيِّ وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَالنَّخَعِيِّ

327- وَإِنْ يَكُنْ مُعْنَعًا فَمُسْنَدٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُدَلِّسًا مِنْ يُسْنَدُ

328- وَتُبَّتْ اجْتِمَاعُهُ بِمَنْ رَوَى عَنْهُ كَمَا شَرَطَ الْبُخَارِيُّ حَوَى

(ويقبل المرسل) لأن الساقط صحابي والصحابة كلهم عدول فلا فرق بين ذكره والسكوت عنه (عند قوم) كمالك وأبي حنيفة (ورده قوم) كالشافعي (بغيرهم ثالثها المختار مما قد نقل إن كان من أئمة النقل قبل كابن المسيب أو الشعبي والحسن البصري والنخعي) وعن الشافعي أنه قال لا أقبل إلا مراسيل سعيد بن المسيب، فإني اختبرتها فوجدتها مسندة وعن بعض أصحابه قبول مراسيل الحسن وسعيد (وإن يكن معنعا فمسند إن لم يكن مدلسا من يسند وثبت اجتماعه) إلى الراوي (بمن روى عنه كما شرط البخاري حوى) أي شرط رجاله وهو من الصحيح⁽⁴⁾.

(1) المعضل: ما سقط منه راويان مقواليان.

(2) نشر البنود 61/2.

(3) شرح تنقيح الفصول ص: 295.

(4) وقد أنكر مسلم في مقدمة صحيحه على من اشترط اللقي لمن روى عنه بصيغة (عن) وادعى الإجماع على أن المعاصرة كافية ولا يتوقف ذلك على العلم بالتقائهما، انظر مقدمة صحيح مسلم يشرح النووي 127/1 المطبعة المصرية 1347. وانظر الموقظة في علم مصطلح الحديث للإمام الذهبي ص 131.

فصل في كيفية الرواية ومراتبها

- 329- يَجُوزُ لِلرَّائِي إِذَا مَا سَمِعَا قِرَاءَةَ الشَّيْخِ عَلَيْهِ مُسْمِعَا
330- لَهُ مِنَ الْكِتَابِ أَوْ مِنْ حِفْظِهِ يَقُولُ قَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ لَفْظِهِ
331- حَدَّثَنِي أَخْبَرَنِي إِنْ سَمِعَا مُنْفَرِدًا قَطُّ وَإِلَّا جَمَعَا
332- فَقَالَ قَدْ حَدَّثَنَا أَخْبَرَنَا أَنْبَأْنَا قَالَ لَنَا أَسْمَعْنَا
333- وَإِنْ يَكُنْ لَمْ يَقْصِدِ الْإِسْمَاعَا فَقُلْ هُنَا حَدَّثَ لَا نِزَاعَا
334- أَوْفُهُ كَمَا رَوَوْا بِلَفْظِ أَخْبَرَا وَلَا تَضْمُهَا بِنَا فَتَنْكَرَا
(يجوز للراوي إذا ما سمعا، قراءة الشيخ عليه مُسْمِعَا، له من الكتاب أو من حفظه، يقول قد سمعته من لفظه حدثني أخبرني إن سمعا منفرداً قط وإلا جمعاً فقال قد حدثنا أخبرنا أنبأنا قال لنا أسمعنا) وهو على مراتب (وإن يكن لم يقصد إلا سماعاً فقل هنا حدث لا نزاعاً) ولا يقول حدثنا (أوفه كَمَا رَوَوْا بِلَفْظِ أَخْبَرَا وَلَا تَضْمُهَا بِنَا فَتَنْكَرَا).
335- ثُمَّ إِذَا مَا قَرَأَ الرَّائِي عَلَيَّ اسْتَأْذَنِي مَا قَدْ وَعَى وَحَصَّلَا
336- وَكَانَ الْأَصْلُ فِي يَدَيْهِ وَهُوَ لَمْ يُنْكَرْ وَلَمْ يَقُلْ مُقَرَّرًا نَعَمْ
337- يَقُولُ قَدْ قَرَأْتُهُ عَلَيْهِ أَوْ حَدَّثَنَا قِرَاءَةً وَقَدْ أَبَوَا
338- أَنْ يُطْلِقُوا حَدَّثَنَا أَخْبَرَنَا وَبِالْجَوَازِ قَالَ قَوْمٌ فُطْنَا
(ثم إذا ما قرأ الراوي على أستاذه ما قد وعى وحصلاً) وكان الأصل في يديه وهو لم ينكر ولم يقل مقرراً نعم) يقول قد قرأته عليه أو حدثنا قراءة عليه) (وقد أبوا أن يطلقوا حدثنا أخبرنا وبالجواز قال قوم فطنا)⁽¹⁾.

(1) هذه الأبيات لم يشرحها المؤلف ولم نعلق عليها لوضوحها .

- 339- ثَمَّتْ أَعْلَاهَا سَمَاعُ الرَّاوي وَقِيلَ بِالْعَكْسِ وَبِالتَّساوي (2)
340- وَإِنْ يُجْزِ شَيْخٌ بِلا قِرَاءَةٍ فَقُلْ أَجَازَنِي لَدَى الرَّوايَةِ
341- وَإِنْ تَقُلْ أَخْبَرَنِي إِجَازَهُ أَصَبْتُ³ مَا جَلَّهُمْ أَجَازَهُ
(ثمت أعلاها سماع الراوي) من الشيخ (وقيل بالعكس) أي سماع الشيخ
من الراوي (وبالتساوي وإن يجز شيخ) بأن قال أخبرتك هذا الكتاب مثلاً
أي ما صح عندك أي سمعته فاروه عني، والعمل بها جائز خلافاً لأهل
الظاهر في اشتراطهم المناولة (بلا قراءة فقل أجازني لدى الرواية وإن تقل
أخبرني إجازته أصبت ما جلهم أجازته.

(2) في (ج) أو بالتساوي .

(3) في (ج) أخبرت ما جلهم أجازته .

فصل في تعريف القياس لغة وعرفاً وأقسامه

342- قَسَتْ كَذَا بِالشَّيْءِ أَوْ عَلَيْهِ أَوْ إِلَيْهِ قَدَّرَتْ وَسَاوَيْتَ حَكَوْا

343- وَهُوَ فِي الْأَصُولِ رَدُّ الْفَرْعِ لِأَصْلِهِ بِعِلَّةٍ لِلْجَمْعِ (1)

344- فِي الْحُكْمِ فَالْقِيَاسُ ذُو أَرْكَانٍ أَرْبَعَةٍ تَنْظُمُ كَالْجُمَانِ

345- الْأَصْلُ وَالْفَرْعُ وَحُكْمُ الْأَصْلِ وَعِلَّةُ الْحُكْمِ فَعُومًا أَمْلِي

(قست كذا بالشئ أو عليه، أو إليه قدّرت وساويت) يقال قاس الجرح بالمرود إذا قدّر عمقه به، ويقال فلان لا يقاس بفلان أي لا يساويه (حكوا وهو في الأصول ردُّ الفرع، لأصله بعلة للجمع) بينهما (في الحكم) هكذا عرفه إمام الحرمين في الورقات (فالقياس ذو أركان) وأركان الشئ أجزاءه الداخلة فيه التي يتركب منها (أربعة تنظم كالجمان⁽²⁾)، الأصل، والفرع وحكم الأصل) أي المقيس عليه (وعلة الحكم) وهي المعنى المشترك بينهما (فعو ما أملى).

346- فَأَلْأَصْلُ جُلَّهُمْ مَحَلُّ الْحُكْمِ أَعْنَى الْمُشَبَّهِ بِهِ فِي النَّظْمِ

347- وَالْفَرْعُ مَا شَبَّهِهُ مِنْ مَحَلِّ بِأَصْلِهِ فِي الْحُكْمِ عِنْدَ الْجَلِّ

348- وَالْعِلَّةُ الْوَصْفُ الْمُنَاسِبُ لِأَنَّ يَرْتَبُ الْحُكْمَ عَلَيْهِ فَاسْتَبْنُ

349- لَا أَنَّهَا مُؤَثِّرٌ بِالذَّاتِ بَلْ هِيَ أَمَارَةٌ لِمَنْ بِهَا اسْتَدَلَّ

350- عَلَى ثُبُوتِ الْحُكْمِ وَهُوَ الْمُجْتَلَبُ لِلْعِلَّةِ الَّتِي اقْتَضَتْهُ وَالسَّبَبُ

(فالأصل) الذي هو أحد أركان القياس اختلفوا فيه (جلهم) أنه (محل الحكم يعني المقيس عليه وهو قول الفقهاء وبعض المتكلمين وقيل هو الحكم أي حكم المحل المشبه فالمحل هو الخمر مثلاً وحكمه هو التحريم ودليله آية: { إنما الخمر والميسر } [سورة المائدة الآية 90 ابن الحاجب لا بعد في الجميع لأن الفرع يبنى على حكم الأصل وعلى دليله وعلى محله (أعني المشبه به في النظم والفرع) وهو الركن الثاني: (ماشبه من محل بأصله) أي المحل المشبه بالأصل وهو قول الأكثر من الفقهاء وقيل هو الحكم (في

(1) في (ج) لعله باللام.

(2) الجمان: جمع جمانة حبة تعمل من الفضة كالدرة مختار الصحاح مادة جمى.

الحكم عند الجل، والعلة الوصف المناسب لأن يرتب الحكم عليه فاستبين لا أنها مؤثِّر بالذات بل هي أمارَة) علامة (لمن بها استدل على ثبوت الحكم وهو) أي الحكم (المجتلب للعلة التي اقتضته والسبب).

351- وَمِنْ شُرُوطِ الْفَرْعِ أَنْ يَكُونَ مُنَاسِبًا لِلأَصْلِ كَيْ يَصُونَا

352- صِحَّتُهُ وَمِنْ شُرُوطِ الأَصْلِ ثُبُوتُ حُكْمِهِ تَدَبَّرَ نَقْلِي

353- بِمَا عَلَيْهِ اتَّفَقَ الخَصْمَانِ مِنْ دَلِيلِهِ وَعِلَّةِ مَتَى تَبِنُ

354- فَشَرَطَهَا اطْرَادَهَا وَإِنْ فَقِدَ فَالْتَقَضُ وَهُوَ قَادِحٌ مَتَى وَجِدَ

(ومن شروط الفرع أن يكونا، مناسبا للأصل) فيما يجمع بينهما كأن تكون علة الفرع مماثلة لعلة الأصل في عينها كقياس النبيذ على الخمر لعلة الإسكار بينهما (كي يصونا، صحته ومن شروط الأصل، ثبوت حكمه تدبر نقلي بما عليه اتفق الخصمان) إن كان خصم ليكون القياس حجة عليه (من دليلة وعلة متى تبين فشرطها اطرادها) في معلولاتها فلا ينتقض لفظا ولا معنى: فمتى انتقضت لفظا بأن وجدت الأوصاف المعبر. بها عنها في صورة دون الحكم ومعنى بأن وجد المعنى المعلل به في صورة دون الحكم فسد القياس الأول: كأن يقال في القتل بالمثلث إنه قتل عمد عدوان فيجب به القصاص كالقتل بالمحدد فينتقض ذلك بقتل الوالد ولده، فإنه لا يجب فيه القصاص، والثاني كان يقال تجب الزكاة في المواشي لدفع حاجة الفقير فيقال ينتقض ذلك بوجوده في الجواهر ولا زكاة فيها واجبة (وإن فقد فالنقض وهو قادح متى وجد).

355- وَشَرَطَ حُكْمَ الأَصْلِ مِثْلَهَا وَأَنْ يَكُونَ شَرْعِيًّا وَأَنْ لَا يُنْسَخَنَّ

356- ثُمَّ هُوَ دُوْ عِلَّةٍ أَوْ دَلَالَةٍ أَوْ شَبِهَ فَهَأَكُم مِثَالَهُ(1)

357- كَالضَّرْبِ بِالتَّأْفِيفِ وَالزَّكَاةِ فِي مَالِ الصَّبِيِّ كَالْبُلُوغِ فَأَعْرِفَ

358- وَقِيَمَةَ العَبْدِ إِذَا مَا قَتِلَا حَمَلًا عَلَى المَالِ كَمَا قَدْ نُقِلَا

(وأن يكون شرعياً) والحكم العقلي لا يقاس عليه للاستغناء عنه بالعقل وقيل يجوز القياس عليه ولا مانع من ضم دليل إلى آخر كقياس الباربي سبحانه وتعالى على خلقه في أنه يرى بجامع الوجود إذ هو علة الرؤية(2)

(1) في نسخة (ب) و(ج) فهاكم دلالة.

(2) البناني على المحلي 317/2.

(وأن لا ينسخن) فالقياس على المنسوخ لا يجوز لانتفاء اعتبار الجامع للنسخ وقيل يجوز⁽³⁾ (ثم هو ذو علة) وهو ما كانت العلة فيه موجبة للحكم أي مقتضية له، كقياس تحريم ضرب الوالدين على التأفيف بجامع الإذائية (أو دلالة) وهو الاستدلال بأحد النظيرين على الآخر وهو أن تكون العلة دالة على الحكم أي يجوز ان يترتب عليها وليست موجبة له كقياس مال الصبي على مال البالغ في الزكاة (أوشبهه) وهو تردد الفرع بين أصليين فيلحق بأكثرهما شبيها كالعبد المقتول فإنه متردد بين الإنسان والمال وهو بالمال أكثر شبيها ومثل لهذا الناظم فقال (فهاكم مثاله كالضرب بالتأفيف) قياس علة (والزكاة في مال الصبي) كقياس دلالة (كالبلوغ فاعرف، وقيمة العبد) قياس شبهه (إذا ما قتلا حملا على المال كما قد نقل).

(3) المشهور أن رفع حكم الأصل المقيس عليه بأن نسخ يستلزم رفع حكم الفرع لانتفاء العلة التي ثبت بها بانتفاء حكم الأصل خلافاً لبعض الحنفية ومثلوا لذلك بجواز شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض بالقياس على شهادتهم على المسلمين في السفر ثم نسخت شهادتهم على المسلمين وبقيت شهادتهم على بعضهم – انظر نشر البنود 296/1.

فصل في القوادح (1)

359- وَالْقَدْحُ فِي الدَّلِيلِ بِالْمَنْعِ يَرُدُّ وَالْقَوْلُ بِالْمُوجِبِ وَالنَّقْضِ وَرَدُّ (1)

(والقودح في الدليل بالمنع يرد) وهو فساد في أركان القياس إما في الأصل كمنع كون الأصل معللاً فإن الأحكام منها ما لا يعلل وإما في الفرع كمنع وجود علة الأصل في الفرع كأن يقال في شهود الزور إذا قتل إنسان معصوم بشهادتهم فيجب القصاص قياساً على المكره غيره، على القتل فيعترض بأن العلة في الأصل الإكراه وفي الفرع الشهادة، وأما في العلة كإنكار وجود ما ادعاه المستنبط علة. كأن يقال علة الربوا الكيل فيقال لا نسلم لوجود الربوا في الحفنة وأما في الحكم كمنع الحكم في الأصل (والقول بالموجب) وهو تسليم ما ادعاه المستدل موجب علة مع بقاء الحكم في صورة النزاع وشاهده "ولله العزة ولرسوله" المنافقون 8، في جواب "ليخرجن الأعز منها الأذل" المنافقون الآية 8 المحكى عن المنافقين أي صحيح ذلك لكن هم الأذل الله ورسوله الأعز كما يقال في القصاص بقتل المثقل قتل بما يقتل غالباً فلا يناقني القصاص كالإحراق فيقول المعترض كالحنفي سلمنا عدم المنافاة ولكن لا نسلم القصاص بالمثقل (والنقض) وهو تخلف الحكم في بعض الصور مع وجود ما ادعاه المعلن علة فلا تكون العلة مطردة كجعل القتل العمدة عدواناً لمكافئ علة القصاص، فينتقض بقتل الأب لابنه (ورد).

(1) القوادح وتسمى: مفسدات القياس أو مبطلات القياس أو الاعتراضات وقد أوصلها بعضهم إلى خمسة وعشرين وبعضهم إلى ثمانية وعشرين، والقوادح منها ما يقدر في العلة فقط كالنقض والتركيب ومنها ما يقدر في الدليل علة أو غيرها كالقول بالموجب وذكر صاحب المراقي إحدى عشرة نظماً العلامة محمد الأمين ابن أحمد زيدان في شرحه للمراقي في بيئتين فقال:
نقض فكسر ثم فقد الانعكاس ففقد تأثير فقلب لا التباس
فالقول فالفرق فسادين أرى فالمنع فالتقسيم إحدى عشرة
انظر - مراقي السعود ص 369، وتقريب الوصول بتحقيق الدكتور محمد المختار بن الشيخ محمد الأمين الشنقيطي.

360- وَالْكَسْرُ وَالْإِلْتِزَامُ وَالْمُعَارَضَةُ فِي الْأَصْلِ أَوْ فِي الْفَرْعِ فَهِيَ عَارِضَةٌ (والكسر) وهو إسقاط وصف العلة كما يقال في صلاة الخوف صلاة يجب قضاؤها فيجب أدائها كصلاة الأمن فيعترض بأن خصوص الصلاة ملغى فإن الحج واجب الأداء كالقضاء، فيبدل المستدل خصوص الصلاة بوصف عام وهو العبادة بأن يقول عبادة يجب قضاؤها.. إلخ ثم ينقض هذا البديل بصوم الحائض فإنه يجب قضاؤها ولا يجب أدائها (والإلزام) وفسره في علم الجدل بأنه يؤدي إلى ممنوع وهو المسمى بالتقسيم وهو كون اللفظ المورد في الدليل متردداً بين احتمالين متساويين أحدهما مسلم لا يحصل المقصود والآخر هو الذي يحصل المقصود ممنوع مثاله فيما إذا قيل الطهارة قرينة فتجب فيها النية أن يقال: الطهارة النظافة أو الأفعال المخصوصة التي هي الوضوء شرعاً الأول ممنوع كونه قرينةً التي هي علة وجود النية (والمعارضة في الأصل أو في الفرع مهما عارضه) مثاله في الأصل قال الشافعي: النية في الوضوء واجبة كالتييم بجامع الطهارة عن حدث فيعترض الحنفي بأن العلة في الأصل الطهارة بالتراب وفي الفرع أن يقول الحنفي: يقاد المسلم بالذمي كغير المسلم بجامع القتل العدوان فيعترض الشافعي بأن الإسلام في الفرع مانع⁽¹⁾.

(1) لم يتعرض الناظم هنا لمسالك العلة مع أنها من أهم مباحثها وقد نظمها بعضهم في ثلاثة أبيات فقال:

مَسَالِكُ عِلَّةٍ رَتَبَ فَنَصَّ فَاجْمَاعُ فَايْمَاءُ فَسَبْرُ
مُنَاسِبَةٌ كَذَا شَبِهَ فَيَتَلَوُ لَهُ الدُّورَانُ طَرْدٌ يَسْتَمِرُّ
فَتَنْقِيحُ الْمَنَاطِ فَالْغِ فَرَقاً وَتِلْكَ لَمَنْ أَرَادَ الْحَصْرَ عَشْرُ
مَعَ أَنَّ السَّبْرَ وَالتَّقْسِيمَ هُوَ تَنْقِيحُ الْمَنَاطِ انظُرْ نَشْرَ الْبِنُودِ 207/2.

فصل في الأشياء قبل ورود الشرع وبعده

361- وَالْخُلْفُ فِي الْأَشْيَاءِ قَبْلَ الشَّرْعِ بِالْوَقْفِ وَالْحِلِّ أَتَى وَالْمَنْعُ

362- وَبَعْدَهُ مَا كَانَ مِنْهَا يَنْفَعُ فَهُوَ مُبَاحٌ وَالْمُضِرُّ يُمْنَعُ

363- وَالْأَصْلُ أَنْ يُسْتَصْحَبَ الْأَصْلُ إِذَا لَمْ يَلْفَ لِلدَّلِيلِ أَصْلٌ مُنْفَذًا

364- وَشَكَرُ مَنْ أَنْعَمَ شَرْعًا قَدْ كُتِبَ قَوْلًا وَفِعْلًا وَاعْتِقَادًا وَطَلَبُ

(والخلف في الأشياء قبل الشرع، بالوقف والحل) لأن الله خلق الموجودات للخلق ينتفعون بها (والمنع) لأنها ملك الله فلا تصرف فيه إلا بإذنه (وبعده ما كان منها ينفع) كأكل فاكهة لمجرد التشهي (فهو مباح والمضر يمنع) كأكل التراب وشرب تبغ⁽¹⁾، وذهب أبو الفرج المالكي⁽²⁾ إلى الحكم بالإباحة مطلقاً والأبهري⁽³⁾ إلى المنع مطلقاً (والأصل أن يستصحب الأصل) وهو العدم الأصلي وهو عدم الوجوب كصيام رجب (إذا لم يلف للدليل أصل منفذ، وشكر من أنعم شرعاً) لا عقلاً (قد كتب قولاً) باللسان (وفعلًا) بالجوارح (واعتقادًا) بالقلب⁽¹⁾.

(1) الضابط هنا هو النظر إلى المصلحة والمفسدة فإن تساوتا أو كانت المفسدة راجحة منع وإن كانت المصلحة أرجح جاز - نثر الورود ص 45.

(2) أبو الفرج هو عمرو بن عمرو الليثي ويقال ابن محمد بن عبدالله البغدادي إمام في القضاء من تأليفه الحاوي في مذهب الإمام مالك واللمع في الأصول 331.

(3) الأبهري: هو محمد بن عبدالله أبو بكر رئيس المالكية في عصره إمام في القراءات متصدر مجالس العلماء من تأليفه إجماع أهل المدينة وإثبات حكم القافة وفضل المدينة على مكة ت 375 وقيل 395هـ.

(1) شرح تنقيح الفصول ص 78 وحاشية البناني على جمع الجوامع 100/1 ومراقي السعود 64 و398 وإرشاد الفحول ص 286.

فصل في الترجيح

365- وَقَدِمَ الْجَلِيَّ مَهْمَا وَقَعَا تَعَارُضٌ بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ مَعَا

366- عَلَى الْخَفِيِّ إِنْ يَكُنْ تَعَذَّرَا بَيْنَهُمَا الْجَمْعُ كَمَا تَفَرَّرَا

367- وَهَكَذَا مَا يُوجِبُ الْقَطْعَ عَلَى مَا يُوجِبُ الظَّنَّ وَنُطِقَ مُسْجَلًا

368- عَلَى الْقِيَاسِ وَالْجَلِيِّ قَدَمًا عَلَى الْخَفِيِّ مِنْ قِيَاسٍ سَلِمًا

(وقدم الجلي مهما وقعا، تعارض بين الدليلين معاً، على الخفي) كالظاهر على غيره (إن يكن تعذراً، بينهما الجمع كما تقرراً،⁽¹⁾ وهكذا ما يوجب القطع على، ما يوجب الظن) كالمتواتر على الأحاد.

(ونطق مسجلاً) كتاباً وسنة يكون مقدماً (على القياس) وقيل يقدم القياس كما عند مالك⁽²⁾ (والجلي) من القياس (قدماً على الخفي) كقياس العلة على قياس الشبه (من قياس سلماً).

(1) أي كما استقر عند الأصوليين من أن الجمع بين الدليلين واجب على الصحة لأن إعمال الدليلين أولى من إلغاء أحدهما إذا أمكن نشر البنود ج 2 ص 279.

(2) يروى عن مالك قولان في تقديم القياس على خبر الواحد القول الأول: تقديم القياس على خبر الواحد قال القرافي: لأن الخبر إنما ورد لتحصيل الحكم والقياس متضمن للحكمة فيقدم على الخبر. القول الثاني: أن خبر الواحد مقدم على القياس قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي: وهو الرواية الصحيحة عن مالك وهو رواية المدنيين وقال القاض عياض مشهور مذهب أنه خبر مقدم قاله المقري وهو رواية المدنيين ومسائل مذهبه تدل على ذلك كمسألة المصراة ومسألة النضح ومسألة غسل اليدين لمن أحدث في أثناء الوضوء وماز عمه بعضهم من أنه قدم القياس = على النص في مسألة ولوغ الكلب غير صحيح لأنه لم يترك فيها الخبر للقياس وإنما حمل الأمر على الندب للجمع بين الأدلة لأن الله تعالى يقول: "فكلوا مما أمسكن عليكم" سورة المائدة من الآية 5 ولم يأمر بغسل ما مسه لعاب الكلب فدل على أنه غير نجس، واعتضد ذلك بقاعدة هي أن الحياة علة الطهارة وعند الحنفية أيضاً قولان في تقديم القياس على خبر الواحد انظر شرح تنقيح الفصول للقرافي ص 301 ونشر البنود 2/ص 109 ونشر الورود ص 444.

- 369- وَيُحْمَلُ اللَّفْظُ عَلَى الْحَقِيقَةِ دُونَ الْمَجَازِ فَأَعْرَفَ الطَّرِيقَةَ
370- ثُمَّ عَلَى الْعُمُومِ لَا الْخُصُوصِ مَحْمَلُهُ فِي أَكْثَرِ النَّصُوصِ
371- ثُمَّ عَلَى الْإِطْلَاقِ لَا التَّقْيِيدِ يُحْمَلُ وَالتَّاسِيسِ لَا التَّكْثِيرِ
372- ثُمَّ عَلَى الْإِفْرَادِ مَهْمَا احْتِمَالًا يُحْمَلُ لَا عَلَى اشْتِرَاكِ حَصَلًا

ويحمل اللفظ على الحقيقة كالأسد في الحيوان المفترس مجاز في الرجل الشجاع دون المجاز فاعرف الطريقة ثم على العموم لا الخصوص، نحو { وأن تجمعوا بين الأختين } [سورة النساء الآية 23]، يحمل على عمومه دون التخصيص الذي هون الحرتان دون المملوكتين (محملة في أكثر النصوص⁽¹⁾) ثم على الإطلاق لا التقييد) كقوله تعالى: { لئن أشركت ليحبطن عملك } [سورة الزمر الآية 65]، قلنا مطلق الشرك محبط وعند الإمام الشافعي مقيد بالموت على الشرك قلنا الأصل عدم التقييد (يحمل والتأسيس لا التأكيد) كقوله تعالى في سورة الرحمن { فبأي آلاء ربكما تكذبان } [الرحمن الآية 13]، من أولها إلى آخرها فيحمل على تأسيس الآلاء دون التأكيد والعرب لا تزيد التأكيد على ثلاثة (ثم على الأفراد مهما احتملا يحمل لا على اشتراك حصلا) نحو: { حتى تنكح زوجا غيره } [سورة البقرة الآية 230]، يحمل على معنى واحد وهو الوطء).

- 373- كَذَا فِي الْإِسْتِقْلَالِ وَالْإِضْمَارِ ثُمَّ عَلَى الْبَقَا وَالِاسْتِقْرَارِ
374- لَا النَّسْخَ وَالشَّرْعِيَّ لَا الْعَقْلِيَّ ثُمَّ عَلَى التَّرْتِيبِ وَالْعُرْفِيِّ
375- يُحْمَلُ دُونَ اللَّغْوِيِّ الْمَحْضِ وَعَكْسُ تَرْتِيبِ وَلَوْ فِي الْبَعْضِ

كذا في الاستقلال والإضمار كقوله تعالى { أن يقتلوا أو يصلبوا } [سورة المائدة الآية 33]، فالأصل عدم الإضمار فيقتلون ولو لم يقتلوا ويقتلون ولو لم يسرقوا وقول الشافعي يُقتلون إن قتلوا و يقتطعون إن سرقوا (ثم على البقا والاستقرار لا النسخ) وعليه اختلف في إباحة سباع الطير فإنها مباحة لقوله تعالى: { قل لا أجد في ما أوحى إليّ } [سورة الأنعام الآية 145]، فالحصر على الأربعة يقتضي إباحتها " وورد نهيه عليه السلام عن أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير " (1)

(1) يرى كثير من العلماء تقديم الخاص على العام انظر شرح تنقيح الفصول ص 100 ونشر الورود ص 153.

(1) رواه البخاري (5530) ومسلم (1934) وأبو داود (3805)، ابن ماجه (3234).

فقبل ناسخ الإباحة وقيل لا ليس ناسخاً لها والأكل مصدر "أضيف إلى الفاعل دون المفعول فيكون مثل قوله تعالى: { وما أكل السَّبُعُ } [سورة المائدة الآية 3] ، والأصل عدم النسخ (والشرعي لا العقلي) نحو " الاثنان فما فوقها جماعة " (2) فحمله على فضيلة الجماعة أولى وهو حكم شرعي من المعنى العقلي وهو الاجتماع المعلوم بالعقل (ثم على الترتيب) دون التقديم والتأخير نحو { والذين يظهرون من نسائهم } [سورة المجادلة الآية 3] ، فعلى الترتيب لا تجب الكفارة إلا بالظهار والعود وقيل فيه تقديم وتأخير تقديره والذين يظهرون من نسائهم تحرير رقبة ثم يعودون وعليه يكون العود شرطاً في الكفارة (والعرفي يحمل دون اللغوي المحض) نحو " لا يقبل الله صلاة بغير طهور "(3) ويحمل على الصلاة في العرف وهي العبادة دون الدعاء (و) أي دون (عكس ترتيب) فيتبع الترتيب (ولو في البعض).

376- وَإِنْ يُعَارِضُ الْمَجَازُ الرَّاجِحَ حَقِيقَةً مَرْجُوحَةً فَالرَّاجِحُ

377- تَقْدِيمُهَا وَقِيلَ بَلْ تَقْدِيمُهُ ثَالِثُهَا وَقِفَاً وَهِيَ تَعْمِيمُهُ

378- وَإِنْ يَقَعُ مَا بَيْنَ مَرْجُوحَيْنِ تَعَارُضٌ قَدِيمٌ دُونَ مَيِّنٍ

379- خَمْسٌ عَلَى النَّسْخِ وَكُلٌّ مِنْهَا عَلَى الَّذِي يَتْلُوهُ فَاعْرِفْنَهَا

380- مُخَصَّصٌ ثُمَّ مَجَازٌ مُضْمَرٌ يَلِيهِ نَقْلٌ وَاشْتِرَاكٌ يُحْذَرُ

وإن يعارض المجاز الراجح حقيقة مرجوحة فالراجح تقديمها كما عند أبي حنيفة كلفظ الدابة حقيقة في كل ما دب ومجاز راجح في الحمار، (وقيل بل تقديمه) كما عند أبي يوسف (1) ثالثها كما عند الإمام فخر الدين الرازي (وقفاً وهي تعميمه) (2) وإن يقع ما بين مرجوحين تعارض قديم دون ميين خمس) وهي الآتية بعد (على النسخ وكل منها، على الذي يتلوه فاعرفنها مخصص) يقدم لأنه يبقى في بعض الحقيقة كلفظ المشركين لذا بقي في الحربيين (ثم مجاز مضمراً)

(2) رواه ابن ماجه والدارقطني في سننهما وهو ضعيف (انظر المقاصد الحسنة للسخاوي ص 61).

(3) تقدم تخريجه ص 112 .

(1) واختاره القرافي في التنقيح ص 118.

(2) وهذا القول أختاره السبكي في جمع الجوامع وحاصله أن اللفظ يكون مجملاً فلا يحمل علي المجاز لرجحان الحقيقة بالأصالة ولاعلي الحقيقة لرجحان المجاز بكثرة الإستعمال فيتساوي الإحتمالان لأن لكل منهما مرجحاً قال القرافي في شرح تنقيح الفصول هذه المسألة مرجعها إلي الحنفية ص 98.

(3) البخاري الحديث رقم (172) ورواه مسلم الحديث رقم (279).

يقدم على النقل لأن النقل إنما يحصل بعد اتفاق الكل على إبطال الوضع الأول وإنشاء وضع آخر وذلك متعذر أو متعسر والمجاز والإضمار والتخصيص يكفي فيها القرينة. (يليه نَقْلٌ) وقدم على الاشتراك لأن الاشتراك إن فقد فيه القرينة بقي معطلاً مُجْمَلًا بخلاف النقل مثال تعارض الاشتراك والنقل قوله عليه الصلاة والسلام " إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعاً"⁽³⁾، فعند الشافعي الغسل للطهارة من الخبث منقول وعند مالك مشترك بين إزالة الأفتار والغسل على وجه التقرب إلى الله تعالى.

ومثال الاشتراك والإضمار قوله تعالى: {فامسحوا برؤوسكم} [المائدة الآية 6] الشافعي الباء مشتركة للإصاق في الفعل القاصر وللتبويض في المتعدى، وهي له هنا والمالكي يقول: هنا مضمّر تقديره: امسحوا ماءً أيديكم برؤوسكم. ومثال الاشتراك والمجاز: يقول المالكي لا يحل المبتوتة إلا الوطء لقوله تعالى: { حتى تنكح زوجا غيره } [البقرة الآية 229] 0 فالنكاح حقيقة في الوطء مجاز في العقد وقال سعيد بن المسيب مشترك بينهما ومثال تعارض الاشتراك والتخصيص قوله تعالى: { فانكحوا ما طاب لكم من النساء } [النساء الآية 3] يقول المالكي: الطيب ميل النفس⁽¹⁾ وقد مالت النفس إلى أربع ويقول الشافعي الطيب الحلال ولو كان ميل النفس للزم التخصيص بالنساء التي تحرمن عليه.

ومثال تعارض النقل والإضمار قوله عليه السلام: " الصائم المتطوع أمير نفسه " ⁽²⁾ يقول الشافعي يجوز إبطال الصوم المتطوع به لأنه وكله إلى مشيئته بعد نقله للصوم الشرعي ويقول المالكي: ليس منقولاً بل هو في مسماه اللغوي، ومعنى الكلام الذي من شأنه أن يتطوع أمير نفسه وسماه متطوعاً باعتبار ما سيؤول إليه (واشتراكٌ يُحذَرُ)⁽³⁾.

(1) قال الراغب الأصفهاني: وأحل الطيب ما تستلذه الحواس وما تستلذه النفس- انظر مفردات القرآن ص1381.

(2) مسند الإمام أحمد 343/6 والترمذي (732) والبيهقي 4 / 276 .

(3) قوله يحذر أي لأنه يؤدي إلى الإجمال والمجمل لا يجوز العمل به إلا بقرينة ترجح أحد الاحتمالات أو الاحتمالين. وما ذكره الناظم من تقديم التخصيص ثم المجاز ثم الإضمار ثم النقل ثم الاشتراك لا ينافي ترجيح المتأخر المرجوح في بعض الصور بمدرك يخصه كترجيح النقل على الإضمار في آية وحرم الربا البقرة 275 ونحو ذلك - انظر نثر الورود ص 153.

فصل في تعريف الاجتهاد

381- بَدَلُ الْفَقِيهِ الْوُسْعَ كَيْ يُحْصَلَ ظَنًّا بِحُكْمِ الْاجْتِهَادِ فَاعْقِلَا

382- وَشَرْطُهُ التَّكْلِيفُ لَا الْحُرِّيَّةَ وَأَنْ يَكُونَ فِقْهُهُ سَجِيَّةً

383- وَعَالِمًا بِالْحَدِّ وَالْبُرْهَانِ وَالنَّحْوِ وَالتَّصْرِيفِ وَالْبَيَانَ

384- وَبِمَحَلِّ الْخُلْفِ وَالْإِجْمَاعِ وَبِرِجَالِ النَّقْلِ وَالِإِسْمَاعِ

(بذل الفقيه) أي المجتهد (الوسع) أي الطاقة في النظر (كي يحصل ظنا بحكم) واجب أو مندوب أو مباح أو مكروه أو حرام (الاجتهاد فا عقلا، وشرطه التكليف) أي البلوغ والعقل (لا الحرية) والذكورية فلا يشترطان (وأن يكون فقهه) أي فهمه لمقاصد الشارع في كلامه (سجية) أي طبعاً (وعالماً بالحد والبرهان⁽¹⁾)، والنحو) والمهم من اللغة (والتصريف والبيان) والمعاني (وبمحل الخلف والإجماع) كي لا يخرقه وهو شرط في إيقاع الاجتهاد لا في صفة المجتهد (وبرجال النقل) أي رواية الحديث وأحوال الصحابة وهو شرط أيضا في إيقاع الاجتهاد لا في صفة المجتهد.

385- وَيُكْتَفَى فِيهِ بِنَقْلِ الْقَدَمَا مِنْ أَهْلِ ذَلِكَ الشَّانِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ

386- وَآيَ الْأَحْكَامِ وَالْأَخْبَارِ فَقَطَّ وَالْحِفْظَ لَيْسَ عِنْدَهُمْ بِمُشْتَرَطٍ

387- وَالْعِلْمَ بِالنَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ مُشْتَرَطٌ عِنْدَ ذَوِي الرُّسُوحِ

388- كَذَا بِأَسْبَابِ النُّزُولِ السَّامِيِّ وَالْخُلْفُ فِي شَرْطِيَّةِ الْكَلَامِ

389- وَعَدَهُ قَوْمٌ مِنَ الْأَعْلَامِ لَكِنْ أَبَاهُ حُجَّةَ الْإِسْلَامِ

(ويكتفي فيه) أي فيما ذكر من معرفة الإجماع والرواية (بنقل القدماء) في الكتب المصنفة في ذلك فيرجع في الأحاديث إلى الكتب المشهورة بالصحة

(1) الحد في اللغة المنع وعند الأصوليين هو الجامع لأفراد المحدود المناع من دخول غيرها أما البرهان فهو أقوى الحجج الخمس وهو ما تركب من مقدمات يقينية قال في السلم: (أجلها البرهان ما ألف من مقومات باليقين تقترن) والمعنى أن المجتهد يلزمه أن يكون عالما بالاحتياج إليه من علم المنطق كشرائط الحدود والرسوم وشرائط الواسلم ص 38 وضوابط المعرفة 298.

كالصحيحين وفي أحوال الصحابة إلى الاستيعاب⁽¹⁾ وفي الإجماعات إلى ابن المنذر⁽²⁾ وابن القطان⁽³⁾ ونحوهم، وفي أسباب النزول إلى السيوطي⁽⁴⁾ (من أهل ذلك الشأن⁽²⁾ عند العلماء وأي الأحكام) وهي خمس مائة آية (والأخبار) في الأحكام (فقط والحفظ ليس عندهم بمشترط، والعلم بالناسخ والمنسوخ) بأن يعرف أن هذا ناسخ وهذا منسوخ (مشترط عند ذوي الرسوخ) في إيقاع الاجتهاد (كذا بأسباب النزول السامي) للآيات والنزول للأحاديث شرط في الإيقاع أيضاً (والخلف في شرطية) علم (الكلام وعده قوم من الأعلام) كالأبياري⁽³⁾ (لكن أباه حجة الإسلام) وهو الغزالي⁽⁴⁾ كما لا يشترط معرفة تفاريع الفقه.

-
- (1) الاستيعاب في أسماء الأصحاب: للحافظ بن عبد البر أبو عمر يوسف النمري القرطبي ت 463 هـ مؤلف التمهيد والاستذكار، والكافي وغيرها.
- (2) ابن المنذر: هو أبو بكر بن محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري الحافظ نزل بمكة وسكنها واشتغل بالعلم فكان يعرف بفضله مكة له مؤلفات كثيرة وعلى كتبه المعول في نقل خلاف المذاهب وأقوالهم ت 318 هـ على الأصح.
- (3) ابن القطان أظن أن المراد به عبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد بن مبارك بن القطان الجرجاني أبو أحمد علامة بالحديث ورجاله أخذ عن أكثر من ألف شيخ كان يعرف في بلده بابن القطان واشتهر بين علماء الحديث بابن عدي له الكامل في معرفة الضعفاء والمتروكين من الرواة - وعلل الحديث ت 365 ولم أقف على كتاب له في الاجماع ولعله يريد الاعتماد عليه في معرفة الرجال.
- (1) السيوطي: جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر ت 911 هـ.
- (2) ومقابل هذا القول قول الأبياري لا يكفي التقليد في ذلك لأنه إذا قلد في شيء مما ذكر كان مقلداً فيما يبني عليه - انظر نثر الورود ص 626.
- (3) الأبياري: هو شمس الدين أبو الحسن علي بن إسماعيل بن علي بن عطية الأبياري أحد أئمة الإسلام الفقيه المالكي المحدث المحترف من تأليفه شرح البرهان لإمام الحرمين وسفينة النجاة مثل كتاب الإحياء للغزالي ت 618 هـ.
- (4) الغزالي: هو أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي حجة الإسلام فيلسوف أصولي فقيه متصوف ت 505 هـ.

فصل في وقت الاجتهاد والتصويب

- 390- وَالْخُلْفُ فِي جَوَازِ الْإِجْتِهَادِ فِي عَصْرِ خَيْرٍ مُرْسَلٍ وَهَادٍ
391- وَفِي وَقُوعِهِ وَبَعْدَ عَصْرِهِ لَا خُلْفَ فِي جَوَازِ ذَلِكَ فَادْرِهِ
392- وَالْخُلْفُ فِي تَصْوِيبِ كُلِّ مُجْتَهِدٍ أَوْ وَاحِدٍ فِي غَيْرِ قَطْعِي وَجْدٍ
393- وَنُسْبِ الْقَوْلَانِ لِلْأَيْمَةِ وَرَجِحِ الثَّانِي بَأَقْوَى حُجَّةٍ
394- أَمَّا الْأَصُولُ فَالْمُصِيبُ وَاحِدٌ فِيهَا لَدَيْهِمْ دُونَ خُلْفٍ يُوجَدُ

(والخلف في جواز الاجتهاد، في عصر خير مرسل وهاد) والصحيح جوازه عقلا في الحاضر عنده والغائب (وفي وقوعه) خلاف والصحيح وقوعه منه صلى الله عليه وسلم ووقوعه من غيره، مطلقاً⁽¹⁾، وقيل لا وقيل لم يقع للحاضر (وبعد عصره) صلى الله عليه وسلم (لا خلف في جواز ذلك فادره، والخلف في تصويب كل مجتهد) وهو للأشعري والباقلاني وأبي يوسف ومحمد الحنفيين⁽¹⁾ وابن سريج⁽²⁾ من الشافعية⁽³⁾ لقوله صلى الله

(1) أما وقوعه من النبي صلى الله عليه وسلم فالأكثر من الأصوليين على وقوعه قال في مرتقى الوصول:

وراجح أن المرسل اجتهاداً في غير ما الوحي به قد وردا
وفي عفا الله دليل قاطع ومن لو استقبلت ذلك شائع.

أما وقوعه من غيره فيشهد له قصة بني قريظة كما في الحديث الصحيح المتفق عليه وهي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة فبعضهم صلى قبل بني قريظة وبعضهم أخر الصلاة فلم يعنف واحداً وانظر نشر البنود 325/2 – ومرتقى الوصول ص 201.

(1) محمد بن الحسن أبو عبدالله الشيباني الفقيه الأصولي اشتهر بالتبحر في الأصول والفقه وكان مرجع أهل الرأي في العراق من شيوخه أبو حنيفة ومالك والأوزاعي والثوري ومن تلامذته الشافعي ويكفي هذا شرفاً 189هـ.

(2) ابن سريج: أحمد بن عمر بن سريج البغدادي القاضي أبو العباس الفقيه المتكلم، يعتبره الشافعية مجدد قرنهم، وكان قد ناظر محمد بن داود بحضرة الوزير علي بن عيسى له عدة مؤلفات، وهو صاحب المسألة السريجية، المعروفة عند الفقهاء وصورتها: من قال لزوجه إن طلقك فأنت طالق قبله ثلاثاً. قال ابن سريج لا تلزم. توفي 306هـ.

(3) وهو منقول عن مالك وأحمد ولكن الصحيح من مذهب مالك أن المصيب واحد – نثر الورود ص 632 ومرتقى الوصول ه 207.

عليه وسلم "اختلاف أمتي رحمة" (4)، وقوله "أصحابي كالنجوم" (5) (أو واحد) وهو للإمام مالك رضي الله عنه في مسائل الفقه وهو مذهب الجمهور (6) لأنه تعالى شرع الشرائع لتحصيل المصالح الخالصة أو الراجحة، أو لدرء المفسد كذلك، ويستحيل وجودها في النقيض (7) فحكم الله متحد لكن غير معلوم لنا فمن أصابه فهو المصيب ومن أخطأه فهو المخطئ ولذلك الحكم ما يبينه من دليل ظني فمن أخطأ لم يَأْتِ لغموضه (في غير قطعي وجد، ونسب القولان للأئمة، ورجح الثاني بأقوى حجة (8)، أما الأصول) وهي العقائد وهو مالا يتوقف على سمع كحدوث العالم وثبوت الباري وصفاته وبعثه الرسل فلا يجوز أن يقال فيها كُلُّ مجتهد مصيب لأن ذلك يؤدي إلى تصويب أهل الضلالة من النصارى الملحدين (فالمصيب واحد، فيها لديهم دون خلف يوجد).

- 395- وَإِنْ تَرَوَجَّ امْرُؤٌ مُجْتَهِدٌ دُونَ وَلِيٍّ زَوْجَةٍ يَعْتَقِدُ
396- جَوَازَ ذَلِكَ ثُمَّ بَعْدَ مَدَّةٍ تَغْيِيرَ اجْتِهَادِهِ لِحُرْمَةٍ (1)
397- فَإِنَّمَا تَحْرُمُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ عَلَيْهِ فِي الْأَصْحِ وَالْمُعَوَّلِ
398- وَكُلُّ مَا اتَّصَلَ حُكْمُ الْحَاكِمِ بِهِ فَلَا يَنْقُضُ عِنْدَ عَالِمٍ
399- مَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مِمَّا يَنْقُضُ فِي نَفْسِهِ فَنَقْضُهُ مُفْتَرَضٌ

(وإن تزوج امرؤ مجتهد، دون ولي زوجة يعتقد، جواز ذلك ثم بعد مدة، تغير اجتهاده لحرمة، فإنما تحرم في المستقبل، عليه في الأصح والمعول) لأن تغير الاجتهاد يصيره كالمنسوخ والمنسوخ لا عبرة به، وكذا مفارقة المرأة من العامي إذا تغير اجتهاد من أفتاه، لأن اجتهاده نُسخ بالآخر، وقيل لا تجب لأن الثاني اجتهاد أيضاً وليس إبطال أحدهما أولى فلا ينقض الاجتهاد بالاجتهاد إلا أن يقطع بخطأ الأول.

(4) قال الشيخ الألباني في إرواء الغليل 9/1 باطل وانظر سلسلة الأحاديث الضعيفة (57) .
(5) رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله 111/2 وقال الألباني أنه موضوع سلسلة الأحاديث الضعيفة (58) .
(6) انظر نشر البنود 327/2 .
(7) النضيضان لاجتماعان وهما عبارة عن المقابلة بين السلبي والإيجابي أي النفي والإثبات كالقيام وعدمه - انظر حاشية البناني علي المحلي 658/2 .
(8) وهو قوله صلي الله عليه وسلم " إذا أجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وإن أخطأ فله أجر " متفق عليه .

(1) في (ج) بحرمة بدل لحرمة.

(وكل ما اتصل حكم الحاكم، به فلا ينقض عند عالم، ما لم يكن ذلك مما ينقض، في نفسه) وهو ما خالف النص القاطع⁽¹⁾ أو الإجماع⁽²⁾ أو القواعد⁽³⁾ أو القياس الجلي⁽⁴⁾ (فنفضه مفترض)⁽⁵⁾.

- (1) مثال مخالفة النص من القرآن ما لو حكم بأن بعض الورثة المذكورين في القرآن لا يرث، ومثال مخالفة النص من السنة ما لو حكم بفساد السلم في الحيوانات لما ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استلف من رجل بكاراً فرد له رباعياً بدله.
- (2) ومثال مخالفة الإجماع ما لو حكم بأن الأخ يحجب الجد في الميراث.
- (3) ومثال مخالفة القواعد ما لو حكم حاكم بتقرير النكاح في حق من قال إن وقع عليك طلاقى فأنت طالق قبله ثلاثاً فطلقها ثلاثاً أو أقل والصحيح لزوم الثلاث له فإذا مات أحدهما وحكم حاكم بالتوارث بينهما نقضنا حكمه لأنه على خلاف القواعد لأن من قواعد الشرع اجتماع الشرط مع المشروط لأن حكمته إنما تظهر فيه فإذا كان الشرط لا يصح اجتماعه مع مشروطه فلا يصح أن يكون في الشرع شرط فلذلك نقض حكم الحاكم في هذه المسألة التي تعرف بالسريجية انظر نشر البنود 331/2.
- (4) مثاله ما لو حكم بشهادة الكافر فإن الحكم بقبول شهادته ينقض لأن الفاسق لا تقبل شهادته والكافر أشد منه فسوقاً وأبعد عن المناصب الشرعية فيقتضى القياس الجلي رد شهادة الكافر قياساً أحروياً وانظر شرح تنقيح الفصول ص 347..
- (5) أي على القول الأصح ومقابل الأصح قول ابن عبدالحكم أنه لا ينقض ولو خالف النص وما معه- انظر نثر الورود ص 638.

فصل في الاستفتاء والمفتي

- 400- وَإِنْ تَعُدَّ نَازِلَةً لِمُجْتَهَدٍ كَانَ قَدْ اسْتَفْتَى فِيهَا فَلْيَعُدَّ
401- فِيهَا اجْتِهَادَهُ إِذَا مَا نَسِيَهُ وَإِنْ يَكُنْ ذَكَرَهُ فَلْيُفْتِيَهُ
402- فَإِنْ أَعَادَهُ وَأَدَّاهُ إِلَى خِلَافِ مَا أَفْتَى بِهِ فَلْيَعُدَّ
403- إِلَيْهِ ثُمَّ شَرَطَ مُسْتَفْتِيَةً أَنْ يَكُونَ مِنْ مُقَلِّدِيهِ فَاعْلَمْ
404- وَلَيْسَ لِلْعَالَمِ أَنْ يُقَلِّدَا مُجْتَهَدًا آخَرَ مَهْمَا اجْتَهَدَا

(وإن تعد نازلة لمجتهد كان قد استفتي فيها فليعد فيها اجتهاده إذا ما نسيه وإن يكن ذكره فليفتيه) ولا ينبغي له أن يقتصر على مجرد الذكر بل يحركه لعله يكفي فيه خطأ أو زيادة (فإن أعاده وأداه إلى خلاف ما أفتى به) أو لا (فليعد لا إليه) وجوبا وينبغي أن يعرف العامي أنه رجع إلا أن يقطع ببطلان الأول فيجب إعلامه (ثم شرط مستفتيه أن يكون من مقلديه فاعلمن، وليس للعالم أن يقلدا مجتهدا آخر مهما اجتهدا) وغلب على ظنه حكم فيتعين عليه ذلك الحكم وكذلك من قلده، وإن كان لم يجتهد فالأكثر أنه لا يجوز له التقليد وقيل يجوز مطلقا، وقيل يجوز تقليد الأعم وقيل ما يخص دون ما يفتي به وقيل إن ضاق الوقت جاز (1).

- 405- وَالْخُلْفُ فِي التَّقْلِيدِ فِي الْأَصُولِ مُشْتَهَرٌ عِنْدَ ذَوِي الْعُقُولِ
406- وَهُوَ قَبُولُ الْقَوْلِ دُونَ حُجَّةٍ تُذَكِّرُ لِلْمَقْلَدِ الْمُسْتَنْبِتِ
407- وَالْخُلْفُ فِي قَبُولِ قَوْلِ الْمُصْطَفَى صَلَّى عَلَيْهِ رَبَّنَا وَشَرَفَا
408- هَلْ هُوَ تَقْلِيدٌ وَذَلِكَ يَنْبِي عَلَى اجْتِهَادِهِ فَخُذْ بِالْأَحْسَنِ

(والخلف في التقليد في الأصول) للدين (مشتهر) والجمهور على منع التقليد في أصول الدين، قال إمام الحرمين ولم يخالف فيه إلا الحنابلة، والغزالي يميل إليه (عند ذوي العقول وهو قبول القول دون حجة تذكر للمقلد المستنبت) أي الذي لا يرجع برجوع مقلده (والخلف في قبول قول المصطفى صلى عليه ربنا وشرفا هل هو تقليد وذاك ينبني على اجتهاده صلى الله عليه وسلم فإن قلنا أنه مجتهد فيجوز أن يسمى قبول قوله تقليدا

(1) انظر شرح تنقيح الفصول للإمام القرافي ص 347-349.

لاحتتمال أن يكون قد قاله عن اجتهاد وإن قلنا لا يجتهد فلا يسمى تقليدا (فخذ بالأحسن) وهو أن قبول قوله لا يسمى تقليداً على ما قاله الأمدي وابن الحاجب وغيرهما القائلين أن التقليد هو أخذ القول من غير قيام حجة بالمعجزة وعصمة النبي صلى الله عليه وسلم⁽¹⁾.

(1) التقليد في أصول الدين اختلف العلماء في جوازه، فمنعه أكثر المتكلمين وأجازه أكثر المحدثين انظر- تقريب الوصول ص 444 وحاشية البناي 402/2 وإرشاد الفحول ص 266.

فصل في أدلة مشروعية الأحكام

409- أدلة الأحكام باستقراء عددها عشرون باستيفاء

410- فاستغن بالكتاب ثم السنة يتلوها إجماع كل الأمة

(أدلة الأحكام باستقراء... فاستغن بالكتاب⁽¹⁾).

ثم السنة⁽⁴⁾ يتلوها إجماع كل الأمة⁽²⁾ فهذه الثلاثة حجة إجماعاً.

(1) أما الكتاب فهو القرآن: وهو اللفظ المنزّل على محمد صلى الله عليه وسلم للإعجاز بسورة منه المتعبد بتلاوته، المكتوب بين دفتي المصحف والمنقول إلينا متواتراً لا ما نُقل أحاداً. ولا خلاف بين العلماء في تواتر قراءة السبعة: نافع المدني وابن كثير المكي وابن عامر الشامي وأبي عمرو البصري وعاصم وحمرزة والكسائي الكوفيون وكذلك على الصحيح قراءة الثلاثة: أبي جعفر وخلف ويعقوب.

والقرآن الكريم هو أصل الأدلة وأقواها، قال ابن عاصم في مرتقى الوصول:

أصل الأدلة القرآن ما كتب في المصحف الذي أتباعه يجب

أنزلته سبحانه على النبي وقال فيه بلسان عربي.

أما أصلاته للسنة فلقوله تعالى: "وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا" (الحشر: 7).

وقوله تعالى: "قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله" (آل عمران: 31).

وقوله تعالى: "وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول" (المائدة: 92).

ففي الآية الأولى تصريح بالأمر بالاعتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم في جميع أقواله وأمره ونواهيته وفي الآيتين الأخيرتين تصريح بالأمر بالاعتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم في جميع أقواله وأفعاله وأما أصلاته للإجماع فلقوله تعالى: "ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً" (النساء: 115).

ففي الآية الوعيد الشديد بالنار على خرق الإجماع وذلك يستلزم تحريمه ووجوب اتباعه.

وأما أصلاته للقياس فلقوله تعالى: "فاعتبروا يا أولي الأبصار" (الحشر: 2) والاعتبار قياس الشيء بالشيء.

انظر نيل السؤل على مرتقى الوصول لمحمد يحيى الولاتي ص 83 ومراقي السعود ص 97 ونشر البنود 80/1 وجمع الجوامع مع حاشية البنائي 223/1 ومذكرة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي ص 62.

(1) وأما السنة: فهي لغة الطريق وفي الاصطلاح، ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية.

والسنة عند الأصوليين مرادفة للحديث والخبر قال في مراقي السعود:

وهي ما انضافت إلى الرسول من صفة كليس بالطويل

والقول والفعل وفي الفعل انحصر تقريره كذا الحديث والخبر

411- كَذَاكَ إِجْمَاعُ الْكِرَامِ الْعِثْرَةُ⁽¹⁾ وَنَحْوُ ذَلِكَ الْخُلَفَاءُ الْبِرَّةُ
(كذاك إجماع الكرام العترة⁽²⁾) ونحو ذلك الخلفاء البررة⁽³⁾ لقوله صلى
الله عليه وسلم عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي عضوا عليها
بالنواجذ⁽⁴⁾.

قوله كليس بالطويل: أي وليس بالقصير

وقال في مرتقى الوصول:

لِلْقَوْلِ وَالْفِعْلِ وَلِلْإِقْرَارِ فَسَمِمَتِ السُّنَّةُ بِإِنْحِصَارِ

ومن السنة الفعلية عند بعضهم الهم لأنه صلى الله عليه وسلم لا يهم إلا بحق.

وقد ذكر الناظم في فصل الخير وأقسامه المتقدم بعض المعلومات المتعلقة بالسنة فيرجع إليها -
وانظر:

نشر النبوج 2 ص 9.

- نيل السؤل على مرتقى الوصول ص 146.

مراقي السعود ص 255.

(2) وأما الدليل الثالث فهو الإجماع وقد عقد له الناظم فصلاً مستقلاً وتقدم الكلام عليه وقوله هنا "كل
الأمة" يقصد كل العلماء والذين يجمعهم عصر معين فلا يعتبر جملة الأمة إلى يوم القيامة ولا
موافقة العوام على الصحيح إذ لا علم عندهم حتى يعتبر وفاقهم.
قال القرافي: الفصل الرابع في المجمعين: فلا يعتبر فيه جملة الأمة إلى يوم القيامة لانتفاء فائدة
الإجماع، ولا العوام عند مالك وقيل لا بد من موافقة العوام للمجتهدين لدخولهم تحت عموم
الأمة في قوله صلى الله عليه وسلم (لا تجتمع أمتي على ضلالة) أخرجه أحمد.
وقيل تعتبر موافقتهم في الأمر الجلي كتحرим الزنى ووجوب الحج لا الخفي.
وقيل تعتبر موافقتهم فيما كان التكليف بعلمه واجبا عليهم وعلى الخاصة كالطهارة والصلاة
دون ما لا يعم التكليف بعلمه فإنهم يلغون فيه كالبيع والإجارة وينعقد الإجماع فيه دونهم وقد
ذكر هذه الأقوال صاحب مراقي السعود بقوله:

فَالْإِلْغَاءُ لِمَنْ عَمَّ انْتَقَى

وقيل لا وقيل في الجلي مثل الزنى والحج لا الخفي

وقيل لا في كل ما التكليف بعلمه قد عمم اللطيف

واللطيف من أسمائه تعالى، بقى أن نبين أن الإجماع القطعي يجب تقديمه على ما خالفه ولو كان
نصاً من كتاب أو سنة لأنه يدل على النسخ بخلاف الإجماعات الظنية فالنص مقدم عليها. انظر
نثر الورود ص 426، وشرح تنقيح الفصول 267 والمقاصد الحسنة ص 460.

(1) في نسخة - أ - و(ج) العشرة بالشين والصواب ما اثبتناه.

(2) والمراد بالعترة أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم وهم: علي وفاطمة والحسن والحسين رضي
الله عنهم وأرضاهم، ومذهب مالك والجمهور أن إجماع أهل البيت ليس بحجة خلافاً للشيعة
محتجين بقول الله تعالى: "إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً"
(الأحزاب: 33) قالوا والخطأ رجس فوجب نفيه عنهم، وأجيب بأن الخطأ ليس برجس والرجس
قبل العذاب وقيل الإثم وقيل كل مستقذر ومستنكر، والخطأ ليس بواحد من هذه الثلاثة، وقد أشار
ابن عاصم إلى مذهب الشيعة بقوله:

412- وَهَكَذَا الشَّيْخَانِ فِي الْمَقُولَةِ وَأَهْلُ طَيْبَةِ وَأَهْلُ الْكُوفَةِ

(وهكذا الشَّيْخَانِ فِي الْمَقُولَةِ) أَبُو بَكْرٍ وَعَمْرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

" اَقْتَدُوا بِالَّذِينَ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعَمْرٌ " (1) وَإِجْمَاعُ (أَهْلِ طَيْبَةِ) عِنْدَ مَالِكٍ حُجَّةٌ مُقَدَّمَةٌ عَلَى خَبَرِ الْأَحَادِ (2) (وَأَهْلِ الْكُوفَةِ أَيِ إِجْمَاعِ أَهْلِ الْكُوفَةِ) ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهُ حُجَّةٌ لِكثْرَةِ مَنْ وَرَدَهَا مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كَمَا قَالَ مَالِكٌ فِي الْمَدِينَةِ (3).

وَأَقْوَلُ لِلْعَثْرَةِ فِي قَضِيَّتِهِ قَوْمٌ رَأَوْهُ حُجَّةً مَرْضِيَّةً

- انظر نثر الورود ص 432 ونيل السؤل على مرتقى الوصول ص 168.

(3) يعني أن إجماع الخلفاء الأربعة حجة عند بعض العلماء ونقله ابن الحاجب عن الإمام أحمد محتجاً بقوله صلى الله عليه وسلم عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي وقيل إجماع وأجاب المانعون بأن الحديث محمول على اتباع الكتاب والسنة لا على اتفاق من ذكر لأنهم بعض الأمة قال الشيخ الولاتي عند قول ابن عاصم:

كَذَلِكَ قَوْلُ الْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ بَعْضُ رَأْيِهِ حُجَّةٌ مَتَّبَعَةٌ

يعني أن قول الخلفاء الأربعة رأه بعض العلماء حجة شرعية ولذا لم يعتد بخلاف زيد في منع توريث ذوي الأرحام بناء على أن الخلفاء الأربعة يورثونهم انظر نيل السؤل ص 169 - وانظر نثر الورود ص 431 ومختصر ابن الحاجب 36/2.

(4) أخرجه ابن ماجه (42).

(1) رواه الحاكم في المستدرك 79/3 والترمذي الحديث رقم (4662).

(2) يعني أن إجماع أهل المدينة حجة عند مالك وذلك فيما لا مجال للرأي فيه، وقال بعض المالكية أن إجماع أهل المدينة حجة ولو كان فيما للاجتهاد فيه مجال، وجمهور العلماء لا يحتجون بإجماع أهل المدينة وحجتهم في ذلك أن أهل المدينة بعض الأمة يجوز في حقهم الخطأ. وحجة مالك: أن نقلهم فيما لا مجال للرأي فيه يدل على أن ذلك بتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم، وإذا فهو فعل متواتر عنه صلى الله عليه وسلم، وحجة من قال إن إجماعهم حجة مطلقاً قوله صلى الله عليه وسلم: المدينة كالكير تنفي خبثها كما ينفي الكير خبث الحديد - وهو حديث صحيح.

(3) أما إجماع أهل الكوفة فليس بحجة وكذلك إجماع أهل الكوفة والبصرة لأنهم بعض الأمة خلافاً لمن زعم ذلك قال في مرتقى الوصول:

وَعَنْ أَوْلَى مَذَاهِبِ مَعْرُوفَةٍ مُعْتَبَرِ إِجْمَاعِ أَهْلِ الْكُوفَةِ

413- وَبِالصَّحَابِيِّ وَبِالْقِيَاسِ كَذَا بِالِاسْتِدْلَالِ عِنْدَ النَّاسِ

(وبالصحابي) (1) لحديث: أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم (2) (وبالقياس) (3) وهو مقدم على خبر الأحاد عند مالك (4) (كذا بالاستدلال) وهو محاولة الدليل المفضي إلى الحكم الشرعي من جهة القواعد لا من جهة الأدلة المنصوبة، إما من جهة الملازمة كقولك: لو كان هذا مهلكاً لكان حراماً، أو ما تقتضيه القواعد الشرعية كالأصل في المنافع الإذن (5) (عند الناس).

414- وَالْعُرْفِ وَالْمَصْلَحَةِ الْمُرْسَلَةِ كَذَاكَ بِالْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ

(والعرف) وهو غلبة معنى من المعاني على الناس وقد يكون في جميع الأقاليم كالحاجة للغذاء وقد يكون خاصاً ببعض البلاد كالنقود والعيوب (والمصلحة المرسلة): وهي التي لم يشهد الشرع باعتبارها ولا بعدم اعتبارها فخرج ما شهد الشرع باعتباره كالقياس وبعدم اعتباره كالمنع من زراعة العنب لئلا يعصر منه الخمر وهي حجة عند مالك ومثالها ترس الكفار بجماعة من المسلمين فلو كففنا عنهم لصدموننا واستولوا على دار الإسلام وقتلوا كافة المسلمين ولو رميناهم لقتلنا الترس معهم (1) (كذلك

قال شارحه الولاقي يعني أن إجماع أهل الكوفة معتبر أي حجة عند أصحاب مذاهب معروفة لم أر من سماهم خلافاً للأكثر لأنهم بعض الأمة نيل السؤل ص 168 وقال في جمع الجوامع: وأهل المصرين الكوفة والبصرة غير حجة ص 77.

(1) تقدم الخلاف في الاحتجاج بمذهب الصحابي والمعتمد من الأقوال في ذلك.

(2) تقدم تخريجه ص 168 .

(3) القياس قال ابن جزى في تقريب الوصول: هو أصل الرأي ومجال الاجتهاد وبه تثبت أكثر الأحكام فإن نصوص الكتاب والسنة محصورة ومواضع الإجماع معدودة والوقائع غير محصورة فاضطر العلماء إلى أن يثبتوا عنها بالقياس ما لم يثبت بنص ولا بإجماع، والقياس حجة عند العلماء من الصحابة فمن بعدهم الا الظاهرية.. انظر تقريب الوصول ص 343 وتنوير العقول ص 138.

(4) تقدم أن الصحيح عند مالك تقديم الحديث الصحيح ولو كان خبر أحاد على القياس وانظر مراقي السعود ص 311.

(5) انظر نثر الورود ص 576.

(1) هذا مثال للمصلحة التي اعتبرها الغزالي كغيره واشترط يعني الغزالي فيها أن تكون كلية قطعية ضرورية/شرح تنقيح الفصول ص 351 أما المالكية فيرون الأخذ بالمصلحة المرسلة مع عدم

بالبراءة الأصلية) وهي استصحاب الحكم العقلي في عدم الأحكام وثبوت
العدم في الماضي يجب منه عدمه في الحال فيجب الاعتماد على هذا الظن
بعد الفحص عن رافعه وعدم وجوده عندنا وعند قوم من الفقهاء⁽²⁾.

415- وَالْأَخْذُ بِالْأَخْفِ⁽³⁾ ثُمَّ الْعِصْمَةُ كَذَا بِالِاسْتِقْرَاءِ فِي الْمَسْأَلَةِ

(والأخذ بالأخف، وهو حجة عند الشافعي كدية اليهودي منهم من قال
كدية المسلم وقد قال على النصف وهو قولنا ومن قال على الثلث فوجب
الثلث فقط لكونه مجعماً عليه وما زاد منفي بالبراءة الأصلية ثم العصمة،
كأن يقول الله تعالى لنبي أو عالم احكم فإنك لا تحكم إلا بالصواب فأجازه
بعضهم⁽¹⁾ (كذاب بالاستقراء في المسألة) وهو تتبع الحكم في جزئياته على
حالة يغلب على الظن أنه في صورة النزاع على تلك الحالة كاستقراء
الفرض أنه لا يؤدي على الراحلة فيغلب على الظن أن الوتر لو كان فرضاً
لما أدى على الراحلة وهذا الظن حجة⁽²⁾).

416- ثُمَّ بِالِاسْتِصْحَابِ وَالذَّرَائِعِ كَذَا بِالِاسْتِحْسَانِ وَهُوَ شَائِعٌ

(ثم بالاستصحاب) وهو كون الشيء في الماضي يؤخذ منه ظنُّ ثبوته في
الحال⁽³⁾ (والذرائع) اعتمدها مالك⁽⁴⁾ (كذا بالاستحسان) وهو القول بأقوى
الدليلين⁽¹⁾ وقيل: معنى ينقدح في نفس المجتهد تقصر عنه عبارته⁽²⁾.

اشتراط أن تكون ضرورية ويعترفون بذلك وأما المذاهب الأخرى فإنها أخذت بها وبنت أحكاماً

كثيرة عليها مع عدم الاعتراف بذلك - انظر شرح تنقيح الفصول ص 351.

(2) البراءة الأصلية نوع من الاستعجاب كما قال الشارع وانظر مفتاح الوصول ص: 116.

(3) في نسخة (ج) والأخذ بالأقل.

(1) من الذين قالوا بذلك مؤسس بن عمران والروافض وقالت المعتزلة إن ذلك ممتنع وتوقف
الشافعي فيه، حجة التوقف تعارض المدارك وحجة المنع أن ذلك يكون تصرفاً في الأديان
بالهوى والله تعالى لا يشرع إلا للمصالح لا اتباع الهوى أما قصة إسرائيل عليه السلام فلعله قدم
حرم على نفسه بالنذر حجة الجواز والوقوع قوله تعالى "إلا ما حرم إسرائيل على نفسه"
الإحكام للأمدي 282/4، وتقريب الوصول ص 419.

(2) الأصوليون قالوا إن الاستقراء ينقسم قسمين: استقراء تام وغير تام فالتام هو الذي يعم غير
صورة النزاع وهو حجة بلا خلاف أما غير التام فهو دليل ظني ويسميه الفقهاء: إلحاق الفرد
بالأغلب، ويشترط في هذا النوع أن يكون ثبوت الحكم للبعض يفيد ظن عموم الحكم. نثر
الورود ص 566.

(3) انظر مفتاح الوصول للشريف التلمساني ص 115 ونثر الورود ص 568.

(4) الذريعة إلى الشيء الوسيلة المؤدية إليه – فالذرائع إلى الحرام يجب سدُّها والذرائع إلى الواجب يجب فتحها والذرائع إلى المندوب يندب فتحها ويكره سدها والذرائع إلى المكروه يُندبُ سدها ويكره فتحها، والذرائع ثلاثة أقسام:

- قسم يجب سده إجماعاً كسب الأصنام المؤدي إلى سب الله وحفر الآبار في طرق المسلمين - وقسم لا يجب سده إجماعاً كالمنع من غرس شجر العنب خوفاً من عصر الخمر فالمصلحة الناشئة من غرسها قريبة جداً فلذا جاز غرسها إجماعاً، وكالشركة في سكن الدور فإنها ذريعة للحرام وتلك الذريعة ملغاة إجماعاً – أما القسم الثالث من الذرائع فإنه محل خلاف بين أهل العلم فاعتبرها مالك وألغاه غيره ومثال ذلك بيوع الأجال - نيل السؤل ص 200 ونثر الورود ص 575.

(1) ومثال ذلك: تخصيص العرايا من عموم منع بيع الرطب بالتمر لأن دليله أخص – انظر نثر الورود ص 570.

(2) وهو بهذا المعنى لا يصلح أن يكون حجة كما قال ابن الحاجب وغيره وانظر مراقي السعود ص 399 ونثر الورود ص 572.

فصل في تصرفات الملكتين في الأعيان

417- ومنشأ الفروق والمدارك من التصرفات فادر ذلك

418- بنقل إسقاط وإقباض يرام أو قبض أو خبط أو إذن والتزام

419- أو زجر أو تأديب أو إتلاف أو إنشاء ملك واختصاص قد حكا

(ومنشأ الفروق والمدارك) في الفروع (من التصرفات فادر ذلك بنقل كالبيع والإجارة والهدايا والوصايا (إسقاط) كالخلع والإبراء والطلاق (وإقباض يرام) كالمناولة في العروض والوزن في الموزون والكيل في المكيل (أو قبض) كالمغصوب من الغاصب (أو خبط) كالشركة (أو إذن) كالضيافات (والتزام) كالنذر والضمان (أو زجر) كالحدود (أو تأديب) كالتعازير (أو إتلاف) كقتل المؤذي والكافر (أو إنشاء ملك) كإحياء الموات (واختصاص قد حكا) كالإقطاع والسبق للمباحات.

420- وكل هدي لها أقسام وكل قسم فله أحكام

421- وسيرى تفصيلها في شرح بعون ذي المن العظيم الفتح

منها ما هو بعوض وبغير عوض فالنقل بعوض في الأعيان كالبيع والقرض أو في المنافع كالإجارة والمساقاة والمزارعة والجعالة وإلى ما هو بغير عوض كالهدايا والوصايا والعمرى والهبات والصدقات والكفارات والزكاة والغنيمة والمسروق من أموال الكفار والإسقاط إما بعوض كالخلع والكتابة والصلح على الدين أو بغير عوض كالإبراء من الديون والطلاق والعتاق، وإيقاف المساجد فالإسقاط يسقط الثابت ولا ينقله للباذل بخلاف النقل والإقباض بالفعل كالمناولة وفي العروض والتمكين في العقار، وبالنية كقبض الوالد وإقباضه من نفسه لولده والقبض إما بإذن الشرع وحده كاللقطة وقبض المغصوب من الغاصب أو بإذن غير الشرع كقبض المبيع بإذن البائع والمبتاع والرهون والهبات أو بغير إذن.

من الشرع ولا من غيره كالغصب، والخلط إما شائع أو بين الأمثال، وكلاهما شركة والإذن إما في الأعيان كالضيافات أو في المنافع أو في العواري أو في التصرف كالتوكيل والإيصاء والالتزام بغير عوض كالنذور والضمان، بالوجه أو بالمال والأجر والتأديب إما مقدر كالحدود أو غير مقدر كالتعازير مع الإثم في المكلفين أو بدونه كالصبيان والبهائم والإتلاف: إما في الإصلاح للأجساد والأرواح¹²⁷ كالأطعمة والأدوية والذبائح وقطع

الأعضاء المتأكلة أو للدفع: كقتل الصوال والمؤذى من الحيوانات أو لتعظيم الله: كقتل الكفار لمحو الكفر أو للزجر كرجم الزناة وقتل الحيات والإنشاء للملك في غير مملوك: كإرقاق الكفار وإحياء الموات والاصطياد والاختصاص بالمنافع كالاقطاع والسبق إلى المباحات ومقاعد الأسواق والمساجد وكل قسم فله أحكام(1).

خاتمة(1)

- 422- وَهَا هُنَا انْتَهَى بِنَا الْكَلَامُ نَظْمًا وَقَدْ أَنْ لَنَا الْخِتَامُ
423- خَاتِمَةُ الشَّهْرِ الَّذِي قَدْ أَنْزَلَا فِيهِ الْقُرْآنَ عَامًا... جَلَلًا(2)
424- فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أَسَدَى مِنْ نِعْمَةٍ عَمَّتْ وَخَصَّتْ حَمْدًا
425- ثُمَّ صَلَاتُهُ عَلَى مَنْ اكْمَلَا بِهِ عَلَيْنَا فَضْلُهُ وَأَجْرَلَا(3)
426- وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ تَلَا مِنْهَا جَهَمَ فِي حُبِّهِ وَمَا سَلَا
427- مَا هَبَّ مِنْ صَوْبِ الرُّبَارِيحِ الصَّبَا وَحَنَّ لِلْأَحْبَابِ قَلْبٌ وَصَبَا(4)

انتهي بحمد الله وعونه على يد كاتبه لنفسه ثم لمن شاء الله بعده المختار بن البساتي استودعت هنا شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(1) شرح تنقيح الفصول ص 360.

(1) الترجمة ساقطة من (أ).

(2) يوجد بياض في نسخة (ج) وفي النسخ الأخرى كلمات يمكن أن تقرأ بـ(عيب أو غيب أو غيث) (مجللا- أو جللا) ولم نهتد إلى الكلمة الصحيحة.

(3) في (أ) وأسدلا.

(4) في نسخة (ب) قد صبا يدل وصبا.

الفهارس

- 1- فهرس الموضوعات 1
- 2- فهرس الآيات القرآنية 1
- 3- فهرس الأحاديث النبوية والآثار 1
- 4- فهرس الأعلام التي وردت في النص 1
- 5- فهرس الأبيات الواردة في النص 1
- 6- فهرس مصادر ومراجع التحقيق 1

1. فهرس الموضوعات

الصفحة	
1	مقدمة التحقيق
2	التحقيق ينقسم قسمين
3	القسم الأول وهو مشتمل على فصلين
6	الفصل الأول حياة المؤلف
	المبحث الأول
6	اسمه ونشأته وطلبه للعلم وأسياخه
8	المبحث الثاني: بعض صفاته
10	المبحث الثالث: مدرسته وبعض ملامح منهجه الفكري
15	المبحث الرابع مؤلفاته وأشعاره
19	المبحث الخامس طلابه
22	المبحث السادس خلفه مع بعض علماء عصره
24	المبحث السابع وفاته وأقوال العلماء فيه
	الفصل الثاني من الكتاب:
28	المبحث الأول اسم الكتاب ونسبته لمؤلفه
30	المبحث الثاني موضوعات الكتاب
34	المبحث الثالث وهو مصادر المؤلف
36	المبحث الرابع: وصف النسخ
38	المبحث الخامس: عملي في التحقيق
40	القسم الثاني النص محققا
40	مقدمة الناظم
41	- الكلام على العلم وشرفه
42	سبب تأليف هذا الكتاب
45	الفصل الأول في تعريف أصول الفقه
46	الحكم الشرعي وأقسامه
49	الصحيح والباطل
49	خلاف الأولى
50	الفقه

51	فصل في تعريف العلم والجهل
51	انقسام العلم إلى ضروري ونظري
54	الجهل
55	فصل في تعريف النظر والدليل وما ليس بجازم من التصديق
	فصل في تعريف الاعتقاد وتقسيم وتعريف أصول الفقه 59
62	فصل في تعريف الكلام وأقسامه
63	الحقيقة والمجاز
64	أنواع المجاز باعتبار علاقته
67	فصل في معاني الحروف
67	إذا
67	إن
68	أو
69	أي
69	أيّ
70	إذ
71	إذا
72	الباء
73	بل
73	بيد
74	ثم
74	حتى
75	رب
75	على
75	الفاء
75	في
77	كي
78	اللام الجارة
80	لولا
81	لو

84	لن
84	مَنْ
84	ما
86	من
86	هل
87	الواو
88	متى
89	إلا
89	مهما
91	الأمر تعريفه
92	الأمر يدل على الوجوب إلا لقرينة
93	قد يرد الأمر لستة وعشرين معنى غير الوجوب
94	الأمر لا يدل على الفور أو التكرار إلا بدليل
94	الأمر بالشيء أمر به وبما لا يتم ذلك الشيء إلا به
93	إذا جاء المكلف بفعل على نحو ما طلب منه أجزاءه
95	فصل في بيان من يتناوله الخطاب ومن لا يتناوله
95	العاقل البالغ هو الذي يتناوله الخطاب
95	الصبي والساهي والمجنون غير مخاطبين
96	هل الكفار مخاطبون بفروع الشريعة
96	الأمر بالشيء نهى عن ضده
97	فصل في تعريف النهي
97	النهي يقتضي فساد المنهي عنه
99	فصل في تعريف المفهوم
99	المفهوم ينقسم إلى مفهوم موافقة ومفهوم مخالفة
100	مفهوم المخالفة ذكر منه تسعة أقسام
101	مفهوم الموافقة نوعان الأولى والمساوى
102	فصل في تعريف العام
102	مدلول العام كلية
103	صيغ العموم
104	النكرة في سياق النفي والشرط تعم

105	العموم من عوارض الألفاظ
105	فصل في تعريف التخصيص وتقسيم المخصص إلى متصل ومنفصل
106	
108	الاستثناء من الإثبات نفي ومن النفي إثبات
108	إذا جاء الاستثناء بعد جمل عاد إلى جملتها
108	إذا تكرر الاستثناء بعطف أو بغيره
109	يجوز تقديم الاستثناء والشرط
110	المخصص المنفصل – الكتاب والسنة
110	التخصيص بالعقل
110	التخصيص بالحس
110	التخصيص بالعرف شروطه
111	التخصيص بالإجماع
111	التخصيص بالقياس
111	التخصيص بالمفهوم
112	فصل في تعريف المطلق والمقيد
113	إذا تأخر المقيد عن العمل بالمكلف فناسخ
115	فصل في المبين
115	فصل في المجمل
116	فصل في الظاهر
116	تأخير البيان عن وقت الحاجة
117	تعريف النص
117	تعريف الظاهر
117	تعريف المؤول
118	فصل في عصمة النبي ﷺ ودلالة فعله وإقراره
119	الفعل يدل على الوجوب أو الندب
119	الإقرار
122	فصل في تأسيه ﷺ بشرع من قبله
123	فصل في تعريف النسخ وأقسامه
124	النسخ لبدل أو لغير بدل

124	النسخ للأخف أو للأثقل
124	النسخ قبل الفعل
125	نسخ الكتاب بالكتاب والسنة بالسنة
125	الأحاد لا ينسخ المتواتر على الصحيح
126	الإجماع لا ينسخ ولا ينسخ ولكنه يدل على ناسخ
127	فصل في التعارض والترجيح
127	النصان العامان أو الخاصان
127	الجمع أو لا
128	الخاص يخص به العام
129	العموم والخصوص من وجه يخص عموم كل منهما بخصوص الآخر
130	طرق الترجيح لا تنحصر
131	فصل في الإجماع وأقسامه
132	انقراض العصر ليس شرطاً
132	الإجماع لا ينقض
133	لا يشترط في الإجماع بلوغ حد التواتر
134	مذهب الصحابي
136	فصل في تعريف الخبر وأقسامه
136	مورد الصدق والكذب النسبة الحكمية
138	المتواتر
139	الأحاد
140	شروط قبول الحديث
141	الجرح مقدم على التعديل
141	المسند والمرسل
144	فصل في كيفية الرواية ومراتبها
145	مراتب الرواية
146	فصل في تعريف القياس
147	أركان القياس
147	الأصل وشروطه

148	شروط الفرع
148	العلة وشرطوها
149	حكم الأصل
151	فصل في القوادح
153	مسالك العلة
154	فصل في الأشياء قبل ورود الشرع
156	فصل في الترجيح
157	يحمل اللفظ على الحقيقة
157	- العموم لا الخصوص
157	- الإطلاق لا التقييد
157	التأسيس لا التأكيد
157	الإفراد لا الاشتراك
158	الاستقلال لا الإضمار
157	البقاء لا النسخ
158	الشرعي لا العقلي
158	العرفي لا اللغوي
159	الترتيب لا التقديم والتأخير
159	إذا عارض المجاز الحقيقة الراجعة فما المقدم؟
160	يقدم التخصيص
160	المجاز
160	المضمر
161	النقل
161	الاشتراك
162	فصل في تعريف الاجتهاد وشروطه
165	فصل في وقت الاجتهاد
167	إذا تغير اجتهاد المجتهد
169	فصل في الاستفتاء والمفتي
170	التقليد في الأصول
171	فصل في أدلة مشروعية الأحكام

179	فصل في تصرفات المكلفين في الأعيان
182	خاتمة
183	الفهارس
184	فهرست الموضوعات
194	فهرست الآيات القرآنية
203	فهرست الأحاديث النبوية والآثار
208	فهرست الأعلام
213	فهرست المصادر

2- فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	رقم الآية	السورة	الآية
72	17	البقرة	ذهب الله بنورهم
86-65	19	البقرة	يجعلون أصابعهم في آذانهم
104	26	البقرة	إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بعوضة
76	36	البقرة	فتلقى آدم من ربه كلمات
60	43	البقرة	أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة
93	65	البقرة	كونوا قردة خاسئين
	95	البقرة	ولن يتمنوه أبدا بما قدمت
83	96	البقرة	يود أحدهم لو يعمر ألف سنة
66	102	البقرة	واتبعوا ما تتلوا الشياطين
86	106	البقرة	ما ننسخ من آية
68	135	البقرة	وقالوا كونوا هودا أو نصارى تهتدوا
125	144	البقرة	فول وجهك شطر المسجد الحرام
93-75	172	البقرة	كلوا من طيبات ما رزقناكم
124	184	البقرة	وعلى الذين يطيقونه
75	185	البقرة	ولتكبروا الله على ما هديكم
76	187	البقرة	وأنتم عاكفون في المساجد
76	203	البقرة	واذكروا الله في أيام معدودات
86	220	البقرة	والله يعلم المفسد من المصلح
110	226	البقرة	والمطلقات يتربصن بأنفسهن
100	229	البقرة	فإن طلقها فلا تحل له من بعد
161-158	230	البقرة	حتى تنكح زوجاً غيره
124	234	البقرة	والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً
115	237	البقرة	الذي بيده عقدة النكاح

97	267	البقرة	ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون
85	272	البقرة	وما تنفقون إلا ابتغاء وجه الله
103	275	البقرة	وأحل الله البيع
60	278	البقرة	وذروا ما بقي من الربا
92	282	البقرة	واستشهدوا شهيدين من رجالكم
78	284	البقرة	لله ما في السماوات وما في الأرض
98-70	8	آل عمران	ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا
87	10	آل عمران	إن الذين كفروا لن تغني عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئاً
73	75	آل عمران	ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار
86	92	آل عمران	حتى تنفقوا مما تحبون
93	93	آل عمران	قل فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين
116	97	آل عمران	ولله على الناس حج البيت
73	123	آل عمران	ولقد نصركم الله ببدر
98	169	آل عمران	ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله
78	185	آل عمران	كل نفس ذائقة الموت
	2	النساء	وعاتوا اليتامى أموالهم
116	3 من الآية: 3	النساء	فانكحوا ما طاب لكم من النساء
128-111	3 من الآية: 3	النساء	أو ما ملكت أيمانكم
110	11	النساء	يوصيكم الله في أولادكم
124	15	النساء	فأمسكوهن في البيوت
157-128	23	النساء	وأن تجمعوا بين الأختين
111	25	النساء	فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب
131	114	النساء	ويتبع غير سبيل المؤمنين
84	123	النساء	من يعمل سوءاً يجز به
73	166	النساء	وكفى بالله شهيداً

73	170	النساء	قد جاءكم الرسول بالحق من برکم
158	3	المائدة	وما أكل السبع
160	من الآية: 6	المائدة	وامسحوا برؤوسکم
110	من الآية: 6	المائدة	وإن كنتم مرضى أو على سفر
70	20	المائدة	واذكروا نعمة الله علیکم إذ جعل فیکم أنبیاء
158	33	المائدة	أن یقتلوا أو یصلبوا
147	90	المائدة	إنما الخمر والمیسر
98	101	المائدة	لا تسألوا عن أشياء
116	41	الأنعام	وأتوا حقه يوم حصاده
122	90	الأنعام	أولئك الذین هدی الله فبهدهم اقتده
46	102	الأنعام	الله لا إله إلا هو خالق كل شیء
158	145	الأنعام	قل لا أجد فی ما أوحی إلی
46	11	الأعراف	ولقد خلقناکم ثم صونناکم
	12 (ح)	الأعراف	ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك
76	38	الأعراف	ادخلوا فی أمم
66	48	الأعراف	ونادی أصحاب الأعراف
79	57	الأعراف	فسقناه لبلد میت
93	89	الأعراف	ربنا افتح بیننا و بین قومنا بالحق
89	132	الأعراف	وقالوا مهما تأتنا به من آية
79	33	الأنفال	وما كان الله لیعذبهم
67	38	الأنفال	إن ینهوا یغفر لهم
124	65	الأنفال	إن یکن منکم عشرون صابرون
124	66	الأنفال	الآن خفف الله عنکم
104	6	التوبة	وإن أحد من المشرکین استجارک
85	7	التوبة	فما استقاموا لکم فاستقیموا لهم
106	29	التوبة	حتى یعطوا الجزیة عن ید وهم صاغرون
86	من الآية 38	التوبة	أرضیتم بالحیة الدنیا من الآخرة

77	من الآية 38	التوبة	فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليل
86	108	التوبة	من أول يوم
70	124	التوبة	أيكم زادته هذه إيماناً
68	24	يونس	أتأها أمرنا ليلاً أو نهاراً
77	41	هود	وقال اركبوا فيها
78	107	هود	فَعَالَ لما يريد
85	31	يوسف	ما هذا الشر إن هذا ملك كريم
64	82	يوسف	واسأل القرية
73	100	يوسف	وقد أحسن بي
84	15	الرعد	ولله يسجد من في السموات والأرض
73	43	الرعد	فكفى بالله شهيدا
40	7	إبراهيم	لئن شكرتم لأزيدنكم
77	9	إبراهيم	فردوا أيديهم في أفواههم
75	2	الحجر	ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين
93	46	الحجر	ادخلوها بسلام آمنين
85	57	الحجر	فما خطبكم أيها المرسلون
78	44	النحل	وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نرك إليهم
79	72	النحل	والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة
85	96	النحل	ما عندكم ينفد وما عند الله باق
86	1	الإسراء	من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى
111	23	الإسراء	ولا تقل لها أف
97-60	32	الإسراء	ولا تقربوا الزنى
140	36	الإسراء	ولا تقف ما ليس لك به علم
65	45	الإسراء	حجاباً مستورا

92	48	الإسراء	انظر كيف ضربوا لك الأمثال
79	107	الإسراء	ويخرون للأذقان سجداً
79	87	الإسراء	أقم الصلاة لدلوك الشمس
46	47	الكهف	ويوم نسير الجبال
	26	مريم	فلن أكلم اليوم انسيا
70	69	مريم	لننزعن من كل شيعة أيهم أشد
78	93	مريم	إن كل من في السموات والأرض
76	71	طه	ولأصلبناكم في جذوع النخل
74	91	طه	لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى
98	131	طه	ولا تمدن عينيك إلى ما متعنا به أزواجاً منهم
79	47	الأنبياء	ونضع الموازين القسط ليوم القيمة
86	77	الأنبياء	ونصرنه من القوم
87	97	الأنبياء	قد كنا في غفلة من هذا
100	108	الأنبياء	قل إنما يوحى إلي أنما ألهمك إله واحد
86-60	30	الحج	فاجتنبوا الرجس من الأوثان
103	1	المؤمنون	قد أفلح المؤمنون
68	13	المؤمنون	قالوا لبئنا يوماً أو بعض يوم فساءل العادين
85	40	المؤمنون	عما قليل ليصبحن نادمين
74	62	المؤمنون	ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة من هذا
73	70	المؤمنون	أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق
98	108	المؤمنون	أحسنوا فيها ولا تكلمون
68	113		قالوا لبئنا يوماً أو بعض يوم
111	2	النور	الزانية والزاني
100	4	النور	فاجلدوهم ثمانين جلدة
85	13	النور	لولا جاء وعليه بأربعة شهداء
76	14	النور	لمسكم فيما أفضتم

92	33	النور	فكاتبوهم إن علمتم فيهم خبيراً
73	65	الفرقان	ويوم تشقق السماء بالغمام
65	84	الشعراء	واجعل لي لسان صدق في الآخرين
83	102	الشعراء	لو أن لنا كرة فنكون من المؤمنين
86	30	النمل	إنه من سليمان
80	46	النمل	لولا تستغفرون الله
75	4	القصص	إن فرعون علا في الأرض
78	8	القصص	فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا
75	15	القصص	ودخل المدينة على حين غفلة
75	15	القصص	فوكزه موسى فقضى عليه
70	28	القصص	أيما الأجلين قضيت
104	88	القصص	كل شيء هالك إلا وجهه
72	40	العنكبوت	فكلا أخذنا بذنبيه
78	32	الروم	كل حزب بما لديهم فرحون
65	11	لقمان	هذا خلق الله فأروني ماذا خلق الذين من دونه
85	14	السجدة	فذوقوا بما نسيتم
70	70	الأحزاب	يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله
84	52	يس	من بعثنا من مرقدنا
46	96	الصفافات	والله خلقكم وما تعملون
93	102	الصفافات	فانظر ماذا ترى
69	147	الصفافات	إلى مائة ألف أو يزيدون
93	75	ص	ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي
65	30	الزمر	إنك ميت وإنهم ميتون
110	62	الزمر	خالق كل شيء
157	65	الزمر	لئن أشركت ليحبطن عملك
	13	غافر	وينزل لكم من السماء رزقا
71	71	غافر	فسوف يلمون إذا الأغلال في أعناقهم

77	11	الشورى	يذروكم فيه
64	11	الشورى	ليس كمثلته شيء وهو السميع البصير
87	42	الشورى	ينظرون من طرق خفي
93	49	الدخان	ذق إنك أنت العزيز الكريم
79	11	الأحقاف	وقال الذين كفروا للذين آمنوا تدمر كل شيء بأمر ربها
110	25	الأحقاف	والله معكم ولن يتركم أعمالكم
88	35	محمد	بل كذبوا بالحق لما جاءهم
79	5	ق	والسماء بنيناها بأيد وإنا لموسعون
117	47	الذاريات	ما يتبعون إلا الظن فاصبروا أو لا تصبروا
140	23	النجم	فبأي آلاء ربكما تكذبان
98	16	الطور	كل من عليها فان
157	13	الرحمن	إنا أنشأهن إنشاء فجعلنهن
75	26	الرحمن	لا يمسه إلا المطهرون
76	35 – 36	الواقعة	والذين يظاهرون من نسائهم
98	79	الواقعة	وما آتاكم الرسول فخذوه
159	3	المجادلة	فقدموا بين يدي نجواكم صدقة
120	7	المجادلة	لأنتم أشد رهبة
124	13	المجادلة	إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة
98	13	الحشر	وإذا رأوا تجارة أو لهوا
86	9	الجمعة	يقولون لنن رجعا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل والله العزة ورسوله
71	11	الجمعة	فاتقوا الله ما استطعتم
152-151	8	المنافقون	وإن كن أولت حمل فانفقوا عليهن وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن
85	16	التغابن	
99	3	الطلاق	
110	4	الطلاق	

78	7	الطلاق	لينفق ذو سعة من سعته
98	7	التحريم	لا تعذبوا اليوم إنما تجزون ما كنتم تعملون
98	20	الملك	إن الكافرون إلا في غرور
65	6	القلم	بأيكم المفتون
66	8	الحاقة	فهل ترى لهم من باقية
96	41	المدثر	ما سللكم في سقر
73	28	المطففين	عينا يشرب بها المقربون
65	6	الطارق	خلق من ماء دافق
71	1	الليل	والليل إذا يغشى
74	5	القدر	سلام هي حتى مطلع الفجر
65	2	الزلزلة	وأخرجت الأرض أثقالها
71	1	النصر	إذا جاء نصر الله والفتح
71	3	النصر	فسبح بحمد ربك

3. فهرس الأحاديث النبوية

الصفحة	الحديث
168	• "اختلاف أمتي رحمة" رواه البيهقي انظر الألباني في سلسلة الاحاديث الضعيفة رقم (57)
132	• "إذا بلغ الماء قلتين فإنه لا ينجس" رواه الخمسة وفي رواية لأحمد لم ينجسه شيء.
51	• "إذا دخل أحدكم المسجد... متفق عليه."
162	• إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعا. رواه البخاري ومسلم.
128	• "استقبال بيت المقدس" البخاري ومسلم وغيرهما .
168	• "أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم" رواه البيهقي وقال ابن عبدالبر : قال البزار: لا يثبت.
176	• "اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر" رواه الترمذي وأحمد وابن حبان.
130	• "ألا أخبركم بخير الشهود الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها" رواه مسلم ومالك وأحمد وأبو داود.
134	• أمره صلى الله عليه وسلم برجم المحصن رواه مسلم وأحمد وغيرهما.
134	• أمتي لا تجتمع علي ضلاله أحمد والطبراني
74	• أنا أفصح من نطق بالضاد – ضعيف، المقاصد الحسنة.
132	• إن الماء طهور لا ينجسه شيء – أحمد وأبو داود والترمذي بألفاظ متقاربة.
118	• بيان جبريل لأوقات الصلاة – البخاري ومسلم والموطأ.
118	• تركه جلسة الوسطى. متفق عليه.
118	• تركه الجلوس والشرب قائما – البخاري ومسلم.
83	• تصدقوا ولو بظلف محرق. فتح الباري
145	• جمع الصلاتين من غير خوف ولا مطر مسلم، وفي

- 107 الموطأ من غير خوف ولا سفر.
- 107 الجمع في السفر مسلم وغيره ●
- 118 حجه صلى الله عليه وسلم . البخاري ومسلم . ●
- 130 خيركم قرني ثم الذين يلونهم البخاري ومسلم و أحمد ●
- دخل صلى الله عليه وسلم البيت فصلى فيه – البخاري ومسلم. ●
- 130 ردوا السائل ولو بظلف محرق. أحمد والبيهقي. ●
- 131 رش الرجلين في الوضوء ابن كثير ●
- رفع القلم عن ثلاثة – رواه أحمد وأبو داود والترمذي. 96 ●
- الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة ، أخرج أحمد والطبراني ●
- وابن أبي أمامة أن فيما أنزل من القرآن الشيخ والشيخة... ●
- 126
- الصائم المتطوع أمير نفسه – رواه أحمد وقال صحيح الإسناد. ●
- 163
- 61 صلاته صلى الله عليه وسلم في الكعبة. ●
- عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي – أخرجه ابن ماجه. ●
- 175
- عدم إنكاره صلى الله عليه وسلم على أبي بكر لما أتاه بلبن من عند ●
- راع – البخاري. ●
- 123
- 131 غسل الرجلين في الوضوء، مسلم والدار قطني وغيرهما. ●
- 113 في كل أربعين شاة شاة – البخاري وأبو داود. ●
- 101 في الغنم السائمة زكاة – البخاري. ●
- 113 فيما سقت السماء العشر البخاري ومسلم. ●
- قضى صلى الله عليه وسلم بالشفعة للجار – رواه النسائي بلفظ ●
- قضى بالشفعة بالجوار. ●
- 107
- 127 كان فيما أنزل من القرآن.. مسلم. ●
- 118 الكتب بمقادير الزكاة والديات – النسائي. ●
- 93 كل مما يليك... الصحيحين. ●
- كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها – مسلم وأصحاب السنن. ●
- 128

- لا أحلف على يمين - البخاري ومسلم. 76
- لا تجتمع أمتي على ضلالة (أبو داود). 134
- الاثنان فما فوقهما جماعة (ابن ماجه والدار قطني في سننهما وهو ضعيف، المقاصد الحسنة (61). 160
- لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم - البخاري ومسلم. 112
- لا يقبل الله صلاة بدون طهور (مسلم). 112
- لبنت الابن السدس مع بنت الصلب. البخاري. 61
- الماء لا ينجسه شيء - أحمد وابن ماجه 129
- لولا أن أشق على امتي لأمرتهم - البخاري ومسلم. 92
- لو لم تكن ربيتي ما حلت لي - الشيخان. 83
- ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة (متفق عليه). 112
- لي الواجد يحل عرضه وعقوبته - أبو داود والنسائي وعلقه البخاري. 113
- من بدل دينه فاقتلوه - البخاري 123
- نهى صلى الله عليه وسلم عن أكل كل ذي ناب (متفق عليه). 160
- النهي عن قتل النساء - متفق عليه. 132
- هذا حرام على ذكور أمتي يعني الحرير - ابن ماجه والنسائي. 118

4- فهرس الأعلام الواردة في النص المحقق

الاسم	الصفحة
ابن جني: (أبو الفتح ت 392هـ).	91
ابن حنبل: (أحمد ت 241هـ).	98
ابن الحاجب: (أبو عمر و عثمان ت 646هـ).	62
ابن خويز منداد: (محمد بن أحمد (ت) في حدود 390هـ).	102
ابن رشد: (أبو الوليد ت 520هـ).	97
ابن سريج: (أبو العباس ت 306هـ).	168
ابن السبكي: (عبد الوهاب ت 771هـ).	54
ابن عباس: (عبدالله ت 68هـ).	109
ابن عصفور: (علي بن مؤمن ت 663هـ).	74
ابن القاسم: (أبو عبدالله ت 191هـ).	119
ابن القصار: (أبو الحسن ت 398هـ).	95
ابن القطان: (لعله: عبدالله بن عدي ت 365هـ).	165
ابن مالك: (محمد بن عبدالله ت 672هـ).	70
ابن المنذر: (محمد بن عبدالله ت 672هـ).	118
ابو حنيفة: (النعمان بن ثابت ت 150هـ).	98
أبو حيان: (أثير الدين ت 745هـ).	73
أبو الفرج: (عمر و الليثي ت 331هـ).	156
أبو يوسف: (يعقوب بن إبراهيم ت 18هـ).	161
إمام الحرمين: (عبدالمك ت 478هـ).	53
الأمدي: (علي بن محمد ت 631هـ).	114
الأبهري: (محمد بن عبدالله ت 375 أو 395هـ).	156
الأبياري: (أبو الحسن ت 618هـ).	166
الأخفش: (أبو الحسن ت 210هـ).	74
الأصمعي: (عبدالمك بن قريب ت 216هـ).	91
الباجي: (أبو الوليد 474هـ).	92

	53	الباقلائي: (أبو بكر ت 403هـ).
125		البخاري: (أبو عبدالله ت 256هـ).
	114	الجاحظ: (عمرو بن بحر ت 255هـ).
	109	الحسن: البصري: (أبو سعيد ت 110هـ).
	54	الرازي: (فخر الدين ت 606هـ).
	74	الزجاج: (أبو إسحاق ت 311هـ).
74		الزمخشري: (محمود بن عمر ت 538هـ).
	144	سعيد بن المسيب: (أبو محمد ت 93 أو 94 هـ).
	111	السيرافي: (لعله الحسن بن عبدالله ت 368هـ).
الشافعي:	94	السيوطي: (جلال الدين ت 911هـ).
	98	(أبو عبدالله ت 204هـ) .
	144	الشعبي: (عامر – أبو عمرو ت حوالي 106هـ).
69		الشلوبيني: (أبو علي ت 645 هـ).
	93	الشيرازي: (أبو إسحاق ت 476هـ).
	126	عائشة: (أم المؤمنين ت 58هـ).
109		عطاء: (أبو محمد ت 103هـ).
	166	الغزالي: (أبو حامد ت 505 هـ).
	69	الفارسي: (أبو علي ت 377هـ).
	92	القاضي عبدالوهاب: (أبو محمد بن نقر ت 422هـ).
	50	القرافي: (شهاب الدين أبو العباس ت 684هـ).
93		القشيري: (أبو الفضل ت 344هـ).
	93	مالك بن أنس: (أبو عبدالله ت 179هـ).
	74	المبرد: (أبو العباس ت 286هـ).
168		محمد بن الحسن: (أبو عبدالله الشيباني ت 189هـ).
	126	مسلم: (أبو الحسين ت 261 هـ).
	79	مهلهل: (عدي بن ربيعة جاهلي).
144		النخعي: (إبراهيم بن يزيد ت 96هـ).
138		النظام: (إبراهيم بن يسار ت ما بين 220 و230هـ).
98		ولي الدين: (أبو زرعة ت 826هـ).

5- فهرس الأبيات الشعرية الواردة في النص

الصفحة	البيت
77	ألا رب مولود وليس له أبّ
91	حراجيج ما تنفك إلا مناخة
90	شر بن بماء البحر ثم ترفعت
90	حننت إلى ريا ونفسك باعدت
91	فلما تفرقنا كأي ومالكاً
77	فما زالت القتلى تمج دماءها
86	فنعم مزكى من طاقت مذاهبه
82	فيالك من ليل كأن نجومه
79	كل قتيل في كليب حلام
71	لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى
86	لن تزالوا كذلك ثم لازل
77	ليس العطار من الفضول سماحة
92	مهمالي الليلة مهما ليه
70	وقد زعمت ليلي بأني فاجر
98	وكنت إذا غمزت قناة قوم
	وذى ولد لم يلد له أبوان
	على الخسف أو نرمي بها بلداً قفرا
	متى لجج خضر لهن ننيح
	مزارك من ريا وشعباكما معا
	لطول اجتماع لم نبت ليلة معا
	بدجلة حتى ماء دجلة أشكل
	ونعم من هو في سر وإعلان
	بكل مغار القتل شدت بيذبل
	حتى ينال القتل آل همام
	فما انقادت الآمال إلا لصابر
	ت لكم خالداً خلود الجبال
	حتى تجود وما لديك قليل
	أودى بنعلي وسر باليه
	لننقسي تقاها أو عليها فجورها
	كسرت كعوبها أو تستقيما

6. فهرس المراجع

- اسم الكتاب والطبعة والمؤلف:
- آداب البحث والمناظرة - مطابع ابن تيمية - القاهرة - محمد الأمين الشنقيطي ت 1393.
- الإجماع دار طيبة للنشر والتوزيع الرياض 1403 هـ أولى أبو بكر ابن المنذر 318 هـ.
- إحكام الفصول في أحكام الأصول ط دار الغرب الإسلامي أولى 1407 هـ أبو الوليد الباجي 474 هـ.
- الإحكام في أصول الأحكام ط المعارف بمصر أبو الحسن الأمدي ت 630.
- إرشاد الفحول ط دار المعرفة بيروت 1399 الشوكاني ت 1255 هـ.
- أضواء البيان ط الأولى: الشيخ محمد الأمين الشنقيطي 1333 هـ.
- الآيات البيانات على المحلي ط الأولى أحمد بن القاسم العبادي.
- الأعلام ط السادسة لخير الدين الزركلي 1976 م.
- الباعث الحثيث توزيع دار الباز ابن كثير ت 774 هـ.
- البحر المحيط ط وزارة الأوقاف بالكويت الزركشي ت 794 هـ.
- البرهان ط دار الوفاء لإمام الحرمين 478 هـ.
- التعريفات ط دار الكتاب العربي الجرجاني.
- تفسير القرآن ط دار علم الكتاب 1416 للإمام ابن كثير 774 هـ.
- التفسير في بلاد شنقيط على الآلة محمد بن سيدي محمد (معاصر).
- تقريب الوصول ط ثانية تحقيق د. محمد المختار الشنقيطي محمد بن جزى ت 471 هـ.
- تهذيب الأسماء واللغات ط دار الطباعة (دمشق) الإمام النووي 676 هـ.
- الجامع لأحكام القرآن ط دار الكتاب العلمية أولى تاج الدين السبكي ت 771 هـ.
- حاشية البناني على المحلي دار الكتب العلمية بيروت 1418 البناني ت 1197.

- حياة موريتانيا ط أولى المختار بن حامدن 1415 هـ.
- خزانة الأدب ط أولى البغدادي ت 1093.
- مفردات القرآن- الراغب الأصفهاني الحلبي أبو القاسم الحسين بن محمد ت 502.
- الرحيق المختوم ط ثانية 1420- الرشد صفى الرحمن المباركفوري
- سبل السلام ط دار الكتب العلمية بيروت الصنعاني ت 1182.
- سنن أبي داوود ط ثانية أبو داوود ت 275 هـ.
- سنن ابن ماجة طبعة عيسى البابي الحلبي بدون تاريخ ابن ماجه ت 275 هـ.
- سنن النسائي ط الأزهر بدون تاريخ النسائي ت 303 هـ.
- شرح الزرقاني ط بيروت لبنان 1417 هـ أولى الزقاني على الموطأ.
- شرح الأخضري للسلم مطبعة دار إحياء الكتب عبدالرحمن الأخضر ت 303 هـ.
- شرح تنقيح الفصول ط دار الفكر بيروت 1418 لشهاب الدين القرافي ت 684 هـ.
- شرح صحيح مسلم النووي ط المصرية 1347 النووي ت 676 هـ.
- ضوابط المعرفة ط دار القلم دمشق 1414 هـ عبدالرحمن حبنك الميداني ت 1425 هـ
- الضياء اللامع مكتبة الرشد الرياض 1430 هـ ابن حلولو أحمدة ت 898 هـ.
- الغيث الهامع - ط الفاروق القاهرة أولى ولي الدين أبو زرعة ت 826 هـ.
- فتح الباري على صحيح البخاري ط دار المعرفة احمد بن حجر
- فتح الشكور - ط دار الغرب الإسلامي بيروت الطالب محمد البارتيلي.
- الفكر الأصولي عند علماء شنقيط - مطبوع على الآلة - عثمان بن الشيخ أحمد أبي المعالي.
- القاموس المحيط - المؤسسة العربية للطباعة بيروت مجد الدين الفيروز آبادي ت 817 هـ.
- مبلغ المأمول في علم الأصول (على الآلة) المختار بونا 1220 هـ.
- لسان العرب ط دار إحياء التراث 1419 ابن منظور ت 711 هـ.
- اللمع في أصول الفقه ط دار الغرب الإسلامي 1408 أبو إسحاق

- الشيرازي ت 476هـ.
- مختصر المنتهى الأصولي - ط مكتبة الكليات الأزهرية ابي الحاجب
ت 646هـ.
- المستصفي ط مؤسسة الرسالة 1417هـ الغزالي ت 505هـ.
- المحصول في علم الأصول ط دار الكتب العلمية 1420هـ فخر الدين
الرازي ت 606هـ.
- مفتاح الوصول ط دار الفكر 1418هـ الشريف التلمساني 771هـ.
- معجم المؤلفين رضا كحالة.
- مغني اللبيب ط دار الفكر 1419 ابن هشام 761هـ.
- مكانة أصول الفقه في موريتانيا - الطبعة الأولى محمد محفوظ .
- المقاصد الحسنة ط الخانجي السخاوي 902هـ.
- المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر ط دار الأرقم 1404هـ
الكويت الزركشي 794هـ.
- الموقظة في مصطلح الحديث ط أولى ابن كثير ت 774هـ.
- مختار الصحاح ط دار الكتب العلمية بيروت 1425هـ الرازي 666هـ.
- نثر الورود ط دار المنار ثانياً 1420 محمد الأمين الشنقيطي وإكمال
الدكتور محمد بن سيدي حبيب.
- نظم المعمرين - مخطوطة - محمد عبدالرحمن بن الشيخ محمد.
- نيل الأوطار ط مصطفى البابي الحلبي - الأخيرة، الشوكاني ت
1250هـ.
- هدية العارفين - مكتبة المثنى بيروت 1955هـ إسماعيل باشا.
- همع الهوامع ط دار المعرفة بيروت السيوطي ت 911هـ.
- الوسيط في تراجم أدياء شنقيط المدني 1409هـ أحمد الأمين الشنقيطي
ت 1330هـ.

